

اللبحة الهية

,

الكلمات الوحيية

تأليف

ملا محمد مهدي شراقي

بالعناية بصحيفة ومقدمة

سيد جلال الدين الشيرازي

پیشگفتار

حسن نراقی

انتشارات انجمن فلسفه

۱۳۵۷ هـ. ش.

الْمَعْرِفَةُ إِلَهِيَّةٌ

و

الْكَلَامُ الْوَحِيدُ

تَأليف

ملا محمد مهدي شراقي

بإعجاز و بصفحة و مقادير

شيد جلال الدين استبنا

پیشگفتار

حسن نراقی

انتشارات انجمن فلسفه

۱۳۵۷ هـ ش

تعداد ۲۰۰۰ نسخه در چاپخانه دانشگاه مشهد جزء سلسله انتشارات انجمن فلسفه
و عرفان اسلامی بطبع رسید . ۱۳۹۸ هجری قمری

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
لغيره من الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤد مخاج رحمت خدای باقی محدود
او در نواقی این کتاب با مبارکت ملوک خود را بر او
ذکور خود و اولاد کورانیان طبقه بیک
بر او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
طریق علم هر چه که کتاب در احاطه آن می باشد
او امضا مؤد با علم این صغیر و خراسان

بسم الله تعالى

در حق علمه نامدار و خراج عالمه و زاده از قوه الخلق مخلوق را
و از مخلوق او مختلف است که هر یک از اینها را در این کتاب
در این کتاب با مبارکت ملوک خود را بر او
ذکور خود و اولاد کورانیان طبقه بیک
بر او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
طریق علم هر چه که کتاب در احاطه آن می باشد
او امضا مؤد با علم این صغیر و خراسان

این کتاب در حق علمه نامدار و خراج عالمه و زاده از قوه الخلق مخلوق را
و از مخلوق او مختلف است که هر یک از اینها را در این کتاب
در این کتاب با مبارکت ملوک خود را بر او
ذکور خود و اولاد کورانیان طبقه بیک
بر او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
او و ذکور او و اولاد آن و اولاد آن و اولاد آن
طریق علم هر چه که کتاب در احاطه آن می باشد
او امضا مؤد با علم این صغیر و خراسان

مندفع بترتيبها على بعض الدائيات المشتركة بل لا تنزع
 المطلق من صرف الوجود وما يرتبط به من الوجودات
 الخاصة من حيث لا يرتبط إلا من نفسها المضافة
 ومقول على أفراد الشك كبداهة اختلافها في
 بانهائة الثلاثة وهي تقع فيه بذاته وفي غيره بنسبة
 ولعرضه الوجود والخاصة لا يكون شكلها بالذات
 حتى يلزم تركيب الواجبات وحدة الوجود بل هي متشعبة
 متخصصة بذاتها وسائر الخصائص من النواحي
 ولذا يتبعه لمصداق يقع الشك في ذاتها وينص اختلافها في
 اختلافها ونزاعها على الهيئة بل الناحية كزيادة تعاليها
 أدولاً

[illegible]

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

[illegible][illegible]

اللمعة الالهية
في الحكمة المتعالية

تأليف

ملا مهدي نراقى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد تقديس واجب الوجود وتمجيده و اداء واجب شكره وتحميده ،
و الصلاة على المصطفين من عبيده خصوصاً على نبينا و عترته المؤيدين
بتأييده ، يقول الأحقر مهدي بن أبي ذر : هذه «لمعة الهيئة في الحكمة
السمتالية» اوردتها في فصاحة اللفظ و علو المعنى
على وجه يشر الناظر ، و ينور الخاطر ، و يشوق الأرواح الى عالم
الأنوار ، و يكشف عن كثير من مكنونات العلوم والأسرار ، و رتبها
على خمسة ابواب .

الباب الأول

في الوجود و المهيئة .

(لمعة)

الوجود عام اعتباري ، و خاص متحقق ، فرد منه بسيط قائم بذاته ،
يازمه الثبوت العيني بنفسه ، ولا يمكن تعقله ، والا ، انقلب الحقيقة .
و غيره مركب من جهتين : وجوديه و عدمية ، ينتزع عنهما العام والمهيئة .

ولولا تحققه لزم حصول المتحصل و الجزئي من ضم الاعتباري ، او الكلي الى مثله ، و ثبوت المعدوم ، او التسلسل ، او الخلف ، و اتزاع العام عن غير المتحقق او المتحقق به ، او بغير الوجود ، و انتفاء الحمل المتعارف ، لعدم صلاحية العام لما به الاتحاد ، و انتفاء الوجود رأسا ، اذ ثبوت الهيئة بالخاص خلاف الفرض ، و بنفسها او بالعام او بالاتساق الى الجاعل باطل . و تحصل الهيئة المعروضة للعام به ، او كن منهما بوجود منفرد ، او تقدمها عليه بالوجود ، يستلزم الدور او التسلسل او المطلوب ، و كون العام من عوارض الوجود دون الهيئة و تصريحهم بخلافه ، و هذا الزام عليهم .

والتحقيق ان الهيئة من حيث هي معدومة لا يعرضها شيء ، و انما يعرضها بعد وجودها بالتبع ، فالعارض يخض باحد الوجودين او كليهما ، و ان سمى الثاني بعارض الهيئة .

وما ذكره من عروض الفصل للجنس ان اريد به العرضية ، اى عدم الذاتية ، فمسلّم ، و ان اريد به العارضية اى التابعة فى الوجود ، فممنوع . لأنها بالعكس ، او تحقق كل اعم فى ضمن الاخص ، لكنه فى الذهن الا فى ضمن الفصل الاخير ، اى الوجود الشخصى المتحقق فى الخارج ، فان الكل متحقق به و منتزع عنه فيه ، و ذلك لتضمنه جهة واقعية او وجود اضعف متحداً معه متحققاً بتبعيته و هو النوع الحقيقى

١- فان القوم ذكروا ان العارض على قسمين: عارض الماهية و عارض الوجود. و الاول مما لا يحتاج اليه المعروض فى وجوده و تحصله فى الخارج، كمعرض الفصل للجنس ؛ لان الجنس لا يحتاج الى الفصل فى حقيقته و معناه و انما يحتاج اليه فى موجوديته و تحصله فى الخارج .
و الثانى مما لا يحتاج اليه العروض فى الخارج ايضا ، بل العارض يحتاج

المنتزع منه المنطقی الموجود فی الذهن المنحل فيه بالاصالة ، وهو الفصل القریب ، و متحقق فيه بتبعيته و هو جهة له واقعية ، او وجود اضعف متحد معه وهو الجنس القریب ، وهو كالنوع فی تضمنه الفصل والجنس البعیدین و هكذا فی كل فصل و جنس الى ما لافوق له . و مبدا الكل ما اتحد بالوجود الشخصی من الجهة ، او الوجود الاضعف . فلها فی ضمنه بتحقیق تبعی فی الخارج ، و اذا لوط كل منها بانفراده اوفى ضمن غیره ، فلا وجود له الا فی الذهن . فالتنازل الى قوة الوجود و تحصیله و التصاعد الى ضعفه و ابهامه . و بذلك یظهر ان الفصل المنطقی اشارة الحقیقی ، و هو كما مرجة واقعية للوجود الشخصی ، او وجود اضعف منه ، و الاخذ بظاهر و اسناد التقسیم و التقویم الى مفهومه

→

الى المعروض فی تحصيله و تحققه ، كعروض السواد للجسم و بالقوقية للسماء و غیر ذلك . ثم انهم ذكروا : ان عروض الوجود للمهية من قبیل الاول فیلزم علیهذا ان يكون الوجود امراً متحققاً بنفسه حتى يمكن ان يكون محصلاً للماهية . و على ما ذكروه من اعتباريته ، يلزم ان يكون عروضه للماهية من قبیل الثاني ، اى كان من عوارض الوجود مع انه ذكره من قبیل الثاني — منه — اقول : در عروض ماهیت فقط باید گفت عارض ، بر نفس مفهوم ماهیت بلحاظ . تقرر ماهوی بدون لحاظ احد الوجودین عارض می شود یعنی : یکفه نفس شیئیة الماهية ، یعنی لو جاز ثبوت الماهیات منفکة عن كافة الوجودات عارض ماهیت عارض می شود و لازم نیست که عارض در کلیه موارد خود متحصل بالذات باشد و معروض را تحقق ببخشد بل که گاهی چنین است مثل عروض وجود للماهية و عروض الفصل للجنس و گاهی چنین نمی باشد ، مثل عروض جنس بفصل و عروض امکان بماهيات و عروض زوجیت للأربعة — آشتیانی —

۱ — اذ مفهوم الناطق الذى هو فصل مقسم للجنس و مقوم للنوع ، هو

→

يوجب كون العرضى ذاتياً ، او تركب الفصل من النوع وغيره، والتكرار فى الحمل والا مصداقه^١ يوجب اتحاد الفصل و النوع ، و انتفاء فائدة الحمل ، و اختلاف الموضوع^٢ لا يوجب اختلاف الحمل .

و موجوديته بنفسه لا بوجود آخر فلا تسلسل ، ولأصلته فى التحقق لا يتصف الهيئة به ، فلا يلزم تسلسل ، او اجتماع النقيضين ، او ارتفاعهما . و موجوديته لا يوجب دخوله تحت مقولة حتى يلزم بعض المفاسد .
والقول بأصلتها فى التحقق و اتصافها بالوجود ، ينافية الفرعية ، و الوجوه المقررة لدفعه مدخولة .

(لمعة)

المركب من الجعل بأقسامه باطل لا يجابه سلب الشئ عن نفسه. والحق تعلق البسيط منه بالوجود الخاص ، لاختصاص التحقق به ، و اشتراطه

→ شئ ثبت له النطق . والمراد بشئ ما ، اما مفهومه ، فهو ام عرضى شامل لكل شئ ، فلو كان مع وصف النطق فصلاً ، دخل العرض العام فى مفهوم الفصل الداخلى فى النوع ، فيلزم كون العرضى ذاتياً ، وهذا ما اشار اليه بقوله : يوجب كون العرض ذاتياً . واما ما يصدق عليه الشئ فهو عين الانسان ، فيكون الفصل هو الانسان الثابت له النطق ، فيكون الفصل مركباً من النوع وغيره ؛ على ان النوع لا يدخل فى الفصل ، بل الامر بالعكس و ايضا يلزم التكرار فى الحمل فى قولنا : الانسان ناطق ، اذ معناه (ح) ، الانسان ، انسان ناطق منه .

١ - اذ مصداقه هو الانسان فلو كان فصلاً ، لان الفصل عين النوع لاجزئه . وايضاً يلزم عدم فائدة الحمل المذكور و هو ظاهر منه .
٢ - هذا شروع فى الجواب عن الشبهة الموردة على كون الوجود متحققاً فى الخارج وكونه اصلاً فى التحقق منه .

فى المجمعول بالذات لا بالمهية ، لايجابه تحققتها ، و اعتبارية الوجود ، وقد ثبت خلافه ، واتفاء المناسبة بين الجاعل و المجمعول ، لفقدها بين المهية و صرف الوجود ، واستناد الجاعلية فى العلل الطولية الى ماهياتها ، والمع لازم العلة ، ولو ازم المهية اعتبارية ، فيلزمه اعتبارية العالم بأسره ، و وقوع الاختلاف بالأقدمية فى نفس المهية ، لتقدم الجاعل على المجمعول ، مع ان ما به التقدم اما الوجود أو الزمان بتبعيته ، وكون كل مهية من مقولة المضاف لثبوت التعلق بين الجاعل و مجمعوله . و هذا لا يرد على المختار^١ مع ثبوته ايضا ، اذ كل مقولة من اقسام المهية دون الوجود . و لذا جئل الواجب عن الاضافة مع مبدئيه المطلقة ، واتسبب الكل اليه ، و وحدة الجعل و المجمعول فى المهية النوعية ، لأنها لا يتكرر بنفسها و بلازمها ، فاللازم تعلق الجعل بانحاء وجوداتها ليصحح تعددهما (اى الجعل و المجمعول) ولزوم التسلسل او الدور ، و التحكم فى المهية^٢ المنحصرة فى الفرد ان استند تشخصه إليها ، و مفعولية الوجود ان استند الى الجاعل ، اذاستناد تخصصها بالخاص اليه (اى الجاعل) انما يعقل بافاضته^٣ و اتزاعها منه . اذ مجرد افاضتها لا يوجب تعيينها ، واستحالة

١ - اى ثبوت التعلق الذاتى بين الجاعل و المجمعول على تقدير مفعولية الوجود منه -

٢ - اى الترجيح بالامرجح ولزومه على تقدير استناد تشخص الفرد الى نفس الماهية لاستواء نسبتها الى جميع الافراد المفروضة . اما لزوم الدور والتسلسل ، فلان الماهية المقتضية لتشخص الفرد ، يجب ان يكون موجودة متشخصة واذانقلنا الكلام الى هذا التشخص والوجود ، لازم الدور او التسلسل منه -

٣ - اى بافاضة الجاعل الوجود الخاص منه -

حمل الوجود و التشخص عليها ، لانها من حيث هي ليست حقيقتيها^١ و مناطهما المتحقق التشخص بذاته حتى يفيد معناهما المصدري ويتنزع عنه^٢ ويحمل، اذ حملة عليها انما هو لاتحادها بالخاص المتحقق التشخص بنفسه ، فمع انتفائه و انحصار الوجود فى الاعتبارى ، لا يوجد ما ينتزع عنه و يحمل عليه ، فينفى التشخص والموجودية رأساً. و امتناع انتزاع الوجود منها بنفسها، لأنها بالنظر الى ذاتها معدومة، ولا بوصف المجعولة او الارتباط ، لأنه فرع تقررها، اذ مجعولة المعدوم ، او ارتباطه بالموجود غير معقول . وبالجمله ابرازها الى الخارج بحيث ينتزع عنها الوجود يتوقف على تأثير للجاعل فيها ، و هو اما بايجاد متحقق يكون مبدء لاتزاعها ، فيثبت مجعولة الخاص ، او بافاضة الوجود العرضى عليها ، فيرجع الى مجعولة الانصاف ، و يأتى ما فيه . او يجعلها مرتبطة بذاته ، و هو يبين الفساد ، اذ ارتباطها به لوسبق موجوديتها ، لزم ارتباط المعدوم بالموجود ، والا فيعود احد الاولين^٣.

و بذلك يعلم استحالة مجعوليتها بالاتبعية المتحقق بعد صدوره ، اذ تحقق المجهول فى الخارج مما لا ريب فيه ، و هى لا يمكن تحققها بنفسها ، ولا بالعام لاعتباريتها وصيرورتها متحققة بنفس الجعل بالاتبعية و ربط و اتصاف غير معقولة . فالخاص لكونه حقيقة من شأنها التحقق فى الخارج يمكن مجعوليته بالاتبعية للجاعل تبعية الظل لذى الظل ، و

١ - اى ليست الماهية حقيقة الوجود و التشخص و مناطهما ، بمعنى كونها منشأ انتزاعها بلاتها - منه -

٢ - اى ينتزع المصدري من هذا لمناط التحقيق - منه -

٣ - اى كون التأثير بافاضة الخاص و انتزاع المهية عنه ، او باتصاف احدهما بالآخر - منه -

انتزاع العام و الماهية عنه ، و هى لامتناع تحققها بنفسها لاسمى
مجموليتها بالتبعية له و ارتباطها به . و الامكان على اصالة الوجود
ارتباطه بحاعله او تساوى نسبة العام الى الماهية .

فالإيراد بكونه صفة للممكن وكيفية لنسبة الوجود الى مهية ، و هذا
يصح على اصالتها و اعتباريته دون العكس مندفع . و الاحتجاج على
مجموليتها بلزوم التحقق للمجمول و هولها للوجود و الاتصاف ،
فيتعلق الجعل بها بالذات و بهما و بذاتياتها بالعرض ، قد علم ضعفه .
وجعل المجمول بالذات اتصاف احدهما و ارتباطه بالآخر او مفهزم
الموجود بما هو موجود ، او الوجود المنبسط ، او انبساطه بساطل
اذ الاول يؤدى الى مفاسد الا ان يرجع الى المختار . و الاحتجاج عليه
باستلزام مجعولية كل من الوجود و الماهية تقدمه على الآخر ، و هو ليس
شيئاً من الخمسة . فالواجب كون المجمول اتصاف احدهما بالآخر
مردود يكون تقدمه عليها عنيئاً ذاتياً ، والعكس ذهنيئاً خارجاً منها يسمى
سبق بالماهية ، والثانى يوجب مجعولية الاعتبارى مع انه يتوقف على
منشأ انتزاع متحقق ، فان كان ممكناً فهو المجمول ، وان كان واجباً لزم
اتقاء الجعل و الافاضة اذ مفهوم الوجود ينتزع من كل حقيقة عينية مع
قطع النظر عن التأثير والتأثر ، والثالث لا يرجع الى محصل وعلى ظاهره
مفاسد لا يخفى .

(لمعة)

مقتضى اصالة الوجود فى الجعل والتحقق و اعتبارية الماهية ان تتبعه
فيهما و ينتزع منه ، وان يتحد به عنيئاً ، والا ، فان كان جزءاً لها ، تقدم ٢

١- اى الايراد على المختار فى اصالة الوجود واعتبارية الماهية منه .

٢- لان وجود الجزء قبل وجود الكل ، والفرض ان وجودها جزء لها ،

حصولها على حصولها، او بالعكس، تقدمت عليه ، و هو ينافى اصالته و اعتباريتها ، او عارضاً لها تقدم كل منهما على نفسه ، و انحصر غير المتناهي بين حاضرين^١ مع استلزامه المطلوب^٢ بالخلف ، او بالعكس لم يتضمن الخاص جهة عدمية . بل كان وجوداً صرفاً معروضاً للمهية الزائدة عليه، كمعروضية الجسم للسواد ، فيخرج عن لازم الامكان . و مابه التحقق في كل متحدين هو الوجود ، فان كان احدهما ، فالآخر اعتباري، والافكلاهما اعتباريان ، و هوئالهما في الاتحاد ، و به تحققتهما ، فالارتباط بينهما اتحادى ، و اطلاق الاتصاف عليه تجوز، كاتصاف الجنس بفصله في النوع البسيط ، فانه شئ واحد بسيط موجود بوجود واحدله جتهان يتنزع منهما الجنس و الفصل ، و ليس له مادة و صورة متغايرتان في الوجود، كالمركب . فكذا الخاص الامكانى وجود واحد له جهة عدمية لامكانه يتنزع منه المهية من دون تركبه من متغايرين في الوجود حتى يتحقق حقيقة الاتصاف كما في المركب .

قيل : قدم ان المتحقق في الخارج مبدء الفصل الاخير ، و غيره من الكليات الذاتية لاتزاعها من جهته العدمية متحدة معه متحققه بتبعيته ، فلا فرق بين النوعين في كون تركيب محل منهما كتركب المهية والوجود فالتخصص في التشبيه لاوجه له . قلنا : المتحقق في الخارج من النوع

→
فيتقدم وجودها على نفسها ، و وجود الشئ لاينفك عن حصوله ، فيتقدم حصولها على حصولها منهـ

١ - هما الوجود و انهية منهـ

٢ - لان جميع هذه الوجودات الغير المتناهية العارضة لايمكن قيامها بالماهية الموجودة، و الا لازم خلاف الفرض، و لا بالمعدومة للفرعية. فينبغى ان تكون عين المهية في الخارج ، فيكون لها وجود غير عارض منهـ

السيط كالعقل وجود خاص هو مبدأ فصله ، وجهة عدمية متحققة بتبعيته هو مبدأ جنسه — اى الجوهرية — ولا يوجد له فيه متغايران فى الوجود ، ومن المركب بازاء جنسه و فصله مادة و صورة متغايران فى الوجود ، وان كان ضعيفاً متحققاً بتبعيه الوجود الشخصى و متحداً معه .

ففى الانسان نفس و بدن متغايران فى وجود ضعيف متحد بوجوده الشخصى متحقق بتحقيقه ، و فى الجسم النامى جسمية و قوة نباتية كذلك مع اضعفية وجودهما المتحد بالشخص ، و فى البسيط هولى و صورة كذلك مع الزيادة فى الأضعفية ، فالتصاعد الى الضعف و تقليل المنتزع من الاجناس والفصول ، والتنازل الى المقابل . و بذلك ظهر وجه التخصيص فى التشبيه .

ثم الحق ثبوت الاتحاد بين المهية المعقولة و الخاص الذهنى ايضا ، فلا ينفك عنه فى الذهن وان انفك عنها العام فيه .

قيل : الخارج لكونه طرف المتحصّل دون الاعتبارى لا يمكن ان يحصل فيه المهية و العام الابتعية متحصّل يحصلهما و هو الخاص ، واما الذهن فهو ظرف الاعتبارى ، فلا يتوقف حصولهما فيه عليه ، فلا باعث لاثباته فيه .

قلنا : المهية فى اى ظرف وجدت لا ينفك عن وجود تحققها فيه ، اذ كونها بنفسها متحققة و منشأ لا تنزاع العام غير معقول ، و تحققها به مع ثبوت العكس ، و امكان التجريد والاتصاف فى الذهن ، فلا بد فيه مما تحققها ، و ما هو الا الخاص الذهنى ، ثم العام فى المنتزع من احد الخاصين^٢ لقيامه بمدرك جزئى يكون موجوداً جزئياً ذامية و وجود

١ - اى الجسم البسيط (منه)

٢ - الخارجى والذهنى — منه —

خاص ، فيمكن ان يجرد عنه عام آخر ، و هكذا الى ان ينقطع التسلسل بعدم الاعتبار ، فيجتمع فيه العموم والخصوص والمعلومية والمجهولية والعارضية والمعرضية^١ وغيرها من المتناقضات . و هذه امر عجيب منشأ شدة سرعان الوجود بمعينه في كل شئ حتى ان تجريد الماهية عنه فرع وجودها .

(لمعة)

على ما اخترنا لا ينتقض الفرعية ولو باتصافها بالعام في الذهن ، وانما ينتقض باتصافها بالوجود على اعتباريته واصلاتها مع توقف ثبوتها عليه ، فيلزم الدور او التسلسل .

و الوجوه المحررة للدفع ضعيفة: كتخصيص الفرعية لعدم الاستثناء في الاحكام العقلية ، و كارجاع اتصافها به الى ثبوتها لاثبت شئ لها لعروض هذا الثبوت لها ، فيعود الاشكال ، مع ان ما به الثبوت هو الوجود ، فان كان عارضاً انتقضت الفرعية ، او معروضاً ، خرجت عن الاصلية ، او مائناً ثبوتها بالاتساق اليه ، ارتبط المعدوم بالموجود . و كتبديل الفرعية بالاستلزام ، لقضاء الضرورة بتقدم ثبوت الشئ على ثبوت وصفه له ، مع ان الاستلزام يقتضى ملزومية الثبوت الثاني^٢ للاول^٣ والملزومية مستلزمة للعلية والتقدم ، فيلزم ما يبطله البدهة ، وفيه ما فيه ، اذ لزوم علية الثاني للاول انما هو بحسب الاثبات ، و اما بحسب الثبوت في الواقع ، فالأمر بالعكس . و ارجاع الاستلزام هنا الى التلازم ، اى عدم الانفكاك

١ - الماهية منه

٢ - ثبوت وصفه له .

٣ - هو ثبوت الشئ في نفسه .

٤ - وهو عينية ثبوت وصف الشئ لهذا الشئ و تقدمه عليه عنده

بینهما ، یوجب کونه من الطرفين ، مع ان انفکاک الثانی من الاول مما لاریب فيه ، والی استلزام الثانی للحکم بالاول لوسلّم فعلى الفرعية دون الاستلزام ، مع انه قدینفک عنه . والحمل على مجرد الامکان خروج عن الظاهر ، مع انه يرجع الى الفرعية ، وكالحکم بان الاتصاف بالوجود الخارجی فی الذهن ، اذالحکم فی القضية الذهنیة انما هو على الموضوع بحسب حاله فی الذهن دون الخارج ، وكالحکم بانه فی الخارج ، الا انه لا یتوقف على ثبوت الموضوع فی الخارج بل یکفیه ثبوته فی الذهن ، لقضاء الضرورة بتوقف کل اتصاف على ثبوت الموضوع فی ظرفه دون ظرف آخر ، على ان نقل الکلام الى الآخر یؤدی الى التسلسل فی الظروف والوجودات ، وکارجاع الاتصاف الى انتزاع الوجود لا اعتباریه ، فمصدق الحمل نفس هویتها من دون تحقق امر آخر هو الوجود .

فالفرق بین حمل الذاتی وحمل الوجود على الشیء کفاية الذات فی الاول والحاجة الى ملاحظة الاتساق الى الجاعل ، او منشائية الاثار فی الثانی ، لأن الانتزاع کالاتصاف فرع ثبوت المنشأ والی مجرد اختراع الوهم من دون ثبوت له وللوجود ، وجعل المناط فی حمل المشتق على الشیء اتحادہ بمفهومه لاقیام المبدأه ، لانه لا محصل له اصلا ، و الى اتساقها الى الوجود الحقیقی و هو ذوق المتأله و فسادہ ظاهر .

(لمعة)

تعین^١ الوجودات بنفسها ، فالمشخص نحو الوجود دون غیره ،

١ - تعین باصطلاح حکما بوجهی غیر تعین نزد عرفاست . مثلاً حقیقت وجود نزد عرفاً مطلقاً تعین ندارد و حکما همین حقیقت را متعین بالذات میدانند و لامنافات بین المشرّبین چه آنکه وجود نسبت بادراک و

والا، لم يرتفع الشركة والعموم ولو بالآلف مخصص، اذ غيره كلى لا يتشخص الا به، فكل ما يلحق الخاص من مهيته وعوارضه ووجوه التشكيك كليات في انفسها متشخصة به، فهي لوازمه وتابعه. و المغايرة بين امتياز الشئ وتشخصه ثابتة، اذ الاول بالنظر الى مشاركة في العام، و الثاني باعتباره في نفسه. فحصول الامتياز بين الكليات بمثلها من الفصول و استعدادات المادة المختلفة، و بين الجزئيات بمثلها من العوارض لا يوجب كونها مشخصة، و النسبة بينهما بالعموم من وجه لوجودهما في افراد الانواع، و الاول بدون اثاني في فصولها، و العكس في الواجب لعدم مشاركه له مع انه متشخص بذاته، فلولا كون التشخص بنحو الوجود لم يكن متشخصاً و هو باطل. وانحاء الوجودات المشخصة هي خصوصياتها الذاتية دون وجوه التشكيك لوقوعها في العام، و هو غرضي لها تابع، فما يقع فيه اولى بالتبعية، و ليس ذاتياً لها حتى يتحد ما به الخلاف و الوفاق. و يمكن ارجاعها اليها والا لزم التركب او انتفاء التعدد. و بذلك يظهر اندفاع الاقوال المخالفة، كالقول بان التشخص بالمادة، اى استعدادها او احوالها من الوضع و الحيز، او بالفاعل، او بالارتباط به، او بنحو الاحساس و المشاهدة، او بنفس الذات اى المهمة المتعينة، او بجزء تحليلي اعتباري. ولكون تميز

→
تعقل و حضور عند العقل غير متعين است و در مقام ذات تميز و تعدد و ظهور ملفاست لذا اسمى كه معرف آن باشد ذات از قبول آن ابا نمايد
الما نه كلى و نه جزئى است نه خارجى و نه ذهنى است، نه عام است و نه خاص است و جميع اوصاف و عناوينى كه آنرا متميز نمايد از لواحق و عوارض آن ميباشد - جلال آشتياني -

١ - اى ارجاع وجوه التشكيك اليها، اى انحاء الوجودات منه -

المادة بالاستعدادات الخاصة مُعِداً لإفاضة الشخص الوجودى، وكون احوالها تابعة له و سببية الفاعل والارتباط به لتحقيقه ، و المشاهدة و الاحساس للعلم به ، يمكن ارجاع ماعدا الاخيرين بضرب من التجوز الى المختار .

(لمعة)

المهية اما توخذ بشرط لا ، فلا يوجد الا فى العقل ؛ او بشرط شىء، فهو الشخص، او لا بشرط، فكلى طبيعى موجود بوجوده، لما علم من تحقق المهية بتبعية الخاص ، فوجوده وجود ضعيف تبعى ، اى متحد مع وجوده كوجود المهية ، لأنه^١ ليس الا هى من حيث هى فنفى وجوده مطلقا و القول بانه بمعنى وجود اشخاصه ضعيف ، و اثبات وجود مغاير لوجود هاله اضعف ، لاستحالة الوجود العينى بلا تشخص. فتشخصه^٢ مع المغايرة اما بتشخص الفرد ، فيلزم الخلف باتقائها^٣ او بغيره ، فيلزم التسلسل و تعدد الواحد^٤ و وجود مالا ينتهى فيه .

فالموجود فى الخارج هو الشخص ، اى الوجود الخاص المنتزع منه الطبيعى لجهة له عدمية ، او وجود اضعف متحد معه. فهو واحد بالعموم و المعنى ، له افراد مختلفة بالنوع او الشخص ، و تكثرها مع وحدته و وحدة الفاعل لاختلاف مادته المشتركة فى الاستعداد لاجل اوضاع

١ - اى الطبيعى ليس الا الماهية من حيث هى -منه-

٢ - اى الكلى الطبيعى الموجود بوجود مغاير.

٣ - لانه اذا كان تشخصه بتشخص الفرد ، ينتفى المغايرة بين الوجودين ، فيلزم الخلف بسبب انتقائها -منه-

٤ - وهو صيرورة شخص واحد شخصين ، اومع تباير الوجودين ، والتشخص يحصل شخصان -منه-

فلكيه مختلفة بأنفسها . فالمادة الاولى اى الجسمية المطلقة مع وحدتها
اختلف اجزائها المتشابهة فى الاستعداد لاختلاف نسبتها الى الفلك ،
ففيضت عليها صور العناصر الأربع ، ثم صارت هى لاختلافها فى الاستعداد
باختلاف الحركات السماوية مادة لحدوث المركبات المختلفة من الانواع
و الاشخاص . و لكون الموجود فى الخارج هو المادة المشتركة المقيدة
بصور مختلفة ، يحصل منهما اشخاص عينية ، لكل منها وجود شخصى
مبدأ الصورة الخاصة ، وجهه عدمية او وجود ضعيف متحد به هو مبدأ
الطبيعى و مبدأه المادة المشتركة ، يصح اتزاع الواحد اعنى الطبيعى
عن المختلفات على اصاله الوجود ، و تقيده بها على اصاله المهية . ثم
ما يعرض الطبيعى من الكلية كلى منطقى ، و مجموعهما عقلى ، و هما
ذهنيان .

(لمعة)

الوجود العام بذيهى التصور لأنه اعرف الاشياء ، فتعريفه بالثابت العين
و بما يمكن ان يخبر عنه و ما ينقسم الى الفاعل و المنفعل او القديم
و الحادث ، لفظى ، كتعريف العدم بنقيضها ، لتضمنه الدور . و الحق
بداية البداة فلا استدلال عليه بجزئيه الاحد الضروريتين او بكون
الاكتساب باحد المنفيين^٢ او باعميته مع انتهائه الى البديهى دفعا لاحد
المحذورين^٣ ، مجرد تنبيه . والاحتجاج على نظريته بكونه نفس المهية

-
- ١ - اى التصديق الضرورى ، وهو التصديق بالتنافى بين الوجود و
العدم ، و التصور الضرورى وهو وجودى منه -
 - ٢ - اى احدا المنفيين عن الوجود و هما الحد والرسم منه -
 - ٣ - اى الدور والتسلسل منه -
 - ٤ - وهى نظرية منه -

او تابعها في المعقولية ، وباختلاف العقلاء في بدايته ، و تعريفهم اياه ضعيف . و على استحالة تصوره بايجابه تصور الواجب و اجتماع المثليين اضعف^١.

في اشتراك الوجود معنى :

و مشترك معنى ؛ لقضاء ضروره بثبوت ما يفهم منه للكل، وايجاب سلبه عن الواجب صدق النقيض عليه . و يويده قبوله القسمة ، و اتحاد مفهوم النقيض ، و الرابطة في القضايا المختلفه ، و ايجاب نفيه للثبوت، و تردد الذهن في الخصوصية مع الجزم^٢ بالمطلق ، و ايجابه لانتزاع الواحد من المتخالفات ، او اشتراك الواجب و الممكن في الذاتى مردود ، لالعدم تبعية المشترك العرضى للذاتى، اذ الحق ثبوته، لوجوب المناسبة بين مطلق العلة والمع .

و النقص بمثل الامكان و المعلولية والزوجية و الفردية و الحرارة المطلقة ، مندفع بترتيبها على بعض الذاتيات المشتركة ، بل لانتزاع المطلق من صرف الوجود ، و ما يرتبط به من الوجودات الخاصة من^٣ حيث الارتباط ، لامن انفسها المتخالفة .

(بيان تشكيكه في كونه من الحقايق القابلة للشدة والضعف)

و مقول على افرادة بالتشكيك ، لبداهة اختلافها في صدقه بانحاء الثلاثة : و هي يقع فيه بذاته، وفي غيره بتوسطه، و لعروضه للوجودات

١ - احدهما ، وجود النفس ، و ثانيهما ، الوجود المرتسم فيها من تصور الوجود منه-

٢ - وايجابه ، اى الاشتراك معنى منه-

٣ - هذا الارتباط امر واحد مشترك في الكل ذاتى للجميع . و ليس هذا الارتباط مختلفاً ، بان يكون الارتباط الذى بينه و بين العقل مثلاً

الخاصة لا يكون تشكيكها بالذاتى حتى يلزم تركب الواجب ، او وحدة الموجود ، بل هى متخصصة بذاتها ، و سائر التخصصات من التوابع . و لذا تبتته لخصصه ، يقع التشكيك فى ذاتها ، وينحصر اختلافها فى انحاءه .

و زايد على المهية بل الخاص ، كزيادتها عليه ، اذلولاه ، لتلازما تعقلا ، واتفى الامكان ، و فائدة الحمل ، و الحاجة الى الاستدلال ، و لزوم تركب الواجب^١ والتسلسل ، او اتحاد المهيّات و التناقص .

و المهية عندنا كالمطلق منتزعة من الخاص ، و ليس الوجود قائما بها ، فلا يلزم تحصيل الحاصل ، او اجتماع النقيضين ، و قيام الموجود بالمعدوم . و ليس جنساً ولا نوعاً بسلطة الواجب ، و اتقاء الفصل لوجوه ، و لافصلا اخلاعا منه ، و لالحد العرضين لنوعيتهما لأفرادهما الذاتية .



مخالفاً للارتباط الذى بينه و بين النفس او الفلك او غيرهما نظراً الى ان الارتباط فى البعض بلا واسطة وفى البعض بواسطة . و الارتباط بالواسطة يختلف باختلاف الوسائط قلة وكثرة وذاتاً و حقيقة ؛ اذ ارتباط الاشياء به انما هو على طريقة الشئ والمشئ فارتباط الصادر الاول يصحح سائر الارتباطات والجميع مرتبط به بهذا الارتباط وكلها منمجم فيه عنه .

١ - لان الوجود لو لم يكن زائداً على الماهية ، اما ان يكون جزءاً لها او عينها . و الاول يوجب التسلسل ، اولكونه جزءاً مشتركاً يكون للماهية جزءاً آخر هو ما به الاختلاف و لا بد ان يكون ذلك الجزء موجوداً لامتناع تقوم الموجود بالمعدوم فيلزم كون الوجود جزءاً لهذا الجزء و هكذا فيلزم التسلسل . وكذا يوجب تركب الواجب ، لان الوجود مشترك بين الواجب و الممكن ، فلو كان جزءاً له ؛ لكان له جزء آخر ، فيلزم تركبه . و على الثانى يلزم اتحاد الماهيات لانه معنى واحد فى جميع الموجودات ، فلو كان عين الماهيات ، لاتحدت المهيّات ، و يلزم التناقص ايضاً ، اذح قولنا ، انسواد ليس بموجود بمنزلة السواد ليس بسواد ، وهو تناقض منه قده .

و مما بدفع كونه شيئاً من الخمسة، كونها ذا افراد محققة بخلافه، اذ حصصه اعتبارية ، والوجودات الخاصة ليست افراده لاتزاعه عنها ، فهي هويات بسيطة متميزة بذاتها ، و لكونه تحقق الأشياء واعمها ، ثبتت بساطته المطلقة^١. و تركبه من الاجزاء يوجب عروض^٢ الشئ لنفسه ، او عدم كون العارض^٣ عارضاً بتمامه ، و تقدم الشئ على نفسه^٤، او تقومه بنقيضه . و يساق الشئية تحققة ، وان تغاير مفهومها . و القول بثبوتها دونه فى المعدوم الثابت فرع ما يبطله^٥ عدم الواسطة بين الوجود و

- ١- اى لا يكون له جنس ولا فصل، كما انه ليس جنساً ولا فصلاً. منه.
- ٢- اذ لو كان له جزء من جنس او فصل ، فلاريب فى كون هذا الجزء موجوداً ، اذ الوجود يعرض لكشئ ، فالوجود العارض لهذا الجزء ان كان هو المجموع المركب من الاجزاء والجزء الآخر ، لزم عروض الشئ لنفسه، وان كان مجرد جزء الآخر دون هذا الجزء المعروف، لزم ان لا يكون العارض اعنى الوجود عارضاً بتمامه -منه-.
- ٣- و هذا الدليل بهذه العبارة مذكور فى شرح التجريد ، يعنى شوارق الالهام للمحقق اللاهيجى .
- ٤- اذ لو كان له جزء ، فان كان ذلك الجزء موجوداً ، لزم تقدم الشئ على نفسه ، وان كان معدوماً ، لزم تقوم الوجود بالعدم الذى هو نقيضه -منه-

- ٥- قوله : فرع ما يبطله . . . الخ وهو ثبوت المعدومات .
- ٦- قوله : و ثبوت التأثير . . . واصل الدليل ان المعدوم لو كان ثابتاً لامتنع تأثير القدرة فى شئ من الممكنات ، اذ التأثير اما فى الذاتيات ، فهي ازلية والازلية تنا فى المقدورية . واما فى الوجود ، و هو ايضاً باطل، اذ الوجود ليس بموجود ولا معدوم حتى يتصور تعلق القدرة به كما بين وجهه فى اللمعات العرشية . واما فى انصاف المهية بالوجود ، فهو ايضاً باطل كما بين فيه -منه-

العدم ، و ثبوت التأثير مع عدم تعلقه بالأزلى ، و الوجود والاتصاف و ايجابه عدم تناهى الثابت^١ مع ان ادلة التناهى نعمه^٢ واقتضاء الخبر -اقتضاء الجر- للنسبتين^٣ والصادق منه تطابقهما انما هو بالوضع ، فالتخلف ممكن ، على ان المغايرة الاعتبارية كافية^٤ والثبوت الذهني يكفي للحكم ، و اعتبار الخارجى لا يدفع الاشكال عنهم في الحكم على الممتنع^٥ ، واعتبار الخارجى يلزمه مفاسده^٦ ، والامكان اعتبارى بعرض لما عترفوا بانتفائه^٧ ، و عدم الوساطة بين النفي والاثبات يبطل الحال^٨ ، و الوجود الخاص موجود^٩ و الاتزاعى كون الشئ^{١٠} فلاير عليه القسمة ،

١ - قوله :عدم تناهى الثابت ... لقولهم بان اشخاص كل ماهية نوعية غير متناهية فى العدم .

٢ - قولنا : للنسبتين ، اى الخارجية والذهنية -منه-

٣ - على ان المغايرة ... فلاحاجة فى مثل قولنا : اجتماع النقيضين محال و شريك البارى ممتنع ، الى التزام ثبوت المعدومات -منه-

٤ - قوله : مع ان ادلة التناهى نعمه ... اذ مناط صحة اجرائها الثبوت -منه-

٥ - قوله : يكفي ... لانهم لا يحكمون بالثبوت له ، و انما الثبوت عندهم للممكن المعدوم -منه-

٦ - يلزمه مفاسد... وهى لزوم كون شريك البارى واجتماع النقيضين وكون الجسم فى آن واحد فى حيزين والمركبات الخيالية كجبل من الياقوت ثابتة تتميز بعضها عن بعض : مع انها ممتنعة

٧ - قوله : بانتفائه... و هو المركبات الخيالية .

٨ - قوله : يبطل الحال... عرفوه بانه صفة للموجود ، لا يكون موجودة ولا معدومة ، كالعالمية والخالقية -منه-

٩ - والوجود الخاص موجود... الخ رد لا تحتاج مثبتى الحال على اثباته ، بان الموجود غير موجد ولا معدوم -منه-

١٠ - فلايرد عليه القسمة... لان الوجود بهذا الاعتبار اى باعتباره انه كون الشئ و

والكللى باحد المعنيين موجود ذهناً ، و بالآخر خارجاً بوجود الشخص فلا يلزم كونه متشخصاً ، و قيام العرض بالعرض جائزاً على ان القول بالاحوال مع قبولها الاشتراك و الامتياز يؤدى الى التسلسل^٢ والتزامه

→ تحققة ليس بشئ من الاشياء حتى يتصف بالوجود والعدم و ينقسم الى كونه موجوداً او معدوماً . والحال عندهم شئ، من شأنه الاتصاف بالموجودية والمعدومية والانقسام اليها . والحاصل ان الحال عندهم واسطة بين الموجود و المعدوم والواسطة يجب كونها بحيث يتصور كونها احدا الطرفين . والوجود بهذا الاعتبار لا يتصور كونها موجوداً او معدوماً فهو لا يمكن ان يكون واسطة بينهما . وعلى هذا التقرير اندفع ماتوهمه الشارح الفاضل من ان هذا الجواب تسليم للمدعى و اعتراف بالواسطة كما لا يخفى . - منه - قولنا : فلا يرد عليه القسمة الخ فليس شيئاً يقبل القسمة الى الوجود و اللاوجود ، والحال عندهم شئ من شأنه ذلك - منه -

١- لقولهم : ان جنس الماهيات الحقيقية العرضية كلونية السواد ليس بمعدوم ، والا لتقوم الموجود بالمعدوم ، ولا بموجود ، لانه جزء من حقيقة السواد ولها جزء آخر هو الفصل ، ولا بد من قيام احدهما بالآخر حتى يلتئم منهما ماهية حقيقية ، وهما عرضان لامحالة ، فيلزم قيام العرض بالعرض - منه -

٢ - بيانه ان الاحوال كلها مشتركة فى الحالية وكل منها مختص بما امتاز به عن الآخر وهما ليسا بموجودين ، والا لزم قيام الصفة وهو محققايم العرض بالعرض على ماذكروه بلافق ، ولا بمعدومين والاتقوم مالىس بموجود ولا معدوم ، وهو ايضا محال كتقوم الموجود بالمعدوم فهما حالان و يشتركان مع سائر الاحوال فى الحالية ويمتازان بما به الامتياز و هكذا فيلزم التسلسل ومما ذكرنا ظهر ان هذا الايزاد عليهم مناقضة على الوجوه الذى ذكروه بالحال انفسها (منهرد)

كمنع القبول - اى قبولها الاشتراك و الامتياز - باطل .
و يغاير الوحدة مفهوماً ، و يتحد معه مصداقاً ، و الا لازم التسلسل^١
فى الوجودات والوحدات ، فلكل منهما افراد خارجية هى الوجودات
الخاصة ، و مفهوم منتزع هو المطلق ، ولها اسوة به - اى الوجود - فى
كل حكم .

[الباب الثانى]

باب اثبات الواجب و صفاته

(لمعة)

الواجب موجود لإتتهاء سلسلة الوجود - كالامكان والحدوث - اليه
دفعاً للدور والتسلسل . وكون الكل كالواحد فى الإنعدام و الافتقار ،
و تحقق صرف الوجود الواجب بذاته ، اذ غيره اما مهية ينتزع عنها
الوجود ، او وجود خاص له جهة عدمية ينتزع عنها المهية ، و اقتقارهما
للعدمية و التركب ظاهر .

(لمعة)

الواجب واحد بالذات اى صرف الوجود دفعاً للزوم التركيب ، او
اقتقاره فى الموجودية الى العارض او المعروض . فحقيقة الوجود امر

١- فان وحدة زيد لولم يكن عين وجوده بان يكون له وجود و وحدة
مغايرله، لكن لو وجدته وجود آخر، فيحصل هناك وجودان ، فيكون لهما
وحدتان لاستحالة حصول الاثنينية بدون وحدتين، اذ لكل موجود وحدة،
وكون الوحدتين مغايرتين للوجودين ، يكون للوحدتين وجودان آخر و
للووجودين ايضاً وحدتان فهلّم جرأ (منه)

عيني اصيل، و العام منتزع منه، و حصر الوجود فى الاعتبارى والقول بالنيابة والتجاوز فى العينية يوجب خلل الذات فى مرتبة واقعية عن الوجود. وجعل العام كلياً ذا افراد، واحد منها اصيل قائم بذاته، والبواقي قائمة بغيرها، مردود، بلزوم التركيب، و عدم اختلاف افراد المتواطى

١ - قولنا : والقول بالنيابة... المذاهب فى كيفية عينية الوجود و الصفات وزيادتها ثلاثة :

الأول ، ما اختاره الدوانى و هو القول بالنيابة ، و حاصله ، ان حقيقة الوجود صفة قائمة بالماهية منشأ لانتزاع العام ، و حقيقة العلم مثلاً، صفة قائمة بالنفس هو مبدأ الانكشاف ، و تلك الصفة فى الممكن بحقيقتها موجودة و زائدة على ذاته . واما الواجب فلا يمكن ان توجد الحقيقة ، اذلا معنى لقيام الصفة بذاته . فذاته البسيطة الحقبة بذاته منشأ لانتزاع الوجود العام و مبدأ للانكشاف الا انه ليس حقيقة الوجود ولا العلم ، اذا الحقيقة ليست الا صفة قائمة بغيرها ، ولا يمكن قيام صفة زائدة بذاته . فذاته نائب مناب الوجود ، و كل صفة من الصفات ، من دون ان يكون حقيقة شئ منها . فمعنى العينية فيه ان ذاته البسيطة نائب لجميع الصفات الاضافية من الوجود والعلم والقدرة وغيرهما . والثانى مذهب اليه الفارابى ، وهو ان لكل من الوجود والصفات فرداً حقيقياً قائماً بذاته هو الواجب ، فهو مع بساطته الحقبة حقيقة الوجود والعلم والقدرة وغيرها ، بمعنى انها الوجود الحقيقى والعلم الحقيقى والقدرة الحقيقية ، ومنشأ لانتزاع الاضافيات منها ، فذاته عين الكل . واما الممكن ، فالوجود صفة زائدة على ماهيته قائمة بها ، وسائر الصفات من العلم والقدرة وغيرها ، اوصاف حقيقية زائدة على ذاته قائمة بذواتها . والثالث مذهب المصنف (اى المؤلف لهذا الكتاب) وهو ان ذاته حقيقة الوجود وكل صفة و مبدأ لانتزاع الوجود العام والاضافيات من الصفات ، لانه ليس فرداً لطبيعة الوجود والعلم و

بالجوهرية والعرضية والاصالة و الانتزاعية و المجهولية و البداهة. و فى الصفات ، اى صفاته الكمالية كالوجود فى العينية ، و القول بالزيادة يوجب التكرار والافتقار ، او تعدد القدماء^٢ معه ، او كونه فاعلاً وقابلاً^٣،

→

القدرة كما هو مذهب الفارابى ، بل العام من الوجود والصفات امورا اعتبارية ينتزع من الاشخاص الخارجية التى ليست افراداً للعام ، بل العام ينتزع عنها ، وليس لوجود وغيره من الصفات طبيعة جتسية اونوعية حتى تكون افراداً حقيقية. فذاته البسيطة الحققة الوجود الحقيقى والعلم الحقيقى و القدرة الحقيقية ، منشأ لانتزاع مفوماتها الاضافية . واما الممكن فلعدم كونه صرف الوجود بل وجود مشوب بالماهية لا يكون الوجود عين ذاته ولارتباطه بالغير لا يكون بذاته منشأ لانتزاع العام ، بل بملاحظة جاعله ، وكذا تكون صفاته من العام والقدرة اموراً حقيقية قائمة بذاتها لا تكون عين ذاته، بل يكون زائدة على ذاته منشأ لانتزاع مفوماتها الاضافية منهـرهـ اقول: والقول بالنيابة منسوب الى المعتزلة وليس من مذهب الدوانى و لعل^٤ المؤلف استنبط هذا من مشرب العلامة لان العلامة بنظر التحقيق قائل باصالة المهية فى الواجب لانه يميل الى مشرب المتكلم واذا لم يكون للوجود مرتبة من التحصيل فالوجود زائد على ذاته الحققة وكذا العلم والقدرة والقائل باعتبارية الشئون الوجودية يجبره الاضطرار الى القول بالنيابة . واما انقول بالنيابة مختص بالمعتزلة لانهم لا يفهمون من الصفات الا المعانى الزائدة على الموصوف و هذه بعيدة عن الساحة الالهية لذا وقعوا فى مضمضة تجويز النيابة اى نيابة الذات عن الصفات و اما مختار المؤلف فهو صريح كلام الاسفار جـلـ

١ - ان كانت هذه الصفات معلولة لغيره .

٢ - ان كانت واجبة .

٣ - ان كانت معلولة .

واشرافية الذات، او معلوله منه، ولتلازمها او رجوع الكل الى واحدة لا يوجب تعدد الجهة ، والاضافية زائدة لتوقفها على متعلق. والكل راجعة الى القيومية المطلقة ، فلا يخل بالوحدة. و التحقيق ان الذات مبدء القسمين ، الا انه فى الأول بلا واسطة ، و فى الثانى بواسطة ، وكأنه علة التفرقة . والمبدئية المطلقة المتضمنة لجميع الإضافات تتعلق بالمبدعات على الترتيب^٢، وبالحوادث^٣ على وجه كلى متقدس عن التحدد، لتغاليه عن الزمان وكونه عنده بأسره كأنه واحد، فلا يلزم التغير و التكثر فى ذاته تعالى . وارجاعها الى السُّلُوب يدفعه القواطع العقلية و النقلية . و ماورد فيه عن الحجج (ع) مأول ، و فى الألوهية اى فى وجوب الوجود وصنع العالم لانه صرف الوجود المتعين بذاته، وتعددته فرع بتعدد التعين ولا مقتضى له : فلا يمكن فرض تعدده الا بملاحظة

١ - اذ لو كانت الذات علة لصفته الكمالية ، كانت الذات من حيث فاعليته لتلك الصفة التى هى كمال ، اشرف من الذات من حيث معلولينه ، اذ الافعال اشرف من المعلوم ، ولو كان غير الذات علة لها ، لزم ان يكون معلول الذات ، و هو هذا الغير نظراً الى جميع ماعداه معلول له اشرف من الذات و هو باطل - منه -

٢ - اى السلسلة الطولية - منه -

٣ - اى السلسلة العرضية .

٤ - فان صفاته الاضافية المندرجة تحت مبدئيه المطلقة ، ان تتعلق بالافراد العرضية المتجددة على وجه كلى ، فيتعلق خالقيته بمخلوق كلى و كذا رازقيته . فكونه خالقاً لمخلوق كلى و رازقاً لمرزوق كلى و راحماً لمرحوم كلى امر واحد مستمر لا تغير فيه . و تعلقها بالجزئيات المتجددة المتغيرة ، انما هو بالعرض فتجدد خالقيته و رازقيته لزيد مثلاً لوجوده وانتفاها لعدمه ، لا يوجب تغيراً فى ذاته ، لان ذلك تغير فيما هو متعلق بصفته بالعرض لا بالذات - منه -

ثالث يؤدي فرضه الى محالات ، ولوحدة الذات و لازمه و تخصيص الغير بالعارض يوجب الافتقار و كل منهما نفسه اوصاحبه يفضى الى الدور . ولا يوجب الوجوب اتم الكمال الموجب للقاهرة المطلقة المقترضة لمعلولية ما سواه ، فوجود المساوى ينافيه . ولاستلزام التعدد التحكم ، لاستواء نسبته الى مراتب العدد والامكان^١ مع الاتحاد فى الحقيقة^٢ وخلاف الفرض بدونه ، و التحكم مع استناد الاثر^٣ الى احدهما ، و صدور الواحد من متعدد مع استناده اليهما ، و التركيب من ذاتين .

و الشبهة الكمونية - تندفع - مندفع باستلزام المشترك العرضى للذاتى ، و بلزوم عليّة غير الوجود و وجوبه ، و ارتفاع التعدد مع التساوى فى الكمال والنقص بدونه ، ثم تفردّه بوجوب الوجود ، كالارتباط بين اجزاء العالم ، ثبتت تفردّه بالصنع . و تخلل الوسائط لا ينافيه ، لعدم استقلالها بالتأثير ، اذ آثار المعلولات المترتبة وان تكثرت كذواتها مستندة الى أوّل العلل ، على ان شأن الوسائط الإعداد دون الافاضة والايجاد . وايضاً مع التعدد استقلال كل واحد بايجاد الكل دفعة غير معقول ، و على الترتيب يوجب صدور الواحد عن الكثير . و عجز البعض او الكل عن البعض او الكل ، يوجب التحكم والتخلف والنقص المتنافى لوجوب الوجود . و فرض التوافق على ايجاد البعض هذا العالم او بعضه ، والاخر عالماً او بعضاً آخر ، يوجب التحكم والنقص . وفى الوجود اى

١ - اذعلة اختلافها فى غير حقيقتهما و غير الوجود المتأكد بل امر آخر غيرهما ، فيكون كلاهما او احدهما ممكناً - منه -

٢ - اذ التابت المفروض كون حقيقة الواجب الوجود المتأكد ، و مع اختلافهما فى الحقيقة تكون حقيقتهما غير الوجود المتأكد - منه -

٣ - اى اثر واحد من الآثار الخارجية - منه -

هو الوجود الاصيل المتحقق بذاته، وموجودية غيره بتبعيته والارتباط به، فهو بملاحظته كالظل له، و بدونها محض العدم، اذ العلية راجعة الى الاستتباع فالمتع مع قطع النظر عن العلة معدوم، وبملاحظتها موجود، فهي حقيقته، اى مابه تحققة. فهذا التوحيد قصر الوجود في واحد هو الوجود الاصيل المتحقق بذاته و الصفة في صفته و الفعل فى فعله، فيرى الكل مستهلكاً فيه ظلاً و تجلياً له، متحققاً بملاحظته، معدوماً بدونه. فالعارف يرى الوحدة والكثرة بالاعتبارين، و يرى فى كل منهما الآخر، و هو مقام جمع الجمع والسير مع الله، و قد يرى مجرد الوحدة وهو مقام الجمع و السير فى الله، و فيه اخطار، و فى الفرق والسير من الخلق و هو مشاهدة المبينة الكلية بينهما، خطر تعطيل الفاعل، و كان الاول اعلى من البواقى و أعلى الكل المخصوص بالنبوة والولاية السير من الله و هو الرد للارشاد بعد قطع الكل، ولصاحبه ملكة الاتصال بكل من العالمين، و قد يحتاج بعد فى الصعود او الهبوط الى الآخر الى جاذب قوى منه، وربما حصل لذى مقام غيره ايضا اتصال بالعلويات و التجلى الذاتى او الصفاتى او الافعالى او الاثرى فى صورة ذات مجردة نورية او صفة كمالية او احد الانوار المعرفه او صورة حسية بهية.

مسألة

الوحدة لمساوقته الوجود بكون مثله فى الاحكام، فوحدة الحق خالصة عين الذات، و مجهولة قائمة بنفسها، و غير عددية لتكرر العددية و استحالة تكرر الوجود. و وحدة الممكن مشوبة زائدة معلومة لتكررها المحصل للكثرة، وظل للأولى، ولها مراتب مختلفة باختلاف القرب والبعد بينهما، و بينهما مغايرة بوجوه و مناسبة كذلك.

(لمعة)

واجب الوجود عالم بكل موجود ، لتجرده^١ ، واتقان صنعه^٢ ، وافاضه العلوم ، واشرفية العلة من المع ، و استناد الكل اليه ، وكون العلم اشرف من النقيض ، وكمالاً للموجود المطلق .

وعلمه الكمالى ذاته و هو مبدأ الحضورى و الحضورى ، وكل منهما كالإيجاد اضافة متأخرة عن الذات معلولة له ، فلا يكون كمالاله ، اذ استكمال الشئ بفعله غير معقول . و الحق ثبوتهما له ، لالكماليتهما ، بل لكون مبدئيته لهما كمالاً ، مع وجود المصحح . فالوجودات بأسرها منكشفة لديه بالوجه الجزئى ، والمصحح له فى المبدعات دوام حضورها لوجودها الابداعى الذى كالاتكشاف فى التأخر الذاتى او التدهرى ، وفى الحوادث قبل الصدور ارتسامها فى المع الاول المتأخر عن الذات بإحد التأخرين ، و وجودها للواجب عيناً و هو فى الازل ، و هى فى اوقاتها لافيه - اى الازل - حتى يلزم قدمها ، لتعاليه عن الزمان ، واحاطته بكنهه ، و عدم اتسابه اليه بالأحوال الثلاثة ، للحوقه الحركة اللاحقه للحسم ، فهو جسمانى يتقدس - متقدس - عنه الواجب ، فاتسابه اليه او

١ - اى تجرده عن المادة الموجبة للجهل والملازم للتفوق والانفصال وان الموجود المنفرد فى المادة ليس له صريح ذات وصميم تجوهر ولا يمكن ان يكون متعلق العالم الا بضرب من الانخلاع والتبدل الى صورة قابلة للادراك . والحق عز شأنه مجرد عن المادة وكل مجرد عالم و عالم و معلوم و العلم بذاته يوجب علمه بكل شئ من باب الملازمة بين العلم بالعلة والعلم بالمعلول - جلال -

٢ - كل من فعل افعال المتقنة يجب ان يكون عالماً بافعالها والعلم بالمعامل لا ينفك من العلم بالعلة (جلال آشتياني)

الى مايقع فيه بنسبة زمانية باطل ، اذ مادية مابيه الفصل او المعية بين شيئين بوجوب ماديتهما ، فالقرب او البعد الزمانى كالمكانى فرع اقترانهما بالمادة ، فكون الواجب زمانياً باطل ، اى لا يكون محاطاً به واقعا تحته بالانتساب اليه ، او الى غيره بنسبته زمانية ، حتى نحصل بينهما فصل ، او معية بالزمان . وايضا لو اوجده و هو فيه لزم تقدمه عليه ، و هو باطل ، والا كان غنياً عنه ، فلا يكون جامعاً و رابطاً او فاصلاً بينه و بين غيره ، فالكل عنده كان واحد و واحداً - فليختلف نسبته الى اجزائه بالقرب و البعد ، فهى بما فيها حاضرة عنده دائماً ، و هو فى الأزل يشاهدها فى الأبد ، و بعده ما ذكر مع وجودها العينى . و الحقائق برئستها مرتسمة فى ذاته على الوجه الكلى ، لكون المبدئية له كمالاً ، كالايجاد و الانكشاف و العالم العقلى الالوهى فى الدلالة على علو القدرة لا يقصر عن العالم الكيانى ، و لولا الحصولى لم ثبت العناية ، و لم يعلم الحقائق الا بالتوسط فى غير المعلول الاول ، و جهة الفعل و القبول فى لوازم البسيط واحدة ، و المحلية مع عدم الافعال جازية ، و المابينة مع الخروج ثابتة ، و مجرد التمثل لا يثبت العينية و الجزئية ، و الصور من اللوازم العقلية و وجودها عن تعقلها فلا تسلسل . و حصولها بعد التمامية ، فلا استكمال ، و انه محمول لاجلها صفة اضافية ، و صدور الكثرة على الترتيب لا يخل بالوحدة ، و الجزئيات كالوجودات على ما اخترناه لا يخرج عن علمه .
فالمحصل ان ذاته العلم الحقيقى و هو منشأ الحصولى بنفسه و

١ - ولا يخفى عليك ، ان المؤلف العلامة لم يقدر على حل مسألة العلم و عجز عن تصور حضور الكثرة فى الوحدة و شهود الحق الكثرة فى مقام ذاته شهوداً تفصيلياً او اجمالياً فى عين الكشف التفصيلى مع ان ارتسام الصور الحصولية و العلوم الانتقاشية فى المجرد العقلانى الصريف من المحالات ، و ان الكمالات الممكنة للمجرد يجب ان يكون عين وجوده و ان لم يكن
←

للتحضورى مع مامر، وقد يعبر عن الحقيقى بالاجمالى الكمالى بالكل لأنه منشأ انكشافه، كما يعبر عنه بمجمل الكل ، لأنه مبدأ ايجاده و بالمعقول البسيط ، اذ تعقل مبدء الكل و مجمله كتعقله . و ثبوت الثلاثة للنفس مع القطع بالكمالية ، تقرر ثبوتهاله تعالى، وان اختلف فيهما الاول بالعيئية و الزيادة ، اذ القوة فيها بمنزلة الذات فيه ، فهى او ما يحصل للنفس من العقل البسيط المأخوذ من المفصلات بعد خفاء بعضها بمنزلة الذات فيه انه العلم الاجمالى والمعقول البسيط ، و الأخيران بالشدة و الضعف و القلة والكثرة لوضوح التعقل ، و تعلّقه بالكل فيه و خفاءه و بالنقض فيها . و قد علم بما ذكر عدم التغير فى علمه الحصىلى لأنه على وجه كلى مستمر ازلا و ابدآ ، و الحضورى للارتسام و تعاليه عن الزمان ، و كونه باسره كان واحد لديه ، فالكل حاضر عنده ازلا و ابدآ على وجه واحد . و بذلك يظهر عدم كون علمه كوجوده زمانيا كما مر ، و مصحح الحضورى بالعينى فقط التزم فيه التغير بتجشده و نفى عنه البأس لكونه اضافة خارجة عن الذات . و المخالف بين مكتف بالحصىلى و مقتصر على الحضورى ، مصححا له قبل الايجاد باحد الوجهين ، او بالأجمالى باحد

→

مين ذاته . وان حصول الصور و ارتسامها فى المجرّد يقتضى حصول القوة والاستعداد فى المجرّد ، وان الحق يجب عليه شهود الاشياء فى مقام ذاته الحققة ، لامشاهدة الحقايق العلمية فى العقول المجردة لتكون برنامج ظهور الاشياء عنه و احتياجه الى غيره و معاوله فى ايجاد الاشياء و تمام الكلام يطلب من الاسفار و نقول اجمالا ، انه كما يكون صرف الوجود يكون صرف العلم و صرف العلم واجد لجميع مراتبه و العلم الخالص علم بكل شئ على التفصيل و لو لم تكن الاشياء معلومة له على التفصيل لزم جهله بالاشياء من جهة عدم شهودها التفصيلى فذاته فاقد لاكتشاف الصرف الشامل لكل معلوم اجمالا و تفصيلا - جلال -

التفسیرین ، او باستلزام حضور العلة لحضور المعلول مفصلاً . و مما
مر يظهر جليلة الحال فيهما و القول بانه تعالى مجلى يظهر الاشياء به
و فيه يرجع الى انها للزومها و معيتها له كاظلاله و عكوسه ، فهي عنده
حاضرة ، منكشفة ، و العلم به يستلزم العلم بها ، و هذا انما يصحح علمه
بالمبدعات دون الحوادث.

(لمعة)

[بيان قدرته تعالى]

ايجاد العالم بالعلم يثبت قدرته ، لأنها كونه تعالى بحيث يشبع فعله
علمه بالكل او بذاته او ما يلزمه من البهجة والرضا على اختلافهم
فى الإرادة ، فلايجاب المقابل نه باطل ، ولا بد من تقييد التبعية بما
يدفع لزومه القدم ، نذا لحدوث بعد العدم ينفى الايجاب المقابل له ،
والتوسط باطل ، و جعلها امكان الطرفين بالنظر الى الذات وان وجب
بالارادة ، يرفع الاستقلال ، و ثبت الغرض فى فعله ، مع ان عينيتها
للذات ثابتة . فلا يكون اجتماع الامكان والوجوب باعتبارين ، فنسبته
انى الحكيم فرية ، وبالادعى أيضاً ، اى العلم بالأصلح او غيره قبل الايجاد
وان وجب به بعده كالمعتزلة كسابقه مع ان عدم الادعى قبله يقتضى وجوب
الشرك لامكانه و به^۱ مطلقاً كالاشعرى يوجب مامر و الترجيح بلا مرجح .
و اثبت المليون عموم القدرة ، و هو عندى صدور مقتضى الامكان
الأشرف فما امكن لذاته فى الطول وجد بتعلقها به ، و مالم يوجد به ،
لم يمكن لذاته ، و مالم يمتنع بالغير فى العرض وجد به ، و مالم يوجد به
امتنع به ، وان امكن لذاته . و تفسيره بتعلقها بكل ممكن موجود بلا

توسط ، او الأعم مع تجويز عدم تعلقها ببعض ما امكن لذاته ولم يتمتع
بغيره غير مفيد ، وبمقدورية كل ممكن ذاتي بالنظر الى ذاته بلا توسط ،
او الاعم وان لم يوجد بالنظر الى بعض المصالح ، معللاً باستلزام عمومية
العلة عمومية الصفة ، يوجب مفاسد .

(لمعة)

فعل القادر يترتب على الارادة ، فارادته الكمالية ذاته بذاته لترتب
الكل عليه ، و الاضافية ما يلزمه من علمه الانكشافى بذاته و بالصور
انمرتسة فيه و ما يتبعه من البهجة اللابقة بقده ، اذ اجل علم بأجل
معلوم . يوجب اشد الابتهاج . ولا يلزم منه استكمال بالغير والتفتاته
الى السافل ، اذ ابتهاج العلة بمعلوله من حيث انه معلولها و مترشح منها
ابتهاج بالحقيقة بذاتها ، فيتحد الفاعل و الغاية . وجعلها العلم بالاصح
او القصد ان لم يأول الى المختار . يوجب الاستكمال وحلول الحوادث
فيه . ثم القدرة و المشيئة والاختيار والارادة فينا متغايرة مفهوماً و
مصادقاً ، اذ الاول امكان الطرفين ، والثاني الميل الى ترجيح احدهما ،
والثالث ترجيحه ، و الرابع ايجابه و العزم عليه ، وفي الواجب متحدة
مصادقاً ، و ان تغايرت مفهوماً . فالذات او العلم الاضافى من حيث
مطلوبيته للصدور قدرة ، و من حيث منشأئته لمطلق الترجيح احدهما
اختيار ، ولوجوبه ارادة .

مسألة

اذا كان الداعى عين الذات حتى يفعل بذاته لذاته ، فهو فاعل البدو
وغايته ، والاحكام لا يثبت غاية زائدة ، اذ فعل الأشرف اشرف ، واثباتها
يوجب الاستكمال ، اذ غير الخاطى لا يقصد الا ما يكمله ، و اقتضاء الشئ

فاعليته لا يوجب عليه نذاته ، و المغايرة الاعتبارية كافية ، و تأخرها عن الفعل وجوداً فى الابداع غير لازم ، واذ هو غاية البدو وهو غاية العود ايضاً ، لتشوق الكل ارادة اوطبعاً الى التشبه به بقدر الامكان ، فما اودعه فى جبلة الاشياء من طلب الكمال لا ينتهى الا بالوصول اليه . و ثبوت العلم والقدرة يثبت حياته اذ الحى التدرك الفعّال ، و الحقيقة منها ذاته بذاته ، و الإضافية مفهوم الدراكية والفعالية . و الشريعة اثبتت له السمع والبصر ، و المراد بهما علمه الجزئى الحضورى بما يسمع و يبصر وفاقاً للاشراقى والاشعرى و بعض مشايخنا . فالعقل يشتهما ايضاً لا مجرد الكلى الحصى كالحصولى الظهور فساد ، و لا معناه المعروف كالمعتزلة لا يجابهه النقص^٢ و دعوى عدم توقف احساسه على الآلة و غيرها من شرائط الرؤية والاستماع يوجب انقلاب الحقيقة ، بل رجوعهما الى المختار . و علمه الاشراقى اجلى منهما بمراتب ، فلا يلزم اظهرية ادراكنا من ادراكه ، و قياس علمه على علمنا باطل ، و التخصيص مع تعلق علمه بكل محسوس لايهام غيرهما التجسم و اظهرية رؤيتنا البدن من العلم الحضورى به لانحصار المرتبط بالنفس فى مطلق البدن وقواه المدركة دون عوارضه المشخصة ، و لذا خلقت لها القوى الحساسة مرتبطة بها لينكشف لديها ما يرسم فيها بالحضور كاصلها ، و القوى الجزئية شرائط معدة لادراكها ، و ليست مدركة بالذات و اسناد الادراك اليها ضعيف ، اذ المستعمل لآلة جزئية فى امر جزئى يدركهما معا ، و الاخرجت الآلة عن الآلية وكانت حيواناً مائئاً و الواجب لأرتباط الكل به لا يخرج عن علمه شئ .

١ - اى القائل بالحصولى اعنى العلم الحصى الارتسامى -م-

٢ - لا يجاب النقص -ج-ل-

(لمعة)

[فى كلامه تعالى]

الكلام يطلق على مبدئية لحدّث الحروف والاصوات فى جسم لاعلام الغير و على نفسه و نفسها والاول كالثانى اولى باسم التكلم و الثالث ما به التكلم و الاول نفس الذات لانه المبدأ و القدرة الحقيقية ، فهو قديم يشبه العقل و الشرع ، و الثانى حادث يلزمه الثالث ومتبتهها السمع.

(لمعة)

[فى انه تعالى مبتهج بذاته]

الابتهاج ادراك المؤثر من حيث هو مؤثر ، و يختلف باختلاف الادراك و متعلقه ، وكون احدهما فى الواجب ذاته و الآخر ذاته وما يتبعه من حيث انه تابع يوجب كونه اجل مبتهج بشئ ، لانه يتبع فورىة المدرك شدة و ضعفاً . فاكمله لنور الأنوار و يتلوه الاشراف فالاشرف حتى ينتهى الى النفوس الناقصة . وابتهاج الكل به لذاته و بغيره لاتسابه اليه فالكل فى الحقيقة مبتهج به والعارف بالاول وكمال و صدور الكل مرتبطه الأجزاء مرتبطة به قد يرى نفسه متحداً بالكل مبتهجاً بالحق و بكل شئ من حيث اتسابه اليه و يفرح بهما فرحاً يزيل كل ترح و انحصار لذة البعض بادراك غيره فقط او بالحسية او كونها فيه اقوى من العقلية او التذاذه به^٢ مع الغفلة عنه تعالى للعائق و لمساوقة البهجة للعشق والمحبّة . يعلم ثبوتها للكل كثبوتها . فالثلاثة فى الواجب و الممكن بمعناها الحقيقى و ان اختلفت فيهما بما يختلف به فيهما ساير الصفات . ثم

١ - اى اكمل الابتهاج .

٢ - اى التذاذ البعض بلذة غيره تعالى مع الغفلة عن الواجب ، فلا يكون ابتهاجه من حيث اتسابه اليه - منه -

ادراك الشئ لا ينفد عن حضوره والاتصال به وهما مثله^١ فى المتعلق و التمامية و النقص . فالحاضر فى الحسى اعيان المحسوسات مع الشوب و القصور و فى الخيال صورها كذلك ، و فى العقلى الحضورى اعيان المجردات والماديات بذواتها و وجوداتها الجزئية مع الوضوح والتمامية ، و فى الحسولى حقايقها و صورها الكلية كذلك .

و على هذا ، فالعشق التام المتقدس عن القوة كعشق الأول والعقول بوجوب الوصول التام ، فلا يلحقه الشوق ، لأنه الحركة الى تسميم الناقص و غيره لا ينفد عنه ، لقصوره و زيادة حبه للبعض يرجع الى علمه الازلى باكملته بالجملة او الكسب ، و هو يوجب زيادة التقرب والفعلية وكشف الحجاب ، فلا يلزم التغير والاختلاف فى ذاته و علمه .

(لمعة)

[فى ان الواجب بالذات واجب من جميع الجهات]

الواجب واجب من كل جهة ، اى كل كمال للموجود المطلق حاصله بذاته . اذ حصول البعض بعد ذاته يوجب التركيب^٢ وخلاف الفرض^٣ ، و تمام الوجودات لبساطة الحق و كل بسيط الحقيقة يتضمن الكل على وجه جمعى متقدس عن القصور والانركب . و غير متناه فى الوجود شدة^٤ ، لأنه صرف الوجود التام البسيط المطلق عن كل قيد ، وكل متناه

١ - اى مثل الادراك .

٢ - اذ تجتمع فيه جهتا الفعلية والقوة للكمال المفقود له .

٣ - لان الكمال الذى ليس له فى مرتبة و يحصل له بعد مرتبة الذات ، يكون حصوله اما منه ، او بعض ممولاته ، فاستناد الكل اليه بالواسطة او بدونها ، وعلى التقديرين لا يكون كماله ، اذ فعل الشئ و فعل فعله لا يكون كماله - منه .

ناقص مركب ؛ لإقتضاء التحدد جهة عدمية متزعة منها مهية خاصة ، فكل محدود ذو مهية و بالعكس ، وفيه ما يأتى^١ . و المطلق له مراتب غير متناهية فى الاشتداد لاندراج كل مرتبة وجودية عينية او فرضية تحته ، ولا يمكن ان يوجد مرتبة فى الخارج او العقل لأ يكون فوقها مرتبة مندرجة تحته ، والوجودات المحدودة الامكانية المتحددة باول الصوادر و آخرها مندرجة فيه على وجه جمعى متقدس عن النقص ، و بعضها كما يأتى غير متناه ايضا فى الوجود ، فما ظنك بالوجود الواجبى المشتمل على الكل مع ما فوقها من الزيادة المخصوصة بالمرتبة الواجبية وزيادة غير متناه على آخر^٢ جائز كما فى المئات و الألوف الغير المتناهية . وعدم تناهى الوجود فى الشدة يستلزم عدم تناهى كماله و قوته فيها ، وهو يقتضى عدم التناهى عدة^٣ ، فعدة مراتب وجوداته و معلوماته و آثاره غير متناهية ، فهو الذى لانهاية لذاته و صفاته و افعاله ، ولا يبلغ الافهام كنه جلاله و جماله . و ثالث هذه الثلاثة يستلزم الأولين و اولها الثانى ولا عكس .

[الباب الثالث]

باب الافاضة والايجاد

مقدمة :

الممكن الاخر لا يسبق الاشرف الوجود وفاقاً لاساطين الحكميتين .

١ - من كون العقول ذوات ماهية مع انها ايضا غير متناهية فى الوجود شدة منه .

٢ - اى غير متناه آخر . و قد صرح بهذه المقدمة الشيخ الإلهى فى كتاب الاشراق منه .

والإرتفع المناسبة الأكثرية تكثره^٢ ، و لزم خلاف الفرض^٣ ، او جواز وجودها هو اشرف من الواجب ، او صدور الكثير من الواحد^٤ ، او اشرفية المع من علته . وهذا الضابط يطرد فى المبدعات لثباتها دون المعدات لتغيرها بتغير الاستعداد المتغير بالحركة الدورية .

والايراد عليه ، بجواز مجامعة الامتناع بالذات مع الامكان بالقياس الى الغير ، فيجامع امتناع الجهة الكمالية المتنعة امكانها بالقياس الى الممكن الاشرف ، مردود ، بايجاب فرض امكانها بل تصورها لوجودها فيه ، لأنه فى الكمال فوق ما لا يتناهى ، بما لا يتناهى ، و يكون الامكان وصفاً للوجود بالحقيقة ، لانه المفعول بالذات ، و المهية باوصافها تابعة له ، و سلسلة الوجودات باسرها ينتهى اليه .

فالممكن الاشرف لواقضى وجوده علة ، فهى الواجب دون الجهة المتنعة ، و باقتضائه عدم تناهى الواجب فى الوجود ، او اختلافها فى الوجود ، او النورية شدة وضعفا لتصور افراد بلانهاية بين كل مرتبة من المشكك وكل من طرفيه ، يندفع بعدم تناهى مراتب العقول وان تناهت اعدادها ، كما ينبتئك مراتب نفسك مع بعدها عن الأول ، ولا ينافيه تضمثنها جهات عدمية ينتزع عنها مهيئات خاصة لضعفها ، وقوة وجوداتها لغاية

١ - بين العلة والمعاول

٢ - اى تكثر الاخس

٣ - خلاف الفرض ، اى لم يوجد الاشرف . وعلل ذلك بعدم امكانه

منه -

٤ - ان لم يوجد الاشرف ، و علل ذلك بان الواجب لا يدر على ايجاده ، لانه يستدعى جهة اشرف مما عليه الواجب .

٥ - اى جاز صدوره و صدر مع الاخس - منه

٦ - اى جاز صدوره و صدر بعد الاخس و بواسطته - منه

قوتها بصرف الوجود . وقد علم تطرق التفاوت في غير المتناهي والتزام التناهي فيها ، و تخصيص عدمه بالمرتبة الخاصة بالواجب ، و منع تصور المراتب الغير المتناهية بين كل فردين من المشكك لايلائم قواعد الحكمين ولا يساعده كلام الفرقين .

(لمعة)

الافاضة كالجعل والعلية راجعة الى الاستتباع ، فالفيضان والمجموعية والمعلولية وامثالها راجعة الى التعلق و التبعية ، فكل معلول مجعول كالعكس اللازم لعلته ، و ذلك لا يوجب اعتباريته لاختلاف اللازم فى التحقق و الاعتبارية باختلاف الملزوم . فاعتبارية لازم المهمة المتحققه بالغير لا يوجب اعتبارية لوازم الحق الاول ، و الضرورة قضت بتكشّر الوجودات ، فحصرها فى واحد مطلق او متعين له شئون اعتبارية باطل ، على انه يؤدى الى مفساد يطلها العقل و الضرورة ، و مجرد التبعية لا يوجب الاعتبارية لما مر ، ولو اريد بها الترتب و الظلية فلا نزاع . و التحقق ان المع بأحد الاعتبارين^٢ متحصل ، و بالآخر محض الاعتبار . وبذلك يجمع بين القولين . و ما فى كلامهم من التجلى والتطور و الظهور والتنزل ، يرجع الى الافاضة الراجعة الى التعلق و الترتب ، اذ صرف النور لا يظهر للمدارك الا باشعته و عكوسه ، و ما هى الا الوجودات الخاصة ، فهى مظاهره و مجاليه . و لكونها مناسبة له مترشحة عنه ، يصدق انها من مراتبه و تنزلاته و درجاته و تطوراته ، و اول مظاهره واسماؤه و صفاته ، ثم العوالم الاربعة على الترتيب . والتغاير

١ - لغاية قربها بصرف الخ .

٢ - تحقق علته . اى ملاحظة

بين الحق واول المظاهر اعتبارى ، و بينه وبين البواقى واقعى، كالتفاير بينها . وكل سابق باطن اللاحق و مظهره ، وكل لاحق ظاهر السابق و مظهره . و يمكن جعل الاربعة فى المظهرية بازاء الاقسام الاربعة من اسمائه و صفاته ، و لكل منها بعض المظهرية ، و للجميع المظهرية انجامة التفصيلية الكبرى ، وللانسان الصغرى . ثم الافاضة على ترتيب يربط الكثرة بالوحدة لابدونه للسمع ، و عدم صدور الكثير عن الواحد والا اتفت المناسبة بين العلة والمع ، او لزم اتحاد المتغايرين ، و اجتماع النقيضين . و مغايرة الشئ لنفسه ونفى المناسبة يؤدى الى انكار الضرورة، و صدور كل شئ عن كل شئ . و اول الصوادر جوهر قدسى هو اشرفها لقاعدة الامكان الاشرف ، و هو المظهر الجامع اجمالا لجميع الاسماء و الصفات، و فيه جهات واقعية يصحح صدور الكثرة، و لكونها مجعولة بالعرض لا يلزم صدورها عن الوحدة ، و يسمى بالعقل الاول . و يدل على ثبوته بعدما مر ، استدارة الحركة المترتبة على تجدد الارادات الناشئة عن هيئات نورية حاصلة من تصور الكامل الذى يراد بالحركة التشبه به ، و عدم صدور الجسم عن الواجب بلا واسطة لما مر ، و عن مثله ، لعدم تأثيره فيما لا وضع له ، و لعدم عليّة - العلية - بين المتضايفين^١ والا امكن الخلاء^٢ او عكّل بالاضعف الاقوى^٣ فيلزم ان يصدر منه مجرد تصلح لعلية الافلاك ، و لكونها تسعة ثبتت العقول العشرة ، اذ فى اولها جهة راجعة الى الحق الاول من وجوده و وجوبه و تعقله لهما و لجلالة الحق ، و اخرى راجعة الى نفسه من امكانه و قصوره

١ - اعنى ، الحاوى و الموحى - منه -

٢ - لو كان الحاوى علة للموحى - منه -

٣ - لو كان الموحى علة للحاوى - منه -

و تعقله لهما ، فيصدر عنه بالأولى عقل ، وبالثانية فلك ، و هكذا فى كل عقل الى ان يصدر عن التاسع تاسع الأفلاك ، وعاشر العقول ، و لضعف جهته الإلهية لا يصدر منه الا عالم العناصر .

و المشاؤون لم يثبتوا ازيد من هذه العشرة ، والإشراقيون لقطعهم بعدم كفايتها فى صدور الكثرة المثالية والفلكية والعنصرية وتخصيصاتها، اثبتوا لها كثره بقواعد اشراقيه، هى ان العقول انوار ذاتية مختلفة بالشدة والضعف ، و الواجب نور الانوار ، و النور الفايض عليها من فوقها هو النور السانح ، وان لكل منها وجوب و غنى بعلته ، وامكان و فقر فى نفسه ، و لكل سافل منها ذلّة و محبة و مشاهدة للعالى ، وله غلبة وقهر واشراق عليه بواسطة او بدونها ، بنور عقلى يتبعه بهجة معنوية لعدم الحجاب اللازم للمادية ، و يظهر ذلك من حال النفس عند انسلخها عن الغواشى والتفافها الى العوالى . فيشرق نور الانوار على النور الاول بمجرد نوره الذاتى ؛ اى بلا واسطة مرة ، و على الثانى بنوره الذاتى و نورى الاول السانح والذاتى ثلاثاً ، و على الثالث بالثلاث واربع الثانى^٢ سبعاً و على الرابع بالسبع^٣ و ثمان الثالث خمس عشر و هكذا . و هذه الانوار السانحة كلها^٤ من نور الأنوار ، الا ان بعضها نوره و بعضها نور نوره ، و لعروضها للوسائط يمكن استنادها الى الوسائط تجوزاً ، فيق يشرق على النور الاول من نور الانوار مرة لاغير ، و على الثانى منه مرة ، و من الاول مرتين ، و على الثالث هذه الثلاث واربعاً من الثانى،

١ - اى نوره الذاتى و نورى الاول السانح والذاتى - منه -

٢ - اى الثلاثة السانحة له والوحدة الذاتية له - منه -

٣ - اى اعنى وحدته الذاتية ونورى الاول واربع الثانى .

٤ - اعنى السبع السانحة له و وحدته الذاتية .

و هكذا . وهذه الانوار باسرها وان كانت منه تعالى ، اذ فى كل شأنٍ من الوجود شأنه بل كل شأن هو شأنه ، اذ الوسائط ايضا لمعات انوار ذاته ، الا ان نوره الذاتى المشرق بلا واسطة تقير سائر الانوار السانحة ، اذ النور الاقوى لا يمكن الاضعف من الانارة ، كما يظهر من الانوار الحسية بالقوة القاهرة الواجبة لا يمكن الوسائط من الاستقلال لشدة نوريتها وكمال قوته ، لأنه فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى . فما للوسائط من التأثير فى الاتحاد والاشراق ، مقهور مضطرب تحت قاهر تبائيره فيهما ، فهو اقرب الى الكل من الكل ، و الى الشئ من نفسه من حيث الظهور والاتصال العقلى والايجاد المعنوى ، فله العلو الأعلى والبعد الأبعد بعد بعلو ذاته والدنو الأدنى والقرب الأقرب لكمال احاطته وشدة نفوذ نوره ، ف باعتبار آحاد المشاهدات و الاشعة الكاملة يحصل انوار كثيرة مترتبة بعضها من بعض على مقتضى الامكان الاشراف الى ما لا يصد عنه نور لضعفه ، و هى القواهر الاعلون و السلسلة الطولية . ثم يحصل من انعكاساتها المشاهدة والاشراقية و سائر الجهات مع ما بينها من النسب والمشاركات اعتبارات لا يحصى كثرة ، فيصدر عنها لاجلها عقول عرضية كثيرة غير مترتبة مختلفة باختلافها فى الشرافة على نسب عجيبة وهيئات نورية عقلية ، فالصادرة باشراف الجهات مع مالها من عجب النظم والهيئة ارباب الصور المثالية وترتيبها وباوسطها بنسبها النورية ارباب الفلكيات وتخصصاتها و مازلها مع هيئاتها العقلية ارباب العناصر واختلافاتها . وحججهم على وجودها بعد الانسية بعلو القدرة ، اخبار النبوات بكثرة الملائكة وجنود الله ، و تصريح اولى المجاهدات بمشاهدتهم لها ، و اتصالهم بها فى خلواتهم مع استحالة تواطئهم على الكذب عادة ، و اقتضاء الامكان الاشراف لوجودها ، اذ الانواع النورية اشرف من المثالية والجسمية ، وقد وجد الأخص ، فيجب ان يوجد قبله الاشراف ، واستحالة

استناد ما فى الاجسام من الكيفيات و الخواص و افاعيل الحيوان والنبات و غيرها من الآثار و الأفعال المتقنة الى طبائعها و قوى عديمة الشعور، مع ان تأثيرها بتوسط المادة^١ وصدورها منها يتوقف على تأثيرها فيها^٢ باستنادها اليها يوجب الخلف^٣ او التسلسل^٤ فيكون مستندة الى علل عقلية و افتقار ما فيها من وجوه التخصص و الشكاف و التناسب و التباين و التحاب و الساغض الى علل، ولا يمكن استنادها الى القواهر الطولية لكونها مترتبة غير متكافئة، فيمتنع عليها المتكافئة غير مترتبة، ولا الى العناية، لانه العلم بالموجودات على الترتيب السببي و المسببي، ولا الى تصورات النفوس الفلكية لتوقفها على علل اخرى فوقها، على ان استناد ما فى الأجسام الفلكية من التخصصات فى القدر والوضع الى تصورات نفوسها غير معقول، فلا بد من استنادها الى انوار غير مترتبة هى العقول العرضية. و هذه الأدلة باجتماعها وان انتهضت باثبات تكثر العقول، الا ان ظاهرهم انحصارها فى سلسلة واحدة طولية يصدر بعضها عن بعض باعتبار احاد المشاهدات و الأشعة الكاملة و طبقات ثلاث عرضية يصدر عنها بسائر الجهات، و هى ارباب العوالم الثلاثة. فان ارادوا صدور العرضية من الطولية بعد تماميتها، لزم تخلف المع عن العلة التامة لتحصل الموجب قبلها^٥، و اشرفية معلول السافل عن معلول العالى،

١ - انما لم توجد فى المادة، لم يمكن ان يؤثر فى شئ.

٢ - اى فى المادة - منه.

٣ - ان لم يتوقف تأثيرها فى المادة على توسط مادة اخرى - منه.

٤ - اى توقف تأثيرها فى المادة على مادة اخرى - منه.

٥ - اى فى الاجسام - منه.

٦ - اى لتحصل سائر الجهات الموجبة لصدور العرضية قبل تمام الطولية - منه.

لقطعهم بأشرفية الطولية من العرضية مطلقا مع معلولية بعض الاولى لما هو اسفل بمراتب من علية بعض الثانية ، وان ارادوا ان النور الاول بعد صدوره يحصل منه بأشرف الجهات ثان بعد من الطولية و بسايرها انوار اخس مختلفة باختلافها بعد من العرضية ، ثم يصدر من الدولى و من العرضية بعض البرازخ و هكذا ، لزم تأخر الاشرف اعنى الانوار الطولية و العرضية عن الاخس اعنى العرضية و البرازخ . فالتعقيق ان اول الصوارد يصدر عنه بجهاته المتحصلة افراداً وتركيباً طبقة عقلية اعنى هيئة نورية عجيبة غير مرتبة مختلفة باختلافها، ثم يصدر منها طبقة اخرى كذلك اكثر من الاولى بقدر اكثرية جهاتها المتحصلة بالنظر الى انفسها والى ما فوقها آحاداً وجمعاً، وهكذا يصدر من كل طبقة اخرى على مقتضى الامكان الاشرف الى ان ينتهى الى طبقة لا يمكن لضعف قوتها وبورتها ان يصدر منها طبقة عقلية صرفة و هى المثل و ارباب الأنواع الصادرة منها العوالم الثلاثة المختلفة باختلافها او عللها على اختلاف الرؤى كما يأتى . فيكون للعقول كثرة عظيمة متضمنة لهيئات نورية عجيبة ، و نسب و انتظامات عقلية بهية مشتملة على سلاسل طولية مرتبة متساوية الآحاد و طبقات عرضية مختلفة الآحاد، و عدد السلاسل عدد آحاد الطبقة الأخيرة ، و هو كعدد آحاد كل طبقة ما يقتضيه جهات الطبقة السابقة ، و عدد الطبقات عدد آحاد سلسلة واحدة ، وهو ما يقتضيه الامكان الاشرف و تكثر تكرر الاحاد فى السلاسل ، وكل عال اكثر تكرراً من سافله ، اذ تكرر كل واحد بعدد ما يستند اليه بواسطة او بدونها من آحاد الطبقة الأخيرة، فيتكرر الواجب والمع الاول فى كل سلسلة وغيرهما فى سلاسل عدد معلولاته باحد الوجهين فى الطبقة الأخيرة، فتكرر كل واحد من احاد سابقتها بعدد ما يصدر عنه من احادها بلا واسطة .

مسألة

[فى المثل النورية الافلاطونية]

الحق ان ما اثبتته الأوائل من المثل النورية وارباب الأنواع البرزخية هي ذوات نورية قائمة بذاتها اخس من الطبقة الأخيرة العقلية لتعلقها بالبرازخ بالربوبية واتصافها بمائها وان اختلفا بالتجرد والمادية والعقلية والحسية ، واشرف من النفوس الناطقة لاستغناءها فى الفعل من الأجسام ، وهي افراد مجازية دون الحقيقية للأنواع البرزخية، اذا اختلفت افراد حقيقية لنوع واحد بالتجرد والمادية والعلية والمعلولية والقيام بالذات والغير ، غير معقول . و دعوى كون افراد الوجود كذلك باطلة ، فلكل نوع متكرر او منحصر فرد مجازى نورى قائم بذاته ، يساوى افراده افرادها المحسوسة فى الصفات والآثار ، وان اختلفا فيها بالمعقولية ، ولذا يكون الفردية مجازية ، وهي بتخصصاتها معلولة للطبقة الأخيرة العقلية بهيئتها النورية ، والعقل لا ينقبض عن وجودها ، مع ان الامكان الاشرف تشبهه ، والتأمل فى احوال النفس واتصالها بالعوامل يعضده ، وتصريح أولى المجاهدات يدل عليه ، و بعض الظواهر يؤمى اليه . و ارجاع المثل الى الطبقة الأخيرة أو الأفراد الحقيقية او الصور المثالية او العلمية الكليه او الشخصية او الكليات الطبيعية ضعيف كما يبناء فى اللشعات .

(لمعة)

فى حدوث العالم

قد ظهر صدور الكل منه عند الكل ، في حدوث العالم فى الجملة موضع القطع والوفاق ، و الحق مسبوقيته بالعدم الواقعى ، وهو الجدوث

الدهری، لا مجرد الذاتی و هو الذاتی، ولا الزمانی^۱ وهو الزمانی لنا على بطلان الذاتی، تناهی الامتداد من البدایة^۱ باجماع الملیّین، و تواتر الظواهر، و ادلة بطلان التسلسل، و تناهی الأبعاد، عن التطبيق و التضائف، و زیادة عدة الآحاد على الألوف و غیرها. و الحق جریانها فی المتعاقبة کالمجمعة، و التفرقة باطله، و عدم تناهیة من البدایة یوجب تساوی عدة الأدوار و السنین، لعدة ابعاضها و عدم وصول نوبة الوجود الی حادث، لتوقفه على انقضاء ما لا یتناهی، و هو باطل، اذ معناه خروجه الی الفعل و انعدامه على التدریج. و بطلان الخروج بدون الانعدام مما یشبهه العقل و یساعده الخصم، و ظاهر ان الانعدام بعده لا یغیر الحكم. فالایراد بلزوم المصادرة مندفع. و على بطلان الزمانی ابتناؤه على الزمان الموهوم، و العقل ینفیه، لانه اما موجود او اعتباری تقدیری او واقعی له مشأ اتراع هو الواجب او ممکن مجرد او مادی، و فساد الكل ظاهر.

۱- ای الحدوث الدهری و الزمانی - جلال- مسألة حدوث عالم بمعنای لزوم انتهای سلسله موجودات بحق اول و افتقار الكل الیه، امر مسلم است و اما اینکه، این حدوث چه قسم از انواع حدوثست امری قابل بحث است و از شریعت محمدی علیه وآله السلام قسم خاص از حدوث فهمیده نمیشود و ظواهر کتاب و سنت را نمی توان بحدوث زمانی حمل نمود در حالتی که اصل زمان از جمله ماسوی الله است و معلول و مفاض از حق تعالی می باشد. و الحق ان العالم حادث و وجود ماسوی الحق عین الفقر و الفاقة و مراتب وجودی باعتبار آنکه نفس ربط نسبت بنوجود مستقل بی نیاز محض حقند، محکوم بفناء ذاتی اند و وجود از آنجا که مفاض از صقع وجودست حقایق امکانیه بنفسها فانی و قطع نظر از تجلیات الهی بعدم ذاتی خود منقصر بلکه با افاضه حق نیز بذاتها هالك و فانی اند - جلال-

و اختيار اقتزاعه من الواجب يدفعه عدم المناسبة ، و لعدم تناهيه يطله
الشرعية و ادلة التناهي ؛ على ان الواجب لتعالیه عن الزمان لا يعقل كونه
فضلاً يصح تخلف العالم عنه .

و العجب ممن يدعى حفظ قواعد الشريعة ، كيف يجوز مقارنته له
و اقتزاعه منه ؛ مع ان النصوص متواترة بتعالیه عن الاتساب اليه .

و اذ بطل الذاتي و الزماني ، تعيين الدهرى الموجب لسبق العدم
المرجح الذى لو فرض فيه الزمان لكان غير متناه ، و هو لا يوجب فضلاً
زمانياً لعدم الامتداد ، بل دهرياً ؛ هو كون الواجب فى حد ذاته الذى
لا يساويه غيره فيه . ففيه عدم الكل بعدم واقعى يصح انفكاكاً واقعياً
بين الواجب و العالم ، اذ ثبوته بين مرتبتى العلة و المعلول فى الوجود
ما لا ريب فيه .

فالإيراد برجوعه الى الزماني مع ثبوت الانفكاك فى الخارج ، و الى
الذاتى بدونه مدفوع بثبوت الدهرى الواقعى ولا امتداد فيه ، و
المتوغل فى الزمان لا يعقل من الانفكاك الا الممتد ، و اما المجرد عن
غواشيه فلا يضعف عليه تعقل غيره . و على ما ذكر من كون الدهركون
الثابت فى حد ذاته لا يكون شيئاً معياراً له ولا عدماً صرفاً ، بل اعتباراً
متزعماً منه . فالإيراد بلزوم قدم غيره مع موجوديته و عدم صلاحيته
لفصل واقعى بدونها مندفع . ثم عند القائل بالحدوث الذاتى ، نسبة الثابت
الى مثله سرمد ، فهو حد وجود الواجب و العدم الذاتى للكل ، و الى
المتغير دهر ، فهو حد وجوب الحادث الذاتى و عدم المتغير ، و نسبة
المتغير الى مثله زمان ، فهو حد وجود الزماني و عدمه . و على الحدوث
الدهرى لوجعل نسبة الواجب الى الحادث فى العدم الواقعى سرمداً ،
و نسبته الى الزماني دهر ، يكون السرمد حد وجود الواجب و عدم
المسبوق بالعدم الواقعى . فاللازم تسميته بالحادث السرمدى دون الدهرى ،

ولو جعل الاولى دهرًا، لم بتعيّن للثانية تسمية. وتخصص السرمدم بمرحده وجود الواجب وادخال العدم الواقعى لغيره فى الدهر غير صحيح ، اذ حُدد وجوده تعالى لا ينفك عن هذا العدم . ثم الثابت من تناهى الامتداد حدوث العالم الجسمى فى الدهر دون المفارقات ، فلا يمتنع عقلاً من تأخر عدمه الواقعى عنها و حدوثها ذاتاً لادهرًا ، فالمناطق فى حدوثها الدهرى حكم الشريعة .

(لمعة)

فى كيفية ارتباط الحادث بالقديم

على ما اختراه منشأ ربط الحادث بالقديم استحالة ازالة المعلول و حدوث الوقت بالحدوث^١ ولرجوع التخصص^٢ الى العناية ، لا يرد امكان النقص والزيادة . و تصحيح الربط بالحركة السرمدية او الزمان الموهوم باطل لبطلانها ، وبالارادة توجب الترجيح بالمرجح ، و بالمصلحة او انعلم بالأصلح يؤدى الى مفاسد

مسألة

فعل الواجب خير كله لوجوب المناسبة بين العلة و المع ، فمأيرى من الشرور ، اعداد قليلة اضافية تابعة لخيرات كثيرة و مقصودة بالعرض و مستندة الى بعض معلولاته ، فلا يقدح فى المناسبة و عموم القدرة و

١ - اى بحدوث العالم ، فلا يوجد وقت قبل آن حدوث العالم حتى يمكن ان يوجد العالم فيه منه -

٢ - المراد انه لو اراد بان امتداد العالم من جانب البداية اذا كان متناهياً ، فإى مخصص لكون الامتداد من زماننا الى ابتداء العالم مائة الف سنة من دون زيادة و نقصان . وجوابه: ان المخصص فى ذلك العناية الالهية فى تخصص البعد المكانى بقطر الفلك الاعظم منه -

اصلاحية النظام .

الباب الرابع فى

احوال النفس و نشأتها

(لمعة)

الانسان منقسم الى سرّوعلن ونفس وبدن، وهى مجردة لتجرد معقولها،
وعدم انقسامه ، ومخالفتها المقارنات فى الاحوال ، بل تعاكسهما فى
النقص والكمال ، وقوتها على ما يعجز عنه^١، و ثبوت التعاون^٢ بينهما،
و اتفاء عموم الجامعية عنها^٣، و غشيانها بوارق نورية تبعد عنها ، و
تصرفها فى المواد بلاآلة ، و استلزام حلولها كلية التعقل^٤ او عدمه . و من
تلطف بسرّه عن شوائب الطبيعة و توجهه بشرائره الى ضيق الحقيقة ،
شاهد فى ذاته من آثار التجرد ، كالا حاطة الكلية و الاتحاد بالأنوار
القدسية و التصرف فى المواد الكونية ما يوجب القطع به ، و ربما لاح
له انه الكل فى الكل ، وكلما ازداد التجرد ، ازداد اثاره ، و قد يشاهد
المجاهدون من انفسهم امورا عجيبة لا يظهرها العبارة.

١ - من تعقل الامور الغير المتناهية واحداث الامور العظيمة ، بل

التصرف فى المواد الكونية من دون توسط آلة -منه-

٢ - فان جميع القوى الجسمية تعاون بعضها بعضاً فى الفعل واللذة

والالم ، و النفس مخالف للكل، لان انحسيات فى واد والنفس فى واد آخر،

اذلا يزال التنازع والخصومة بينهما -منه-

٣ - فان الجامعية لاناوع التعقلات و مراتب الوجودات ثابتة للنفس

الانسانية ولايمكن فى المقارنات -منه-

٤ - اذلو انطبعت فى آلة جسمانية ، فان كفى حضورها الخارجى

لتعقلها كانت النفس متعلقة دائماً والالم يكن متعلقة دائماً .

ولا تقنى بقاء البدن ، لتعاكسهما^١ فى الضعف و القوة ، وانتفاء الضد ، و علة التلازم ، و عدم انعدام شئ من عللها الاربع^٢ ، و فقدتها قابل قوة عدم ، لايجابها التركيب المنافى لتجردها و قيامها بالمباين ، كالبدن غير معقول . و حمله قوة^٣ وجودها الرابطى غير مفيد، والذاتى^٤ ممنوع ، ولو سلم^٥ للتوقف فهو بالعرض لا بالذات ، اوفى الحدوث لشوايب المادية و عدم التقوم بالتعقل و التخلق لافى البقاء لقوة التجرد و التقوم بهما ، فالنقض مندفع . و تويده تواتر النقل و اطباق العقلاء

١ - لان التعاكس فى القوة والضعف يفيد عدم ارتباط احدهما بالآخر فى الفناء و الالكان الارتباط فى القوة والضعف ايضا متحققا فوله : وانتفاء الضد ، فان الفناء يتحقق بتوارد الضد والنفس لتجردها لاضد لها . قوله : و علة التلازم الخ ، ادعلة التلازم بين الشئيين فى الزوال والفناء والحلول او العلية و المبلولية او التكافؤ فى الوجود وكلها فى النفس منتفية منه .
٢ - قوله : من عللها الاربع الخ فان انعدام ذى السبب انما هو بانعدام سببه ، ولانعدام شئ من علل النفس ، ادعلتها الفاعلية جوهر مفارق و انصورية ذاتها وكذا العلة الفائية و المادية مفقودة منه اقول و للنفس علة مادية فى اوان ظهورها و لكن يستغنى عن المادة بحسب تحولها الذاتى و معذلك كان بينها و بين المادة البدنية تعاكسا ايجابيا و اعدادا - جلال اشتينانى -

٣ - اى حمل البدن قوة وجودها الرابطى وهو كونها للبدن .

٤ - اى حمله وجودها فى ذاتها لا للبدن .

٥ - قوله : ولو سلم الخ اى لو سلم حمل البدن قوة وجودها الذاتى نظرا الى ان حدوث النفس فى الخارج متوقف على حدوث البدن فانما ذلك بالعرض ، و المراد به ان البدن يستدعى باستعداده الخاص صورة مادية لصدور الافعال البشرية ، و صدور التدبيرات البشرية لما لم يكن شأن المادة ، فافاض الجواد المطلق صورة مجردة من شأنها الاعمال البشرية
←

ويحدث بحدوثه، والا امتنع الاستعلق، او ثبت التركب، ولزم التعطيل^٢،
او انقلاب الحقيقة مع التغير في الثابت ، و عدم تناهى المجتمع اللازم
من عدم تناهى الأبدان ، فيلزم عدم تناهى الجهات في المفارق ، و هو
باطل و النقل الى الناسوت فاسد ، اجتماع النقيضين^٣ او اتحاد ما به

→ و التدابير الكلية وغيرها من الافعال الانسانية .

١ - قوله : والا امتنع الخ اذ النفس لو كانت قديمة لكانت مجردة ،
والمجرد لا يلحقه العارض الغريب ، ولا ريب ان تعلقها بالبدن من العوارض
الفريبة لها . فان لم يلحقها لزم التجرد ، وان لحقها لزم تركبها ، اذ لحق
العرض الغريب للشئ فرع القابلية و هى فرع وجود المادة ، فيلزم كون
النفس ذامدة و ذلك يوجب التركيب منه قدم اقول : ان كانت النفس فى
مقام جوهر ذاتها مجردة عن المادة لا يلحقها العوارض الفريبة ولا يلتجأ الى
المادة للتكامل وان نسبة المجرد العقلانى و مرتبة ذات الوجود العاقل
المحض و المعقول انصرف القائم بجهة الفاعلية متساوية بالنسبة الى
جميع الابدان وله التدبير الكلى والنظام المطلق لا التعلق بأمر جزئى فلامحيص
الا عن القول والاذعان بامتناع حدوث المجرد الا بعد قبول التحول الذاتى
و الحركة الجوهرية - جلال -

٢ - هذا دليل آخر ذوشقين وحاصله : ان النفوس لو كانت قديمة
فاما ان تبقى على النفسية فيلزم كونها معطلة فى الوجود، او تكون عقولا^٤
صرفة، فيلزم كون النفس عقلا وهو انقلاب معانه يلزم على هذا الشق التغير
و تجدد الحالة فى الثابت الذى هو العقل ، او صيرورة العقل نفسا بعد
فساد و سنوح حالة منه .

٣ - هذا دليل آخر ذوشقوق ثلاثة ، حاصله : ان النفس لو كانت قديمة ،
فاما ان تكون واحدة او متعددة بالنوع او بالشخص والاول يوجب اجتماع
النقيضين اذ يلزم كون نفس زيد بعينها نفس عمرو ، فيلزم ان يعلم كل
انسان ما يعلمه كل انسان وكذا فى جانب الجهل و على الثانى يلزم كون
←

الشركة و الفصل ، او التركيب فى المجرّد . و جواز التعدد^١ و البقاء بعد مفارقتها عن الأبدان مع تجرّدّها لحصول التميز و التقوم بوجوداتها الخاصة و الاخلاق بالحدوث و ارتفاعهما بعده ، لا وجه له . فقياس لحد الوقتين على الآخر باطل ، و حدوث كل حادث^٢ فى المادة غير لازم ، لكفاية المعية فى المفارق ، وهو لا ينافى التجرد . و الابدائية لا يستلزم القدم ، فالحدوث لا ينافيها . و لزوم المستحيل^٣ من اللانهاية فى النفوس

→
الامتياز بما به الاشتراك اعنى الماهية والحقيقة النوعية فانها مشتركة بين كل النفوس ، مع انه يلزم على هذا التقدير كون الامتياز بها ايضاً ، وعلى الثالث يلزم وجود قابل فى النفس يوجب التكثر الشخصى ، اذ كل نوع واحد يتوقف على تكثره بالشخص على مادة حاملة لاستعدادات مختلفة وهذا يوجب التركيب -منه- اقول فى هذه المسألة ابّحث وفيما ذكره مواضع انظار -جلال-

١ -دفع لما قيل : ان تعدد النفوس المجردة لولم يجز قبل الأبدان ، لم يجز بعد مفارقتها عنها للاشتراك انبأث -منه-
٢ -قوله : حدوث كل حادث الخ جواب عن استدلال الخصم على ازالة النفوس ، و هو ان النفوس لو كانت حادثة لكانت لها مادة قابلة لاستعداد حدوثها ، وكل ما له مادة لا يكون مجرداً . والحاصل ، ان المنافى للتجرد هو الحدوث فى المادة لامعها ، بمعنى ان المادة لو كانت جزءاً للحادث بحيث يقوم بها صورة الحادث قيام الحال بالمحل ، لم يكن ذلك الحادث مجرداً ، و اما اذا كانت امراً مبايناً عن المحل وكان وجود الحادث مشروطاً بوجود النفس والبدن لم يلزم كون الحادث -منه-

٣ -قولنا : و لزوم المستحيل الخ جواب عن استدلال آخر لهم ، و هو ان النفوس لو كانت حادثة بحدوث الأبدان ، لكان بازاء كل بدن نفس و الابدان غير متناهية و لكن على سبيل التعاقب ، فيلزم كون النفوس غير متناهية موجودة بالفعل لكونها باقية بعد بقاء البدن و وجود الغير المتناهى
←

لثبوت الجائز منها في الأبدان مشترك ، و الحل اما يمنع الاستحالة في الاول ، لاختصاص الادلة بصورة الترتب او الجواز في الثاني لشمولها صورة التعاقب ، وهي ككل زمانى غير بسيط الحقيقة^٢ ، فصدورها عن

→ بالفعل محال . و اجاب المصنف اولاً بان هذا الالتزام مشترك ، اذ على قول الخصم ايضاً يلزم ذلك، ثم اجاب بالحل اما على استحالة عدم التناهي اذا كان على سبيل الاجتماع و لم يكن الاحاد تترتب كما هو الشأن في النفوس اذا كانت غير متناهية ، او بمنع جواز كون الأبدان غير متناهية على سبيل التعاقب نظراً الى ان ادلة بطلان التسلسل تجرى في المتعاقبات ايضاً -منه- اقول قد حقق في مقره لزوم كون الحوادث والعلل الاعدادية غير متناهية لادامة الفيض وان المادة لاتشبع عن الصور والصور بعد تحصيل التجرد تلحق بمال المجردة وان الأبدان الاخرى قائمة بالنفس باعتبار تصور النفس وحشرها بصور الأبدان -جلال-

١ - اى ادلة بطلان التسلسل -منه-

٢ - جواب عما قيل : ان النفس لو كانت حادثة لكانت لها علة ، وعلتها ان كانت ازلية كانت النفس ازلية والالزم تخلف العلة عن المعلول. والجواب ان لزوم الازلية فرع لبساطة النفس و اما اذا كانت لها نوع تركيب فلا يلزم الاشكال -منه- اقول : ولا محيص عن الاشكال على مسلك الجمهور و التركيب حاصل في جوهر النفس في زمان حدوثها و اوان ظهورها -جلال-

٣ - جواب عن استدلال آخر للخصم و هو ان النفس لو كانت حادثة لكان لها علة قبلها ، فعلمتها ان كانت قديمة لزم قدم النفوس ايضاً ، والا لزم تخلف المعلول عن العلة التامة ، وان كانت حادثة ، فاما ان تكون مركبة او بسيطة و الاول باطل ، اذ المركب لا تجوز ان تكون علة للبسيط ، اذ علة البسيط لا بد ان تكون بسيطة ، والثاني ايضاً باطل اذ العلة البسيطة الحادثة لا بد ان تكون لها علة حادثة بسيطة ، واذ قلنا الكلام اليها يلزم التسلسل، واجاب باختيار الشق الاول و منع الازلية نظراً الى عدم كونها بسيطة -منه-

←

الازلى لا يوجب ازليتها ، و الظواهر مع عدم الدلالة و المعارضة بمثلها
ماولة .

(لمعة)

[ابطال التناسخ]

التناسخ بين تردد الكل دائماً ، و صعوده عن النبات حتى يرجع الى
العالم العقلى ، و رجوع الكامل اليه ، و نزول الناقص حتى يتخلص
من الهيئات الردية . و يبطل الاول بلزوم التعطيل المنافى للعناية ، و
الثانى باولوية الانسان من النبات بالإفاضة و استحالة استكمال الموجب
للصعود فى البدن الحيوانى ، و الثالث باستلزام العلاقة اللزومية بين كون
الحيوان و فساد الانسان و التساوى بين الكائن و الفاسد منهما وثبوت
الارتقاء لاصغر حيوان دون الانسان ، و الكل باطل . و الكل بإيجابه
اتحاد الشخصين و البدنين و تعلق نفس بيدنين و بدن بنفسين فى حالة

١ - قوله : والكل الخ اذ النفس صورة نوعية للبدن و تشخص كل
شخص انما هو بتشخيص صورته النوعية و تبدلات المادة أغنى البدن و
تغيراتها لا يوجب تبدل الشخص و لهذا لا يتبدل شخص زيد حال الصبى
او حال الشيخوخة و هو باق بعينه ، و عليهذا الوائقل نفس من بدن زيد الى بدن
عمرو ، لزوم كون عمرو بعينه زيدا ، و اتحاد الشخصين قوله : والبدنين...
اذ تشخص النفس مستفاد من خصوصية البدن ، اى من استعدادها الخاص ،
فلم تعلق نفس واحدة ببدين لزوم اتحاد البدنين فى الخصوصية و هو
يوجب اتحادهما ، فيلزم اتحاد البدنين . و ايضا لوجاز تعلق كل نفس بكل
منها لاتحاد الخصوصية فى وقتين لجاز ذلك فى وقت واحد لعدم الفرق
فيلزم جواز تعلق نفس واحد ببدين فى وقت واحد . قسولنا : و بدن
بنفسين... اذ كل بدن يستعد فيفضان نفس عليه فلوجاز مع ذالك تعلق
نفس مفارقة ، لزوم تعلق نفسين ببدن واحد منه .

واحدة ، و انعدام النوع ، او انتعطل في الوجود ، و رجوعها من الفعلية الى القوة ، او التذكر^١ مع زوال المناسبة ، و مساواة الأبدان الحادثة للهالكه و الحس يكذبه . و حصول الفعلية ولو بمبدء الشقاوة يغنى عن البدن ، و إخبار بعض الممرورين بالمغيبات لا يفيد ، و الظواهر غير ناهضة ، و كلمات الاوائل ، مأولة ، و تخصيص دار التعذيب بهذا العالم يدفعه القواطع ، و كونه اخس العوالم لا يوجب اشدية العذاب فيه ، و الابدان المثالية يثبت التخيّل الموجب للبهجة والالم فلا حاجة فيه الى الابدان الحسية . و القول بتعلقها بجرم سماوى او ابدعى آخر باطل ، لتأنيته عن تصرفها ، و استحالة تعلق مالا يتناهى بواحد ، لتوقفه على اجتماع استعدادات غير متناهية فيه ، و هو بين الفساد . و ثبوت المغايرة بين برزخى النزول و العروج لدوريتها ، و التعليل بظلال التناسخ و توقف موجب التعذيب على التعلق بالجسمه باطل ، بما مر من كفاية الشبح المثالى فيه .

(لمعة)

رجوع كل لذة و ألم - وان ورد موجه على البدن الى الادراك ،

١- و الحاصل انه يلزم من التناسخ اما رجوع النفس من الفعلية فى العلم و الاخلاق الى الهولانية و هو باطل ، او وجوب تذكر كل نفس مستنسخة لعوامها و اخلاقها ان تعبت على فعليتها و معارفها و على هذا الشق يلزم فساد آخر و هو زوال المناسبة بين النفس و البدن ، اذ النفس الكاملة لا يناسب البدن الجنينى فان هذه كانت اولاً فى بدن مستكمل فكيف يناسب بدن جنين منه -

٢- هذا دليل لثبوت نوع اتحاد بين النفس و البدن و حاصله ان كل من اللذة و الالم راجع الى الادراك ، لان اللذة ادراك الملائم و الالم ادراك المنافى و المنافى و المنافر وكل ادراك راجع الى النفس ، بمعنى ان المدرك لجميع

و اختصاصه بالنفس يعطى اتحاداً بينهما ، و التلازم بينهما^١ فى الادراك يوكد . و حقيقته^٢ مجهولة ، و تمثيله باتحاد المادة بالصورة والقشر باللب واللب بالدهن نوع تقريب . و لعل السرفيه^٣ مع اختلافهما بالتجرد والمادية ، اتصال الأخص من الأعلى بالأشرف من الأدنى ، مع كونها من الاول ، وكونه من الثانى .

→
الأدراكات هو النفس و ان كان موجبه وارداً على البدن . فان من جملة الالم الراجعة الى الادراك هو تفرق الاتصال و موجبه وان ورد على البدن لكن تالمه و هو النوع الخاص من الادراك انما هو للنفس ، وقس على ذلك سائر الالام والذات . فجميع الذات والالام سواء كانت عقلية او حسية انما هى للنفس مع انا نرى ان موجبه انما يرد على البدن ، فحصول التالم والذلة للنفس مع وقوع موجبهما على البدن انما هو لثبوت الاتحاد بينهما و بذلك يثبت المطلوب عنه قدس سره .

١ - قوله : و التلازم بينهما الخ اى التلازم الذاتى فى الادراك يؤكد الاتحاد ، فان من يدرك انساناً خاصاً يدرك بذنه الخاص ايضاً وكذا العكس عنه .

٢ - اى حقيقة الاتحاد عنه .

٣ - حاصله : ان سر الاتحاد بينهما ، ان طبقات الموجودات متصل بعضها ببعض واخص كل طبقه اعلى متصل بأشرف الطبقة التى بينها ، فان من طبقات الموجودات ساسلة العقول واخصها اعنى العقل الاخير متصل فى المرتبة بأشرف الطبقة التى يليها اعنى طبقة النفوس ، و كذا اخص افراد الانسان متصل بأشرف افراد الحيوان واخص افراد الحيوان متصل بأشرف افراد النبات . ولاريب فى ان النفس الانسانية اخص المجردات و البدن الانسانى اشرف الكائنات المادية وهما فى مرتبة واحدة فحصل بينهما الاتحاد منه . اقول : النفس الانسانية اشرف من النفس الحيوانى فى التجرد وان اول تجرد يحصل للنفوس الانسانية عبارة عن التجرد ←

(لمعة)

للفنس قوتان نظرية وعملية وتندرج الاولى من الهيولانية السى
استعداد كسب النظريات ثم الى اختزائها، ثم الى مشاهدتها واستحضارها.
و الثانية من تزيين الظاهر الى تحسين الباطن ، ثم الى قوة الاتصال بعالم
الأنوار ، ثم الى طرح الكونين و قصر النظر الى نور الانوار ، و كمالها
تؤدى الى طى مسافات علمية بلا دلالة . و مشاهدة اتصاله او اتحاده
بالحق او المفارقات او بالكل مدبراً له ، وربما استغرق فى جمال الاول
بحيث يضمحل عنده الكثرة فى الوحدة و التفصيل فى الجمع ، ولا يرى
فى الوجود غيره . و هذا مقام العبودية الذاتية المعبر عنه بمقام الفناء
و الجمع ، و لصاحبه الجمع بين النقيضين^١ باعتبارين ، و فوقه مقامات
خارجة عن حیطة البيان ، و حصولها غالباً عند شروق بعض التجليات
الذاتية .

ثم ما بين العلة والمع من العلاقة اقوى العلاقات ، فلا اتحاداً شامثاً
بينهما ، الا ان حصوله الموجب للبهجة فرع المناسبة، و يزداد بازديادها.

→ البرزخى و الحيوان التام مجرد برزخى و اذا بلغ الانسان الى التجرد
العقلانى يصير انساناً تاماً ثم يتكامل تدريجاً الى ان بلغ مقام الفناء و يصير
اكمل المجردات و الشئ قديكون اكمل بالنسبة الى شئ يكون اشرف منه،
لان ملاك الاكلمية الاحاطة والاستيعاب و مناط الاشرفية البعد عن المادة
جلال-

١ - كانه يدعى الفناء بالنظر الى ذاته ، و البقاء بالنظر الى ربه ، و ان
لا يثبت لنفسه فعلاً و اثرأ اصلاً و ان يضيف الى نفسه كل اثر فى الوجود و
ان يدعى معدوميته المطلقة و ان يدعى نفسه كل الاشياء الوجودية منه
اعلى الله قدره-

فأشد الأنوار اتحاداً و ابتهاجاً بالاول تعالى هو الأول ، والآخر فى القوسين و غيرهما من العقول و النفوس يختلف باختلافها فى النورية الذاتية والكسبية ، و لرجوع كل بهجة الى ادراك الكمال ، و كرون الحقيقى منه ذاته ، و غيره مترشحاً منه . فابتهاج الكل به حقيقة ، الا ان صاحب الجمع لاستغراقه و اسنهلاك الكل فيه عنده لا ابتهاج له بغيره ولو بالتبعية والانتساب ، بخلاف غيره ، فانه قد يبتهج بادراك كمال غيره من ذاته ، و ماعداه بملاحظة صدورده منه تعالى و رجوعه اليه ، والمبتهج بالغير على وجه الاستقلال قاصر النظر ، ثم البهجة تزداد بازدياد العاقل و المعقول اشراقاً و كمالاً ، بل اتحاداً بينهما ، اذا ابتهاج الشئ بادراك كمال ذاته او ما يتنسب اليه باحدى النسب الاتحادية اشد من ابتهاجه بادراك كمال المباين ، ولكون الاول تعالى فى الكمال فوق التمام ، و قوة النسبة الاتحادية بينه و بين الانوار المترشحة منه ، بحيث تراه عند وقوعها فى اشعة بعض تجلياته اقرب بذواتها منها ، بل تغفل عنها ، ولا ترى فى الوجود غيره . و على هذا فابتهاج النفس المشرقة بتعقله اكثر من ابتهاجها بادراك كمال ذاتها بقدر ما بينهما من التفاوت فى الكمال ، و انتفاء ذلك فى اكثر النفوس لظلمتها الحاصلة من غواشى الطبيعة . و بذلك يعلم ان اشد الابتهاجات للواجب بتعقل ذاته و معلولاته من حيث صدورها منه ، ثم للأشرف فالأشرف فى سلسلة الصدور ، حتى ينتهى الى اخس النفوس .

(لمعة)

النفس اذا تجردت بالكلية يتحد قوتها و يصير علمها عين القدرة كساير المفارقات ، فما تعقله مدعنة لها تحضرها . الا ترى ان ما تعقله فى المنام معتقدة له ، يتمثل عندها ، و ذلك لضعف العلاقة ، فكيف اذا

اتفتت بالكلية.

(لمعة)

مطلق الادراك ولو بالاحساس يرجع الى التجريد فيلزمه بورية
ازداد المدرك تجرداً و ضياءً ، ازداد الإدراك ظهوراً و جلاءً ، والمدرك
المدرك والمدرك ، اذ المقارن من كل وجه لايجرد ولايجرد ، وكلمة
نوراً و صفاءً ، فما يدركه كل مدرك يتبع نحو وجوده في التجرد و
المادية . فمعلومات النفس و هي في مرتبة الهيولى هيولانية بالقوة ،
و في مرتبة الحس محسوسة مقارنة ، و في مرتبة الخيال اشباح مثالية ،

۱ - ای العلاقة بالكلية .

۱ - موجود مادی بواسطة فقدان صریح ذات و صمیم وجود
و تفرق اجزاء ، نه خود را ادراك می نماید و نه مدرك و معلوم غیر واقع
میشود لذا باید توسط صورت منتزع از آن ، آنرا ادراك نمود و ناچار
مدرك بالذات نفس صورت موجود در قوای ادراکی است و در حقیقت
وجود خارجی آن مدرك بالعرض است نه بالذات .

نفس انسانی باعتبار وجود ابتدائی در اول مرحله ظهور نه خود را
ادراك می نماید و نه قوای خود را چه آنکه خودداری صریح ذات نیست
قوای آن نیز مانند اصل وجود آن بالقوه اند نه بالفعل و بنا بر قاعده
امکان اخس ، نفس نیز باید بعد از طی درجات معدنی و نباتی و وجدان
اعلیات ، نفس بالفعل حیوانی گردد و قوای خود را وسیله تکامل قرار
دهد و بمقام عقل بالفعل برسد نه آنکه قوای آن کاملاً بفعلیت برسند و در
اختیار نفس جزئی حیوانی قرار گیرند و صاحب قوی و آلات بعد بصورت
مجرد تام الوجود ببدن مقاض و قوای خود را از حالت تعطیل خلاص
نمایند در حالتی که قوه خیال نیز خود تجرد برزخی دارد و ارتباط آن با عقل
مفاض مستلزم اشکالات است و قول به حدوث صورت مجرد برزخی و

و فی المرتبة النفسیة ، ای حین تجردها مع ضرب من التعلق بالمادة معقولة یلحقها بعض العوارض :طبیعیة ، و فی مرتبة العقل معقولات صرفة ، و مادامت فی التدرج ففی ای مرتبة كانت ، لا یكون لها الا ما یختص بها من المعلوم ، ولا یحصل لها ما یختص بالتی فوقها ، و اذا بلغت الی الغایة فصارت عقلاً یحصل لها وحدة جمعیة هی ظل للوحدة الالهیة ، فیتسكن بها من اتحادها بكل مدرك ، و تصورها بكل صورة، فلها ان یستعمل الحس و الخیال فی ادراك مدركاتهما و قوتها النظریة فی اخذ الكلیات من المواد الخارجیة ، و ان یتصل بالمفارقات معرضة عما دونها ، و یعقل المجردات الصرفة ، ولكنها مادامت ملتفتة الی ابناء الطبیعة ، لا یمكنها ان یعقل الانوار المجردة و القواهر القدسیة علی ما هی علیه ، فاذا خلصت عنها بالكلية و عرجت الی عالم القدس واتصلت باجنحة الكرویین ، نالت حق صحبتها ، و طاعتها علی ما هی علیه و شاهدها انوار مجردة صرفة و ذواتاً مفارقة نوریة محضة . و المحصل : ان الحكمة لما اقتضت وجود جامع للنشئات الوجودیة و توقف ذلك علی جوهر هیولانی الأصل متدرج فی المراتب الوجودیة الی المرتبة

→

قوة تخیل نفس مجرد عقلی قبل از صورت عقلی و حدوث صورت عقلی بعد از حدوث نفس مجرد برزخی حیوانی. از باب آنکه فعلیت قبول فعلیت نماید از باطل و اوهام است مع ان المجرد التام العقلی لاستواء نسبتہ الی جمیع المادیات افاضه ببدن جزئی نمیشود چه آنکه عقل صرف امکان ندارد مدتها معطل و سرگردان گردد تا قوای آن بالفعل شود لامتناع حدوث ذی الآلة قبل الآلة و این کلام در نفس مجرد حیوانی نیز در انسان و حیوان وارد است لذا باید اذعان نمود که حدوث مجرد برزخی و عقلی فقط از طریق حرکت تدریجی جوهر مادی تأویل بمقام مجرد ناقص یا تام امکان دارد -جلال-

لعقلية ، فخلق النفس كذلك، فلها بعد قطعها المنازل الكونية والوحدانية الى مرتبة الأنوار ، ان يتصل بكل واحد و يفعل افعاله الادراكية و التحريكية. ولا ينافي في ذلك وحدتها، لأنها وحدة جمعية تجمع المختلفة، ولذا تجتمع فيها المراتب الاربع للقوة النظرية في وقت واحد بالقياس الى متعدد ، فانها كما يعتبر بالنسبة الى الكل ، يعتبر بالنظر الى البعض ايضاً. و السر ان النفس لتجردها المشوب بالعوارض المادية و الأفكار و الأغراض. المختلفة كمرآة كرية ذات قسّى مختلفة في الكدرة و الصقالة المختلفة باختلاف الأفكار و الرياضات المصقّلة ، فاذا حاذت نفوس منها شطر مبدء الافاضة ، فان كانت كدرة لم يثمل فيها صورة، وان كانت صيقلية افيضت عليها صورة تناسب تلك الصقالة من كونها دينوية، او اخروية حسية ، او مثالية او عقلية . و المناطق في السعادة و الشقاوة هو نحو "ناسة عند الخاتمة ، و بذلك يعلم سرائخلاف النفوس في الإفاضة و عدمها ، و فيما يفاض عليها من الصور عند التوجه الى واهبها.

(لمعة)

انما الادراك باقسامه للنفس، فاحساسها مشاهدة ما ارتسم في الحواس من صور الجزئيات او ذواتها العينية بالانكشاف الاشراقي عند حضورها ، و تخيلها مطالعة صورها المرتسمة في الخيال بعد عيبتها ، و توهمها ملاحظة ما ارتسم في الوهم من المعاني الجزئية المأخوذة من المواد الخارجية ، و تعقلها مشاهدة الذوات المجردة النورية بالعلم الحضوري، او ادراك الصور الكلية المجردة اما بالأخذ من الصور المرتسمة في الخيال بعد تنويرها بنور العقل الفعال ، او بفيضانها منه اليها ، او برؤيتها فيه ، لارتسامه بالكل جمعاً و تفصيلاً. و تعريفه باتحاد العاقل بالمعقول غير معقول ، اذ الاتحاد باى معنى اخذ يغايره ، وان كان ضرب

منه یلازمه ، و هو التمثیل بالصورة و الحقيقة ، او الشروق بانکشاف الذات و الهوية . فان اخذ الحقيقة بال حصولی و الهوية بالاشراق الحضوری یوجب اتحاداً معنوياً اقوی من اتحاد المادة بالصورة ، الا انه لایثبت العاقلة للمعقول ولا توقف النفس علیه فی التحصل والوجود ، لاختصاصها و استقلالها بالتحقق مع قطع النظر عنه ، و لذا یزول عنها و هی باقیة بهویتها المتعينة ، فاتحادهما یشابه بوجه اتحاد العلة و المع ، و بآخر اتحاد العرض و الموضوع فهی قویة الاحاطة به و التصرف فيه و التملک له ، و هویتبعها فی الثبوت و التحقق ، و کأنه شأن من شئونها ، و یزداد التصرف و الاتحاد بزيادة قوتها و تجردها الی حد تمثله فی ذاتها صورة جوهرية قائمة بذاته . و امکان الزوال لاینافی الاتحاد بین المجردات مع التمكن علی الإحضار ، فان احکامها مخالفة لاحکام المادیات ، فهو یجامع المغایرة الواقعية . و القول باتحادهما بمعنی صیرورة احدهما عین الآخر کما نسب الی بعض الاوائل بیئن الفساد ، لاستحالة اتحاد الإثنين مطلقاً . و بمعنی صیرورة النفس بحیث یرصد علیها مهیة او صورة کلبة و یصیر جزء صوریاً مقوما لها - کما اختاره بعض الأواخر یبطله زوالها مع بقاء التین ، و توقفه علی الحركة الجوهرية او هی باطلة ، و ما ذکره لاثباته مدخول .

۱ - اتحاد النفس مع المجردات الطولية و العقل الفعال او اتصالها برّب نوعها و اتحادها مع الصور العقلية و الخیالية من المباحث التي قلّ من یهتدی الیها سبیلاً چون این مسأله بر تحقیق درمبانی و مسائل مختلف مبتنی است و این اتحاد ، اتحاد مبهم و لا متحصل بامتعین و متحصل است نه اتحاد دوشی با حفظ فعالیت و تمامیت تعین . مؤلف علامه بآنکه کثیری از مبانی ملاصدرا را پذیرفته در این بحث از قبول حق تحاشی دارد ، و منشأ تحاشی عدم تصور حقیقت حرکت در جواهر است .

ثم قدورد عن الأوائل اتحادها عند التعقل بالعقل الفعال ، فان اريد^۱ به وقوعها فى اشعة انواره فصحيح ، لأنها عند التفكير ينقطع عن هذا العالم^۲ و يتوجه الى العالم العقلى ، فيشرق عليها علتها القريبه القيمة بامرها ، فيدرك بها الصور والذوات المجردة ، كادراك البصر مدركاته عند اشراق الشمس عليه ، وان اريد به مايرفع المغايرة الواقعية بينهما ، فلا تفهمه . ثم النفس عند تعقلها لشيء ، نوعلت العقل ايضا باوصافه الخاصة او المشاهدة الضرورية ، يحصل بينهما الاتحادان ، ولكون بسيط الحقيقة من كل وجه تمام الاشياء الوجودية ، و تضمن كل علة و عال لما فى المعلوم والسافل من الوجود وكماله على وجه جمعى مقدس عن التكثر يثبت بينهما اتحاداً آخر ، اذتحقق اصل الشيء وحق ذاته و حقيقته فى آخر على وجه هو اشرف انحاء الثبوت يثبت بينهما اقوى مراتب الاتحاد ، مع ثبوت المغايرة الواقعية بينهما ، وكان اجتماع الاتحاد و المغايرة من عجائب اسرار الوجود و العلية و المعلولية . وكذا الحال فى المعقول البسيط بالنسبة الى المعقولات المفصلة ، فالبسيط الحق و هو الواجب نداءً يرجع اليه الكل ، فلا يخرج عنه الا نقايصها ، و معقوله البسيط يتضمن المفصلات باسرها ، وكل منهما يتضمن الكل مع زيادة تزيد على

۱ - قول باتحاد نفس باعقل فعال عين قول باتحاد عاقل و معقول است كذا حققنا الامر فى المقدمة التى كتبناها على رسالة اصول المعارف للمحقق الفيز جلال-

۲ - اگر مؤلف همین مسأله را كاملاً تعقل می فرمود، كه نفس بچه نحو متوجه عالم عقل میشود و قوة بصیرت جهت رؤیت کلیات در عقل كه از قرب نفس با عقل حاصل می گردد ، بدون آنكه نفس سیر و سفری بعالم عقل نماید میسور نمی باشد و ناچار نفس از ناحیه تكامل بعقل نزدیك میشود این همان حرکت جوهر است .

مالا یتناهی بمالا یتناهی ، و هسی التی یختص بها عالم الوجوب و المرتبة الالهية ، و کما یتنزل من الوجودات و بسائط المعقولات ، یترك البعض حتی یتهی الی آخر الوجود و التعقل ، فکل موجود او معقول یتضمن ماتحته مع الزیادة .

(لمعة)

اثبات عالم المثالی و بیان احکامه

الحق وجود برزخ بین عالمی الحس و التجرد ، و هو عالم المثال لتلویح الثبوتات ، و تصریح اولی المجاهدات ، ودلالة الامکان الاشرف ، و وجود انموذجه فی العالم الأصغر .

و یؤكد كونه كون الانسان ذائشاً ثلاث کلها فيه اولاً بالقوة ، و بحصوله فی الحسبة استوفی درجات قوتها ، و صارت فيه بالفعل ، لأنه تمامها و غابتها التی به یتم و یتهی ، و بقى بالقوة بالقیاس الی الآخرين ، و ما بالقوة منتظر الوقوع ، و الا لزم التعطل فی القطریات المودعة فی الطابع ، و انتظار الوقوع و الفعلية یصح حصولهما ، و هو یثبت وجود الآخرين فی الخارج ، لتوقف تمام الفعلية و کمال التخیل و التعقل الموجب للمشاهدة علی حصوله فیهما . و بذلك ثبت العوالم الثلاثة ، و کلها المتکثرة لابعیثتها المتحدة ، تشرلت من سرّ اللاهوت و غیب الهویه متطابقة ، و مظاهر الاسماء باعتبار ، و عینها بآخر ، فهي بمفهوماتها الی قدس الجبروت و القواهر العقلية ثم الی صقع الملكوت والاشباح انشائية ، ثم الی ارض الناسوت و بقعة الاکوان الحسبة ، و یتصاعداً

۱ - آیا وجود ماده در مقام صعود بدون تحول ذاتی می تواند باصل خود پیوندد تا دایره وجود باتمام برسد و قیامت اشیا قائم شود ؟ این ←

على عكس ذلك . ثم عالم المثال^۱ ينقسم الى مثال مطلق منفصل وهو

→ خرد بدون حرکت جوهر قابل تعقل نمیباشد - جلال -

۱ - چون علاوه بر مجرد عقلی ، تجرد برزخی نیز در نفس انسانی تحقق دارد و مؤلف علامه بآن اذعان فرمود ، این سخن پیش میآید که صورت برزخی و نفس جزئی حیوانی که تحت سیطره و حکم نفس مجرد کلی آدمی است با آنکه بانفس تام التجرد بوجودی واحد موجودند با نفس عاقله حادث میشود و یا آنکه قبل از آن حادث میشود در هر صورت اشکالات متعدد وارد است و این مسلم است که آدمی قبل از بلوغ عقلی تجرد برزخی را واجد است و حیوانی بالفعل است . علاوه بر این اتحاد نفس جزئی حیوانی با قوای ظاهری و باطنی خود امری مسلم است و چارهائی نداریم مگر آنکه قائل باتحاد نفس مجرد عقلی بانفس جزئی حیوانی و قوای آن شویم حدوث قوا قبل از صاحب قوی از محالاتست و آنچه در توجیه آن گفته اند نانعام است .

نفس چه جزئی و چه کلی ببدن اضافه دارد و با آن متحدست چون صورت با ماده ترکیب اتحادی دارد از باب حمل و مفاد حمل اتحاد در وجودست . بنابر تجرد نفس جزئی و قوه عقلی ملاک اتحاد صورت مجرد و ماده بدنی را در کجا باید جستجو نمود مگر آنکه بگوئیم بدن و قوای مادی آن رقائق و مرتبه نازله نفسند و نفس از باب اتحاد بین ماده و صورت در مقام طبع عین طبیعت و در مقام مترفع از طبیعت عین قوای ظاهری و قوای باطنی جهات ارتباط عقل با طبیعت و جمیع قوای منقسم در طبیعت و شئون رابط بین طبیعت و نفس برزخی و عقلی در سلك وجود واحد نفس قرار دارند و فرق بین نفس و عقل از این جا ظاهر میشود ، ناچار باید تجرد حاصل در مقام صعود وجود از حرکت جوهر ماده حاصل گردد و نفوس در ابتدای وجود کما هو الواقع و الحق بعد از تمضیل تجرد برزخی بمقام تجرد عقلانی رسند و از نواحی توسط ماده

←

البرزخ النزولی المبدع وله الاولیة و فيه صور الوجود كله وكلها بهیة نوریه جوهریة ، ولا ینقضی عجایبها . ولكونها مقداریه غیر مادیة ثبت التوسط ، والاجسام الصقيلة و انقوة الخیالیة فی هذا العالم مظاهرها ، و شبهة المشائین فی نفيه واهیه ، والی مقید متصل هو العروجی المورد للنفوس بعد المفارقة ، وله الآخرة . و موجوداته النفوس و ما فی صقعها من صور نوریه و مطلمة متجسدة من اخلاقها ، مبدعه منها بقوتها المتخیلة . و علة المعایرة دوریه تشرلات الوجود و معارجه ، و اتصال آخر النقاط فی حركته باولها ، فیختلف البرزخان . و ما یأتی من استحالة التعلق بالأبدان المثالیة المنفصلة و الناطقة بعد مفارقتها بنفسها المتخیلة و اخلاقها بتجسد الكل بصوریناسبها . فیشاهدها مبتهجة او متألمة كما یشاهد صور الاول مع قوتها ، و لجمعها النشآت لها ابصار ینفتح كل منها فی نشأتها ، فیشاهدها حق المشاهدة ، و ینكون رؤیتها لما فوقها ضعيفة

→
متدرجاً جميع درجات تجرد را تا تشرف بمقام اتصال بمرتبه وجود صرف استیفا نمایند چه آنکه نفس اگر مجرد صرف است مقام عقل هیولانی و تحصیل استعداد جهت درك کلیات چه معنا دارد و بنابر واقعیت عقل هیولانی و بودن نفس ماده معقولات و متخیلات بل که احساس ، محال است که بدون تحرك ذاتی از مقام نازل بمقام عالی برسد و یؤید ما ذکرنا عدم تصور الكون و الفساد فی النفس و شئونها فلا محیص لنا فی المقام عن الالتزام بورود الایزادات و قبولها ولا یمکن التخاص عنها اصلاً و ینجب للباحث الاذعان بالحركة الجوهریه و المؤاف یقر منها و لوازمها فرار المزکوم من روائع المسک .

متأخران از حکما با آنکه کثیری . از مبانی ملاصدرا را ناچار قبول نموده اند در مسأله حرکت در چهره از باب غموض تصور آن مخالفت نموده اند .

مظلمة ، فان خلصت الى العالم العقلى يرفض الجسدين ، صارت عالماً عقلياً فيه صور الوجود كله حيث نورية عقلية ، فيشاهد الكل مبتهجة و بصاحبها مغتبطة .

و الصور المنفصلة قائمة بذاتها بلا مواد ، و دعوى استحالة قيام الصور المتخيلة بذاتها بلامحل ، نظراً الى ان يخصص مراتب الاقدار المساحية فى الطبائع الجسمية و تمييز اجزائها المتباينة فى الوضع ، متوقف على المحل ، مقياسة باطلة. اذ الاشباح المثالية الاخرية لتجربها مخالفة للصور الجسمية الدنيوية فى الاحكام ، و وعاء تلك الصور صقع الواقع ولا نهاية لتعاليه عن الامتداد و التقدر ، فيسع ما لا يتناهى من الصور والأشخاص المثالية بالاتزام و تضايق ، فهو يخالف البعد المكاني بالتقدير و التناهى و عدمهما ، بل لانسية بينهما ، اذ المتناقضات من الاحكام الجسمية بالقياس اليه على نسبة واحدة ، فساخنة اوسع من ان ينسب اليه اضعاف الأبعاد الحسية بنسبة . و فى كون تلك الصور قديمة او حادثة ، شاعرة او غير شاعرة ، محمل كلام . و ظاهرهم قدمها ، مع كون كل منها كاصلها فى كونه عقلاً او ذا نفس ناطقة او متخيلة او نباتية . او مجرد صورة غير مدركة . و بذلك يظهر ان البدن الانسان المثالى المنفصل لتعلق النفس القطرية به يمتنع ان يتعلق به النفس المنتقلة ، اذ تعلق نفسين ببدن واحد غير معقول ، فلا بد ان يكون البدن للمنتقلة من المثالى المتصل المخترع لها ، فيحصل وجه آخر لا تقسام عالم المثال الى قسمين ، وهو ان البدن المثالى المنفصل اما قديم او حادث ، وعلى التقديرين اما ذو نفس مدركة اولاً ، و تعلق المنتقلة به على الأولين بين الفساد لما مر ، وكذا على الأخيرين لتوقفه على الاستعداد المنفى فى الأبدان المثالية ، فلا بد من تعلقها ببدن مثالى متصل مبدع لها واختيار

الاول . و الجواب بان تعلق المنتقلة به من حيث موضوعيته لتخليها لا من حيث التدبير و التصرف ، مما لا وقع له . واما الصور المتصلة فهي قائمة بالأنفس المتخيلة ، فهي محلها و وعائها ، و لتجردها يسع ما لا يتناهى ، فساحة نفس واحدة اوسع من امتداد الجسمانيات بأسرها بمرات غير متناهية ، لاختلافهما بالتقدير و التناهى و عدمهما ، بل لعدم النسبة بينهما . والشرطا مَرَّ من التخالف بين احكام المجرد و المادى ، و وعاء ذات النفس و وجودها هو صقع من الواقع اوسع من صقع الواقع الذى هو وعاء المثاليات المنفصلة ، لكون النفس اشد تجرداً منها . و يعلم بذلك ان وعاء المعقولات الصرفة و هي العقول القاهرة و النفوس المتصلة بها و وعاء ذواتها و وجوداتها مما لا حد ولا نهاية - لهما - و جميع الأوعية الواقعية الغيبية و الداخلية العلمية فى جنسه مضمحلة لا نسبة لها ، و حقيقة الوعاء للمجرد فى كل من شهوديه العينية والعلمى يرجع الى حد ذاته و مرتبة حاق حقيقته ، انه يزداد اتساعاً و انبساطاً بزيادة التجرد ، و اقل مراتبه مسا يضمحل فيه مالا يتناهى واضعافه ، فكيف بما للعقول القواهر فى شهوديها ، ثم ما للكل مضمحل باطل فى جنب ما للاول تعالى فى شهوديه ، بل لا نسبة بينهما .

(لمعة)

[فى ان المعدوم لا يعاد]

المعدوم لا يعاد بعينه ، و الالزم اجتماع النقيضين^١ ، او احد

١ - اذ وجود المعاد ابتداء مع المبتدأ و بدونه ان كان محالاً - لزم اختلاف حكم المثليين ، بل الواحد بعينه ، لان المعاد هو المبتدأ بعينه بوجوده المعادى ، لو كان جائزاً بوجوده الابتدائى لم يكن جائزاً لزم اختلاف

الخلقين ، او اختلاف حكم المثليين ، ، بل الواحد بعينه عند فرض وجود المعاد ابتداء مع المبتدأ او بدونه ، ويخلل الغدم بين الشئ ونفسه ، وقيام الموجود بالمعدوم^١ ، واعادة وقته الاول ، فيلزم التسلسل^٢ واجتماع المتقابلين^٣ فيه وصدقهما^٤ عليه وقياس الاعادة^٥ على الابتداء انما يصح وجود المثل دون العين ، وامتناع العود لامر لازم للمهية^٦ ثم الحكماء على استحالة طريان الغدم على الكل ، لما تقرر عندهم من

→ حكم الواحد ، و ان كان جائزاً ، فان كان المبتدأ والمعاد واحداً واثنين معاً ، لزم اجتماع النقيضين وان كانا واحداً لزم الخلف في كونهما اثنين ، وان كانا اثنين لزم الخلف وكونهما واحداً بعينه -منه-

١- وهو امكان العود ، فان المعدوم لو امكن عوده وجب ان يقوم هذا الامكان الاستعدادى الذى هو صفة موجودة لشئ ولا شئ سوى ذات المعدوم (لمعه)

٢- قوله : و يلزم التسلسل الخ اذ(ح) لا فرق بين الزمانين بالماهية ولا بالعوارض فلا بد ان يكون الامتياز بالقبالية والبعدية فيكون كل منهما فى زمان آخر و لكونه معاداً ايضاً يلزم التسلسل -منه-

٣- اى الابتدائية والمعادية -منه-

٤- جواب عن دليل المجوزين وهوانه كما يجوز ان يوجد ابتداءً يجوز

٥- اى صدق المبتدأ والمعاد -منه-

ايجاده ثانياً و هو الاعادة . و جوابه ان الجائز لهذا القياس هو وجود المثل فى الماهية لافى التشخص للاستحالة العقلية -منه-

٦- جواب عن دليل آخر ، و هوانه لو امتنع عود المقدم فهذا الامتناع ليس لماهية المعدوم ولا لامر لازم لها ، والا لم يوجد ابتداء . و حاصل الجواب ان سبب الامتناع لامر لازم لماهية المعدوم و هو طريان الغدم فانه لازم للمهية الموصوفة بطريان الغدم عليها وهذا السبب ليس متحققاً فى المعدوم الاصلى الاذلى الذى لم يكن عدماً طارياً -منه-

استحالاته على البعض كالمجردات و اصول الاجسام .
 والمليون بعدوفاقهم على جوازه الذاتى - اذ الامكان يعطى جواز
 عدم- بين قائل بوقوعه لبعض الظواهر ، و مانع منه لأبدية النفوس .
 و الوقوع عند مجوز الإعادة اعدامه بالأسر ، و عند المانع التفرق مطلقاً ،
 او فى المكلف كما فى قصة الخليل حتى لا يكون العود إعادة المعدم
 بأنمرة ، لا ينافى المعاد الجسمانى . و المليون على امكان وجود مثل
 هذا العالم للسمع و اتحاد حكم المثليين . و الحكماء على استحالاته
 لا يحابه الكروية الموجبة للخلاء ، و اختلاف المتفقات . و ردّ بجوازاو
 الكل ، و اقتضاء المماثلة طلب كل ما فى عالمه من المركز والمحيط .

(لمعة)

[فى اللذة و الألم]

اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم والا لم مقابله ، و كل منها
 حسى و خيالى و عقلى ، و هو اشدّها ، و الناطقة لجامعيتهما المطلقة
 جمعت الثلاثة فى الدنيا ، و هى دارالنقص والعبور ، فاجتماعها لها فى
 دارالكمال و القرار اولى ، مثبت لها المعاد ان . و الروحانى ثابت
 بتلويح الشريع و قطع العقل ، اذ ابتهاجها بعد التخلص عن شوائب الطبيعة
 بمشاهدة ذاتها المشرقة و ما اتحدت به من صور الوجود الكلية والذوات
 المجردة النورية بعد استكمال القوتين بصيرورتها عالماً عقلياً مرتسماً
 بالكل واستعلائها على البدن وقواه مما لا ريب فيه ، اذ اللذيق الحقيقى
 هو الوجود والشعوريه ، و يزداد اللذة بازدياد كماله و قربه و اتحادة
 بالمدرّك ، و كون ادراكه اشدّ و اظهر حتى يصل الى الادراك بالكنه و
 المشاهدة ، ولاختلاف لذة النفس باختلاف الادراك ظهوراً و جلاءً و

المدرک کمالاً و اتحاداً يكون اقوى ابتهاجاتها بتعقل الاول فى الآخرة،
 لأنه الکمال الحق و اصل کل کمال و مقوم ذاتها و وجودها ، و مقوم
 الشئ اقرب اليه من نفسه ، اذلولاه لكان صرف العدم. و وصول الادراك
 الى المشاهدة و غاية الوضوح انما هو بعد تجردها عن الفواشى البدنية.
 ثم العقلیات مجرد ادراكها يوجب الوصول اليها لسعة وجود العقلى من
 المدرک و المدرک و حضوره فى كل محل و زمان و عدم حجاب بينهما
 الا الجهل ، فاذا ارتفع حصل الاتصال ، بخلاف الحسيات ، فان ادراكها
 بالتخيل و التعقل لا يوجب الوصول اليها ، لضيق وجودها و تخلل
 الحجب الجسمانية من الحواس و محسوساتها بين المدرک و المدرک ،
 فلا بد فى الوصول اليها من الإحساس بها و تألثمها بنقاى ذلك ، و
 لحملها المتخيلة و تجردها تبديع صوراً جزئية مثالية مناسبة لآخلاقها ،
 يلتذ او يتألم بمشاهدتها ، فيصير كل نفس عالماً مثالياً ايضاً فيه صور
 الحسيات بأسرها ، و ربما صار اوسع من اضعاف هذا العالم بل غيره
 متناه ، لعدم التزام و المادية فيه ، و ادراك المتخيلة مالا وضع له من
 الاشباح المثالية يثبت تجردها ، فمنعه لوجه له . وقد علم بما ذكر ان
 انة النفس لادراكها الجزئيات هو البدن المثالى المتصل دون المنفصل
 كما عليه الاشراقيون، اذ تعلق النفس المنتقلة به يوجب تعلق نفسين بيدن
 واحد ان كان ذا نفس ناطقة ، او حدوث النفس لبدن بلا استعداد ان خلقي
 عنها لانتفاء الاستعداد فى الابدان المثالية . و الدفع بعد اختيار الاول
 يكون تعلق الثانية على وجه الآلية للتخيل دون التدبير و التصرف ،
 كالاولى ، فلا يمتنع الاجتماع كما ترى .

و اما الجسمانى و هو الالتذاذ او التالم بالحسيات بعد التعلق بالبدن
 الحسى ، فقد اثبتته الشريعة و يقرره العقل ، لوجوب المكافاة بمقتضى

الحكمة و الطبيعة ، واقتضاء الجامعة الجمع و تعطل الأكثر لولاه ، لعدم دركهم غير الحسى . والإعادة بعود الأجزاء الأصلية دون الفضلية ، وانشاء بدن آخر حسى كالأول بعينه . فلا يلزم فى اكل انسان انساناً محذور ، والتناسخ هو النقل الى بدن آخر دنيوى دون الأول ، او آخر اخروى . و عدم تناهى الابدان فى الآخرة غير معلوم ، فلا يلزم عدم تناهى ارضها ، على انها مغايرة لأرض الدنيا ، فاختلفا بها بالتناهى و عدمه ممكن ، و امكان عالم آخر تصحح وجود الجنة فوق الأطلس ، و توقف اللذة الحسية على الايلام ممنوع ، و دعوى استحالة دوام الحياة و عدم تناهى القوة الجسمية و تولد البدن من غير توالد ممنوعة ، و لعل اجتماع الثلاثة للبعض ، اذا المنعمر فى الطبيعة محروم عن البهجة العقلية ، و المتخلص عن شوائبها الى عالم الانوار يستحققر الحسيات فلا يلتفت اليها .

مسألة

النفس كمرآة قابلة لكل صورة عقلية ، و فعليتها بالتامة والصفا و عدم الحجاب و التوجه و كونه شرط المطلوب . تعدم البهجة العقلية لاحد نقايضها من النقص بالهولانية ، و عدم التقوم او الكدرة بذمائم الأخلاق ، او حيلولة عقد الباطل تقليداً او تعصّباً ، او عدم الطلب ، او كونه لاعلى وجهه .

(لمعة)

النفس الكاملة فى العلم و العمل يبلغ غاية اللذتين ، و الناقصة فى مجرد العمل باكتساب هيئات ردية تلحقها نوع اذى ، ثم ينجيها العلم لعدم لزوم السبب ، و الساذجة عن الكمال مع الجحود و الشوق اليه ، يلزمها كمال الألمين ، و بدونهما يتخلص منهما بلالذة ، او مع لذة

ضعيفة لسعة الرحمة و شمولها كل من خلى عن منافياتها ، و مع الأول دون الثاني يلحقها مرتبة منهما دون الأشد ، و بالعكس من الأدنى دون الأكبر ، و هو الم النار الروحاني الذي فوق الم النار الجسماني .

(لمعة)

[في تقسيم الأنوار المجردة]

الانوار المجردة ينقسم الى الواجب و العقول و ارباب الانواع و النفوس الفلكية و الانسانية بل المثالية المفاضة اولا على المثل المنفصلة . و ذوق الاشراق يعبر عنها بنور الأنوار و الأنوار القاهرة و المجردة و المديرية الاسفهدية ، وكلها ذات نورية شارقة و حقايق محيطه منبسطة لامعة عاقلة بالعقلين ، البسيط المجل و المتكرر المفصل ، اما بالحصولي الكلي او الحضوري الجزئي . فكل معنى بندرج فيه معان كلية معقول بسيط حصولي ، و هي مفصلاته ، وكل ذات ينطوى على ذات شخصية بسيط حضوري و هي تكراته . فابسط المعاني اعمها و ابسط الذوات علة الكل ، و الثلاثة الأول مستبعة لوجودات عينية كالظل لها ، و البواقي مع قوتها لهويات ذهنية قائمة في صقعها ، و هي مختلفة فيما ذكر . فالواجب تام في الكل و فوق التمام بما لا يعقل و يحذ و فوق الكل بما لا يتناهى و يعد ، و مستتب للكل بالافاضة و الاشراق ولا يخرج عنه شئ للوجود مصداق ، بل الكل بالقياس اليه كرشحة بالنسبة الى بحر لانهاية لأطرافه ، و لمعة بالنظر الى نير لا غاية لعظمته و اوصافه ، بل النسبة بينهما ولو بالتناهى و عدمه مفقودة ، اذ المقايسة بين عالم الوجوب و العلية ، و صقع الامكان و المعلولية غير معقولة ، و الاضافة بين مضيق الحدود و متسع القدم كالاضافة بين الوجود و عدم ، فهو علة الكل

ولا نسبة للكل اليه ، وله غاية كل كمال و جمال بحيث لا يعقل مزيد عليه ،
والمكالماته من الشدة والعدة يزيد على ما لا يتناهى وفوقه بمراتب غير
متناهية كل مرتبة له مراتب كذلك وهكذا الى غير النهاية ، بل نسبة التناهى
و عدمه اليه نسبة واحدة لا تنفاء النسبة بين المدرك المحاط و المتعالى
عن ادراك العقول القاهرة فما له من الوجود والبقاء و النورية و البهاء
و القوة والاستيلاء و الاحاطة والانبساط والعلم الابتهاج و الأسماء و
الشؤون و المعلوم و المعلوم لا يمكن دركه ولا نهاية له . ثم يتلوه الأنوار
القاهرة مع ما علم من عدم النسبة بينهما ، لاختصاص المرتبة الواجبة بما
يزيد على ما ظهر من الوجودات وكمالها بما لا يتناهى بمرات غير متناهية ،
بل لا يعقل النسبة بوجه كما مر ، ثم المجردة ثم المدبرة و هى اضعفها
فى الكمالات مع اتصاف بعضها بما لا يتناهى منها . و لكل عال قهر و
اشراق على الأسفل ، و لكل سافل تعقل و محبة له بحسبهما يحصل بينهما
الاتصال ، و يختلف ذلك باختلافهما قوة و تجرداً ، فللناتقة ان يتصل
بكل من الأنوار ، و بحسبه يحصل الاشراق ، فيشتد اشتراقها منه
باشتداد اتصالها المشتد باشتداد تعقلها له ، فعند تعلقها بالبدن يضعف
اتصالها بالانوار لضعف تعقلها بالحجب البرزخية ، فاذا تخلّصت الى عالم
النور واقلب علمها الحاصل بالافوصاف والمفهومات بالحضورى الاشراقى ،
حصل لها غاية الانبساط و تمام الاتصال ، و تنورت بتجلي الأنوار عليها ،
فيشرق عليها من نور الأنوار اشراقات غير متناهية لعدم تناهى انواره ،
وكذا يشرق عليها من كل واحد من الأنوار القاهرة والمجردة و المدبرة
التى لا يتناهى اشخاصها اشراقات غير متناهية ، اذ الانوار الذاتية و
الساخرة لكل منها غير متناهية ، فيصير مشرقة بجميع هذه الاشراقات ،
فيحصل لها من البهجة و السعادة ما لا يمكن وصفه .

(لمعة)

القائل بالجسماني حمل ماورد في الشريعة من وقايع البرزخ والآخرة على معانيها الظاهرة ، لانها امور ممكنة حكاها الصادق فيجب تصديقه ، وبالروحاني اولها الى مايناسبه ، فأوّل سؤال القبر و ثوابه و عذابه الى تخيل النفس بدنه مقبوراً و اصلاً اليه اللذات او الالام على سبيل المجازاة ما اعتقدته في الدنيا ، ونفخ الصور الى نفخ الارواح في الصور نارة بامانة الصور الطبيعية و ابراز البرزخية مشعلة بالارواح ، واخرى باظهار الارواح قائمة بذواتها او بالصور البرزخية، والقيامة الى عالم المجردات ومستقرها، او الى فناء الكل والنفوس في ذاتها وبقاءهما بالله وظهور الحق بالوحدة الحقيقية والبعث الى خروج النفس من الهيئات المحيطة بها، والحشر الى وصول كل نفس اوشى الى غاية فعله، او الى غاية الغايات . وهو المبدء الأول . تعالى ، و صحايف الاعمال الى ألواح النفوس المرتسمة بآثارها ، و كتابتها الى ارتسامها بها ، و نشرها الى التفاتها اليها بارتفاع الشواغل ، و الحساب الى جمع تفاريق الاعمال و تعريف مبلغها في لحظة بعلو انقدرة الالهية ، و الميزان الى معرّف الحفايق و مميّز الحق من الباطل كالعقل النظري او الملك القدسي او النبي او الوصي ، و الصراط الى العدالة و التوسط في الأخلاق ، و الجنة و النار الى العالم العقلى او البرزخ الدخاني او الى الشطرين من العالم المثالي اى الصور البهية الملبدة والكدرة المظلمة المولمة . والتلازم لكل ديكّن أن لا يترك القطعي بالظنى و التحقيق بالتخمين .

الباب الخامس

باب النبوة والبعثة

النبوة اى البعثة من الخالق الى الخلق ، و هى واجبة لوجوب اللطف المتوقف على فوايدها، كالتنبيه على الطلّب ، و تعليم مالا يدرك بالعقل ، و تميم ما يدرك به ، و بيان النافع والضار، و الثواب والعقاب، وسمى الاخلاق^١ والافعال^٢، و ما يحتاج اليه من الصنائع الخفية ، ووضع قانون يرجع اليه عند المنازعة حفظاً للنوع . و يختص النبى بكمال العاقله^٣ و المتخيلة^٤ و الفعالة^٥، فيعقل الكل بسرعة، و يرى الملك ، و يسمع كلام الحق ، و يتصرف فى مواد الأكوان . و لاختلاف مراتبها يختلف مراتب النبوة ، واقويتها مرتبة الخاتم ، لاتصالها بمرتبة اول الصوادر ، فيها ختم دائرة الوجود والاتصال بين قوسى النزول والصعود، و كل متحاذين من القوسين متساويان ، و اختلافهما بالعلية والمعلولية، يعارضه الاختلاف بالتوجه و التقارب ، و الصعود و مقابلاتها . و اشرفية الأنبياء ممن باذائهم من العقول والملائكة لاختصاصهم بالجامعة المطلقة و الخلافة الالهية ، مع وجود المضاد للقوه العقلية لهم ، و مجاهدتهم فى استعلائها عليه ، و انقياده لها . و فى هذه الدائرة الاولى من العقول

١- اى الفاضلة والملمومة

٢ - والافعال الحسنات و السيئات .

٣ - اى العاقلة .

٤ - اى المتخيلة .

٥ - اى قوة التحريك .

٦ - هذا متفرع على كمال القوة العاقلة .

كالطالع ، و من الاجسام البسيطة كالرابع ، و من المركبات كالسابع ، و من النفوس الانسانية كالعاشر . و اول الارباع ابداعى مفارق ، و ثالثها تكوينى مقارن ، و ثانيها كالاول فى الاول ، و كالثالث فى الثانى ، و رابعها كالاول فى الثانى ، و الثانى فى الاول ، فالأول والثالث كالثانى والرابع متقابلان فى الحكمين .

(لمعة)

من لوازم النبوة اثباته بالمعجزه و اخباره بالغيب ، و الاول يلزم الخاصة الثالثة ، و وجهه ظاهر ، و الثانى الأوليين ، او باتصاله باحد^١ الأنوار الثلاثة، يتطلع على ما فيها من الصور الكلية. والجزئية الكائنة والآتية، فان اخبرها بالتصرف فيها للمتخيلة فهو وحى صريح ، او معه بالمناسبة وحى يقتصر الى التأويل ، فاتصاله بعالم الوحي اتصاله باحد الانوار ، و الوحي اطلاعه على ما فيه ، و هو لا ينفك عن رؤية الملك اما بضرورته العقلية او النفسية ان لم يتصرف المتخيلة بما شاهده من الصورة ومحلها، او بصورة حسية نورية ان تصرفت فيها بالتبديل الى ما يناسبها ووقع فى بنطاسيا وتمثل لديه صورة انسية بهية ناطقة بكلام فصيح مخبر عن معنى صحيح ، وقد يضعف العائق لغيره فيحصل له هذا الاتصال فى اليقظة فيخبر باحد الوجهين او بالثانى بدون المناسبة ايضا لدعابة المتخيلة كمشاهدته بعض الصور المخترعة للنفس بدون الاتصال ، وهما فى اليقظة كاضغاث الأحلام فى النوم، والوجوه الأربعة يحصل فى النوم أيضا، و الاول رؤيا صادقة غنية عن التغير ، و الثانى رؤيا صادقة يقتصر اليه ،

١ - أى القاهرة وهى العقول والمجردة وهى ارباب الانواع والمدبرة وهى النفوس الكلية .

والاخير ان اضغاث احلام . و بذلك ظهرت كيفية الرؤيا و التفرقة بين اقسامها [من الصادقة والكاذبة والمحتاجة الى التعبير والغنية عنه] و السر فى حصول الاتصال بضعف العائق وارتفاع الشواغل انحصار الحجاب بين الانوار بها، اذ غيرها كالبعد والجهة ومثلهما حجب الماديات. فالانوار الصافية عن الشواغل الحسية لا يخفى بعضها عن بعض ، بل الكل للكل ظاهر ، واشراقات العوالى و تجلياتها على السوافل متراكمة، فيتصل بها بالوقوع تحت اشعتها و بوارق انوارها ، فالانوار المدبرة الانسية اذا قلت شواغلها الحسية يتخلص الى الانوار المدبرة السماوية او غيرها من الأنوار القاهرة او المجردة ، فيطلع على ما فيها من النفوس الكونية ، ثم ضعف العائق ورفض الشواغل الموجبين لالتفافها الى عالم القدس واتصالها به ؛ اما لقوتها الاصلية الموجبة لجمعها الجوانب المتحاذية ، لا يشغلها شأن عن شأن، كما للأنبياء ، او المكتسبة بالمجاهدة كما للمراتبين من الأولياء ، او لضعف قواها وآلات التدبير فطرة ، فاعرضت عنها متخلصة الى الجانب الأعلى ، او عروضا لأجل مرض، كما للمرورين او المصروعين ، او فعل مدهش للحس والخيال، كما للكهنة و بعض المتصوفة . وفى كل منها يحصل نوع اتصال ببعض العوالى فيتأنى فى بعضها الوجوه الاربعة و فى بعضها البعض .

مسألة

ارتسام المدبرات بجميع الحوادث بوجوب تصورهما مقصود الداعى، وهو عين ارادتها مع كونه مصلحة صافية ، فيحصل فى الخارج لكونها من سلسلة العلل . و هذا هو السبب فى اجابة الدعاء عند الحكماء ، و لاستناد الكل من الذوات والأفعال اليه تعالى يكون الاجابة منه على ان اصل الافاضة يستند اليه اولاً، و انما المدبرات وسيط متخللة

لمباشرة ما يتوقف عليه الاجابة من تحريك المادة و التصرف فى الطبيعة لتعاليمه منها ، و هذا انما هو للأكثر ، اذ النفوس القوية يحدث بقوة عزيمتها ما يزيد لتصرفها فى مادة العالم بلافتقار الى العلويات . وبذلك يظهر سراً لتفان من زيارة الكمل اذ للنفس تعلقان بيدنها يزول احدهما بالموت ويتقى الآخراً ، ومع استكمالها يزداد قوتها بالمفارقة و تصير شبيهة بالعقول العالمة الفعالة ، فاذا اطلعت حضور شخص عند ماتحش الى وهو مرقدها مستمد آمنه بمدة بقدر قوتها واستعداده ، بل كونها مشرقة باشارات الهيئة ، و لحاضرة عند مرقدها يوجب وقوع كل زائر له تحت بعض اشعتها .

(لمعة)

يتميز النبوة عن الكهانة بجمعها الخصائص الثلاث كاملة واختصاصها بالثانية ناقصة ، والوحى عن الالهام بظهور السبب اى رؤية الملك و عدمه ، و هو عن التعلم بعدم النظر و وجوده ، بل بشدة الظهور وضعفه أيضاً .

والكشف اما تساوق الالهام او اخص منه باشتراط التصفية فيه نه ، و لذا اثبت الثانى للحيوانات دون الاول .

(لمعة)

النبى زوجنبتين و فى الحد المشترك بين العالمين ، تأخذ من احدهما و يعطى الآخر و لغيره احديهما فقط ، فهو اشرف الكل لاختصاصه بالجامعية المقربة الى الحق ، و لذا اختص بالخلافة الالهية ، فهو مجتمع الانوار العقلية و النفسية و مظهر آثار الوجود بأسرها ، و قيه مع

الخصائص الثلاث و لوازمها ، و التخاطق بكل فضيلة خلقية ، قوة الرأى و كمال الذكاء و الفطنة و جودة التخيل و غاية الفصاحة و حسن الهداية و الارشاد ، و الرفق و الرأفة بالعباد ، و الجمع بين التواضع و الهيبة و الهشاشة و الرفعة ، و قوة المناظرة و المكالمة ، و التمكن من المحاربة و المدافعة ، و جودة الفهم لما يسمعه ، و حسن التحفظ لما يفهمه ، و قوة العزيمة و اعتدال المزاج و صحة الطبيعة و تمامية الاعضاء و الخلقة و حب العلم و الحكمة ، و البراءة عما يوجب النفرة و الكراهة ، و اتصاف نفسه بغاية الكبر و الشجاعة ، و التنفّر عن شواغل البرزخ و شهوات الدنيا و حب الموت ليسرع وصوله الى الملا الالاعلى .

(لمعة)

و يجب فيه العصمة المطلقة لاقتضاء الخاصة - الخاصة - الثالثة انقياد جميع القوى للعاقلة و هو يشبتها ، و لكونها لطفاً واجباً على الله ، و لكونه محل الأمانة و الخلافة و المعصية خيانة - جنائية - و الحكيم لا يأتمن الخائن ولا يستخلفه ، و لولا وجوبها لم يحصل الغرض^١ ، و لزم اجتماع الضدين^٢ . و بذلك يظهر عدم تطرق السهو اليه و ان جاز الإنشاء من الله فى بعض الجهات لمصلحة جليلة او خفية ، و يعرف صدقه باتصافه بالثلاث ، و ظهور المعجزة . و يتميز عن الكرامة^٣ و المكذبة^٤ بالمقارنة^٥ و المطابقة^٥ ،

- ١ - اى من جميع المعاصى كذبا كان او غيره ، سواء كان عمداً ، سواء كان منذ البعثة او قبلها ، سواء كان صغيرة او كبيرة - منه .
- ٢ - من البعثه و هو وجوب المتابعة لامكان الخيانة .
- ٣ - من وجوب المتابعة نظراً الى كونه نبياً ، و وجوب المخالفة و العصيان ، بل وجوب الرد عليه - منه .
- ٤ - اى المعجزة المكذبة .
- ٥ - اى مقارنة الدعوى

و عن الأعمال الغريبة بعدم السبب. و معجزاته (ص) قبل البعثة ثبت الارهاص و ظهور المعجزات منه مقارنة لدعوته يثبت نبوته و تواترها معنى مما لا ريب فيه ، و القرآن منها باق مشاهد ، و التحدى به مع العجز لتوافر الدواعى يثبت اعجازها . و هو لفصاحته ، لا لاسلوبه ، او كليهما ، او الصرفة ، ويؤكد اخبار الصحف السابقة و ظهورها من صقع الجاهلية متصفاً بالخصائص و الفضائل و محيطاً بالحقائق و المعارف بلا كسب وتعلم ، و نسخه الأديان و الملل ، و هدمه الاوضاع و الدول و غلبة الكل مع اتفاقهم على دفعه ، و احاطته الخافقين مع انفراده و ضعفه . و البديهة يقضى باستنادها الى قوة الهية واعانة سماوية . و النسخ لتبعيته المصالح جاز ، و قى الشرايع السابقة واقع ، و خبر التأيد عن موسى موضوع ، و دعوى تواتره مردودة و مع ثبوته لا يفيد المراد ، و الضرورة قاضية بعموم نبوته .

(لمعة)

دعوة النبی لتعلقها بالكل لا بدان يكون في المعارف الالهية على ما يدركه عقولهم من وجود الواجب و وحدته ، و تعاليه عن الشبه و الظير ، و ايجاده للكل و امثالها دون غيره من مسائل التجريد و التنزيه ، اذ تكليف العامة بها ينافي الحكمة . و يجب عليه وضع النواميس المدنية انتظاماً لمعاشهم ، و شرع العبادات المذكرة للحق و الملائكة اصلاً

٥ - أي موافقه ما اراد ان يوجد منه -

٦ - و هو صرف هم الفصحاء المعاندين عن التحدى مع كونهم قادرين

عليه منه -

لمعادهم ، اذ من تکررها لاینسی الشریعة ، و یحدث فی النفس ملکات نوریة یوجب اعراضها عن شواغل البرزخ والتفاتھا الی عالم القدس و مواظبتها یشوقھا الی طرح البدن واتصالھا باجنحة الكربیین .
فلیکن هذا آخر الکتاب ، والحمد لملهم الحق والصواب ، والحمد لله علی اتمامه .

والحمد لله الذی وفقنی لتصحیح هذه الرسالة و نقل حواشیها من النسخة الی کتبها الحکیم الفاضل المفقوره « آقامیرزا طاهر تنکابنی »
مرحوم آقامیرزا طاهر حدود ۵۰ سال قبل ، سنه ۱۳۵۲ هجری قمری زمانی که دوران تبعید را در دارالایمان کاشان میگذراند در صدد تهیه نسخه‌ئی از این رساله برآمد و چون بطهران مراجعت نمود کار استنساخ رساله رایبکی از علمای کاشان محول نمود و بالآخره رساله را توسط جناب آقاشیخ نورالدین خاغت‌بری تنکابنی بنابرخواست مرحوم میرزا طاهر ، اعلی‌الله مقامه ، بطهران فرستادند ، بعد از تصحیح و نقل حواشی آن را جهت آقای حسن نراقی که در آن زمان بخدمت فرهنگی اشتغال داشتند عودت دادند نسخه آقامیرزا طاهر و نسخه اصل را جناب آقای نراقی از احفاد مؤلف برای حقیر فرستادند و اکنون خدا را شکر که بطبع این رساله توفیق حاصل مینمایم . خداوند مرحوم استاد دانا آقامیرزا طاهر را غریق رحمت خاص خود فرماید و جناب آقای نراقی را حفظ و حقیر را موفق بدارد . وانا العبد سید جلال آشتیانی ، محرم الحرام سنه ۱۳۹۸ هـ ق

كلمات وجيزة

تأليف

الشيخ البارع الكامل الفقيه المحقق والحكيم المدقق

حجة الفرقة الناجية

الحاج ملامهدي النراقي

قدس الله لطيفه و اجزل تشريفه

هذه كلمات وجيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لواهب الكمال والصلوة على النبي والآل، بقول الأحقر
مهدي بن أبي ذر : هذه كلمات وجيزة فى الحكمة الالهية التى من أخذها
نال الفوز الأعظم ، وصار من حزب الله المعظم .

الكلمة الاولى

فى الوجود والمهية

لـ المهية من حيث هى كئيّة اعتبارية ، و تحقّقها بالوجود ، وهو
عام اعتبارى، خاص يلزم تحقّقه بذاته او بغيره، والالزم تحصيل المتحصل
من غيره، وثبوت المعدوم او التسلسل او الخلف وانتفاء الوجود والحمل
المتعارف و انتزاع العام عن غير الثابت او الثابت به او لغير الوجود .
و تحصيل المهية بالعام يوجب الدور او التسلسل ، و بالخاص يثبت
المطلوب، و بغيرهما غير معقول. ولا اعتباريتها يكون منتزعة من الخاص،

متحققة به ، ولا يصلح للمعروضيه الاتبعية . فالعارض يخص باحد الوجودين او كليهما . و مذكروه من عروض الفصل للجنس ، محمول على العرضية دون العارضية ، لأنها للجنس دونه ، اذكل اخص له وجود متحقق هو الفصل او الشخص . و مهيته (وجهة) ينتزع منها الاعم ، و مبدا انتزاع الكل مالمشخص من الجهة ، فلا تحقق له عيناً الا فى ضمنه ، و الفصل الحقيقى هو المبدأ ، والمنطقى امارته ، و الا لازم مفاسد .

[فى اقسام الجعل]

لـ الجعل جعلان؛ بسيط و مركب ، الجعل المركب بط ، لأيجابه سلب الذات عنها ، فمجعلية الأشياء^١ بالبسيط المتعلق بالوجود، لأنه المتحقق دون المهية لاعتباريتها ، و ايجابه فقد المناسبة ، و اعتبارية الكل ، و التشكيك فيها ، و استحالة حمل الوجود و انتزاعه ، و لحوق الأضافة لكل مهية ، و وحدة الجعل و المجمعول فى النوع ، و التحكم^٢ والدور او التسلسل و سبقه عليها ذاتى عيى والعكس ذهنى عقلى . و الأماكن^٣ ارتباط الخاص ، او كيفية نسبة العام ، فلا إيراد . و مجعولية المنبسط او الأنسباط او مفهوم الموجود او الائتصاف ، يؤدى الى مفاسد .

لـ تحقق احدهما و اعتبارية الآخر يوجب اتحادهما عيناً ، لعدم

١- و بسيط متعلق بالوجود لانه المتحقق لا بالمهية لاعتباريتها و فقد المناسبة و لزوم اعتبارية الكل .

٢- والتحكم او الامتياز فى المنحصر فى الفرد .

٣- عندنا .

تغيريهما فى الوجود، وموجودية الأخر تبعية الأول، و هو المراد بالاتحاد . و ولولاه لكان احدهما جزءاً او عارضاً للآخر، فيلزم احد المفسد الأربع؛ فان المتحقق فى كل اتحاداً واحد هو الوجود عندنا، وغيره اعتبارى منتزع منه، فاتحاد هما كاتحاد الجنس و فصله فى النوع البسيط دون المركب، و اطلاق الأتصاف عليه تجوز، و كل اتصاف فرع متحقق فى الخارج هو الموصوف. او منشأ الانتزاع للفرعية فعلى^٢ اصاله الخاص و انتزاع المهية منه لا ينتقض ولو باتصافها بالعام فى الذهن، لأنها لا ينفك فيه عن الخاص الذهنى، و ان انفك عن الخارجى والعام. ثم العام المنتزع^٣ مطلقا لقيامه بمدر ك جزئى يكون^٤ جزئيا ذامية، و خاص^٥، فيمكن ان يجر د عنه عام اخر، فيجتمع فيه المتناقضات. والسر شدة المعية بين المهية والوجود^٦ بحيث يلزم من التجريد الاختلاط^٧ وعلى^٨ اصالتها و اتصافها بالوجود. ينتقض به. والدفع بتخصيصها او تبديلها بالاستلزام او جعل الاتصاف بالخارجى فى الذهن او فى الخارج مع

-
- ١- فالتحقق فى كل اتحاد لواحد و غيره اعتبارى ينتزع منه، فعلى المختار يكون مابه التحقق فى كل اتحاد هو الوجود و غيره منتزع منه و بذلك يعلم ان الاتحاد لا يرفع الاتصاف المجازى اى الانتزاع بل الحقيقى كاتصاف احد المتغيرين فى الوجود بالآخر .
٢- فعلى ما اخترناه من تحقق الخاص.

٣- مع ان العام...

٤- يكون موجوداً

٥- اذهنى .

٦- بقسميه.

٧- يلزم من تجريد كل منهما عن الآخر اختلاطه به .

٨- و على القول .

الاكتفا بثبوت الموضوع فيه^١ او ارجاعه الى الأتضاع او الاختراع او
الأتساب او ثبوتها لا بثبوت شيعي لها ضعيف ، لعدم الاستثناء فى القضا
بالعقلية ، وقضاء الضرورة بثبوت الفرعية ، وكون الحكم فى القضايا
الذهنية على الموضوع بحسب حاله فى الذهن ، و توقف كل اتصاف على
ثبوت الموضوع فى ظرفه والاتضاع على منشائه وكون الوجود من
الاعتبارات الواقعية دون المخضة و توقف الاتساب عنه على الوجود
المنتسبين والثبوت^٢ على الوجود فيلزم الخلف^٣ او النقص .

[فى الشخص]

لـ الشخص بنحو الوجود^٤ لعدم ارتفاع الابهام بدونه ، لا بالعوارض
اذعما لا يفيده ، والا فادكل عرض^٥ كل تشخص ، و خاصتها يزول مع
بقائه ، و بقاء المع بدون العلة غير معقول ، و يتشخص موضوعه ،
فالعكس يوجب الدور المحال لذاتية التوقف و التقدم : لا المعنى ، لأنه
نوع تلازم يوجه العلة بالتوقف ذاتى . و ايضا : له وجود و تشخص ،
فان كان عينهما ثبت المبط ، و الالزم^٦ الدور أو التسلسل ، على ان تشخص
الواجب به ، لا بها ، ولا تخصيص فى العقلية ، ولا بالفاعل لكون الشخص

١-الذهن.

٢-ان كان معروضا للماهية .

٣-ان كان عارضا لماهيته اذح ينتقض الفرعية .

٤-اذ لا يرتفع الابهام بدونه .

٥-لأنه على عدم العينية يكون الوجود والتشخص زائدين على الذات

فلا بد لهما من علة .

كالوجود متحداً بالمتشخص ، او وصفاً له ، و اتحاده بالمع او وصفيته
 له غير معقول ، ولا بالمادة و استعدادها، لعدم ثبوتها لكل متشخص ،
 مع انشائها لقبول و الأعداد دون الإفادة و الایجاد، و لالساير مايتوهم .
 كونه متشخصاً ، كالوضع و الحيز و الجعل و الاتساب و المهية المطلقة
 او المعينة ، و نحو الإحساس و المشاهدة لبعض مامر . فالمتشخص ليس
 الانحو الوجود ، و الفاعل يفيد ، و المادة معدة ، و المهيئات لوازمه ،
 و العوارض توابعة ، و الاحساس امارته .

[في اعتبارات الماهية]

لـ الماهية اما يؤخذ مجردة فعقلية ، او مخلوطة فخارجية ، او مطلقة
 فطبيعي موجود بوجود اشخاصه ، لا بوجود مغاير ، و الالزم الخلف^١
 او التناقض و التسلسل . و ما يعرضه^٢ منطقي ، و مجموعهما^٣ عقلي ، و
 وجودهما ذهني .

و تكشف مهية واحدة انواعاً^٤ و اشخاصاً لاختلاف القابل باختلاف

١- لان كل وجود خارجي لا بد له من تشخص ، وكان وجود الطبيعي
 وجوداً مغايراً لكان له لامحالة تشخص ، فان كان تشخصه بالتشخص الفرد ،
 لزم الخلف ، و ان كان تشخصاً آخر يلزم كون وجود الطبيعي مع تشخصه
 شخصاً . غير تشخص الواحد شخصين و هو التناقض . ثم اذا نقل الكلام
 الى وجود هذا الشخص يلزم التسلسل منه .

٢- اي ما يعرضه المنطقي من الكلية .

٣- اي مجموع الطبيعي و عارضه منه .

٤- سواء كانت انواعاً بسيطة او مركبة منه .

اوضاع سماوية .

ل - الوجود العام بديهي التصور بداهة . فتعريفاته لفظية . و الاستدال على نظريته باختلاف العقلاء ، وكونه نفس المهمة او تابعها فى المعقولة ، ضعيف و على بداهته بجزئته لأحد الضروريتين ، او كون الاكتساب باحد المعنيين ، او باعرفيته واعميته مع وجود الانتهاء الى البديهي^١ دفعا لأحد المحذورين تنبيه ، و على استحالة تصوره باقتضائه تصور الواجب و اجتماع المثليين فاسد .

[فى اشتراك الوجود]

و مشترك معنى لثبوت مفهومه للكل ، و قبوله القسمة ، و اتحاد مفهوم نقيضه ، و الرابطة فى القضايا المختلفة ، و التردد فى الخصوصية مع الجزم بالمطلق ، و ايجاب نفيه^٢ الثبوت ، و صدق النقيض على الواجب . ولا يلزم منه تركيبه او انتزاع الوحدة من الكثرة ، لالمنع تبعية المشترك العرضي^٣ للذاتى ، بل لكون الانتزاع من صرف الوجود وحيثية الارتباط به . و مشكك^٤ لوجوده لوازمه فيه^٥ بالذات ، و فى غيره بتوسطه . و لعروضه للأفراد و تمايزها بذاتها لايقع التشكيك فى الذاتى حتى يلزم التركب او الوحدة . و زايد على الماهية ، و الا لازم التلازم^٦ والاتحاد^٧

١- الى البديهي تنبيه دفعا... ٢- لثبوته .

٣-... للذاتى اذ الحق ثبوته ٤- لتأتى لوازمه فيه .

٥- اى فى العام ، فان وجوه التشكيك حاصلة فيه — منه —

٦- اى تلازمها عقلا . ٧- اى اتحاد المهيئات . و انتفاء الامكان

و التناقض، او تركب الواجب والتسلسل، و اتقى الامكان وفايدة الحمل
و الاستدال . و لاتتزاكما من الخاص لايقوم بها ، فلايلزم تحصيل
الحاصل ، او اجتماع النقيضين، و قيام الموجود بالمعدوم. وليس بجزء^١
اوذى جزء عقلى^٢ بساطة الواجب و عموم اعميته. و يساق الوحده و
الالزم التسلسل والشيئية لتلازمهما فى الصديق، و ثبوت^٣ المعدوم كالحال
يُبطله الضرورة و النظر ، و شبهة الخصم واهية .

الكلمة الثانية فى اثبات ذاته و صفاته

ل - الواجب موجود لوجوب الأتتهاء اليه دفعا للمحذورات الثلاثة،
وكون الكل كالواحد فى الحاجة ، و تحقق صرف الوجود بذاته ، لظهور
التركيب ، والحاجة^٤ فى غيره.

و هو واحد بالذات ، اى صرف الوجود لمامر. فالوجود حقيقة
عينية و العام منتزع منه ، و حصر الوجود فيه. والقول بالنيابة والتجاوز
فى العينية يوجب خللوا الذات فى مرتبته عن الوجود. وجعله كلياً ذا افراد
يقوم واحد منها بذاته ، و غيره بغيره يوجب التركيب ، و اختلاف افراد

١- وليس بلذى جزء او جزء عقلى لعموم اعميته.

٢- كان يتركب من الجنس والفصل ، لاعميته من كل شئ و ليس جزءاً
عقلياً بان يكون جنساً و فصلاً للزوم تركب الواجب مع انه بسيط - منه -

٣- رد لما قيل من المعدوم الثابت و الحال بما يصدق عليه الشيئية
دون الوجود - منه -

٤- او الحاجة.

التواطى بالمناقضات و فى الصفات^١ اى هى كالوجود فى العينية ، و لرجوعها الى العلم والقدرة . و ترتيبها على التجرد و صرافة الوجود لا يوجب تعدد الجهة بل يؤكد وحدتها ، فالذات مبده الكل، الا ان الاضافيه الراجعة الى المبدئية و القيومية المطلقة المترتبة على القدرة، يتوقف على متعلق، بخلاف الحقيقتة^٢ ، ولتعلقها^٣ على الترتيب والثبوت لتعاليه عن الزمان ، لا يلزم التكثر و التغير فى ذاته. و القول^٤ بالزيادة فاسد ، و الارجاع الى السلب باطل ، و الظواهر مأوالة.

لـ فى وجوب الوجود لاستحالة التعدد فى صرف الوجود المتعين بذاته لانه فرع تعدد التعين ولا يتصور مقتضيه ولاستواء نسبته الى مراتب العدد ولوحدة حقيقته و لازمه . فالتعدد يوجب الامكان او الخلف و الافتقار او الدور ولا يوجب الواجب اتم العلوا. المقتضى لعموم العلية ولاقتضاء التعدد عدمه مع تساوى فى الكمال و النقص مع عدمه و التحكم مع استناد الاثر الى احدهما و علية الكثرة للوحدة مع استناده اليهما والتركب من ذاتين^٥ و الشبهة الكمونية مندفة باستلزام المشترك العرضى للذاتى، و ايجابها^٦ معلولية الوجود و وجوبه لغيره. و فى الالهية و الصنع، لشدة الارتباط و تفرده بوجوب الوجود، و الوسائط

١- اى صفاته كالوجود —

٢- ولتعلقها طولا بالترتيب و عرضاً على وجه ثابت متقدس عن التجدد

٣- والقول بالزيادة يوجب مفاسد .

٤- كمعالیه الاشعري .

٥- مشترك و مميز .

٦- و ايجابها علية غير الوجود للوجود و وجوبه .

شأنها الاعداد دون الایجاد ، مع ان اثارها كذواتها فى الحقيقة مستندة اليه ، ولاستلزام التعدد صدور الكثرة عن الوحدة او العكس ، مع استقلال كل واحد بايجاد الكل دفعة او على الترتيب ، و العجز بدونه ، و التوافق باطل . و فى الوجود ، اى هو الوجود الحق بذاته و غيره كظله المتحقق بالارتباط به ، و المعدم بدونه . فهذه الوحدة ثبوت الوحدة دون الكثرة وجوداً و صفهً و فعلاً بأحد الاعتبارين و ان ثبتت بالآخر ، فمشاهدتهما بالأعتبارين . و رؤية كل منهما مرآة الآخر توحيد التكميل و جمع الجمع ، و هو اعلى من الجمع ، اى مشاهدة^١ مجرد الوحدة و الفرق ، و هو رؤية المابينة الكلية لما فيهما من الخطر . واعلى الكل السير من الله ، و هو الرد للارشاد بعد الوصول^٢ ولصاحبه ملكة الاتصال بكل من العالمين ، و قد يحصل لغيره ايضا اتصال بالعلويات واحد التجليات الأربعة^٣.

[فى تعريف الوحدة و الكثرة]

الوحدة فى الحكم كالوجود ، للمساوقة . فالفرق بين وحدتى الحق و الخلق كالفرق بين وجود يهما ، والاولى لا يتكرر ، فليست بعددية .

١- هو مشاهدة .

٢- بعد قطع الكل

٣- فى صورة يناسبه .

٤- فالوحدة الالهية والامكانية يتمايزان بالاصالة و الظلية و الفيئية و الزيادة و الصرافة . و التمامية و النقص و الغناء بالذات و بالغير ، و عدم التكرار النافى للعديدية و التكرار المشبته . و مافى بعض الظواهر من اثباتها للاول مؤول .

[فى علمه بذاته و معلولاته]

لـ وهو عالم، للاحكام، والتجرد، والافاضة، والاشرفية، والاستناد، والكمالية.

و علمه الحقيقى ذاته^٢ وهو مبدأ الحضورى، ومصححه فى المبدعات وجودها، و فى الحوادث ثبوتها فيها او حضورها لديه دائماً لتعالیه عن الزمان لكونه من لواحق الجسم، فكله بما فيه كان محيط به و يشاهده، و لذلك لا تجد شد ولا نسبة، و الحصولى و موجه توقف العناية والعلم بالحقايق عليه، و ادلة تفيه مدخولة^٣ و ولكليته^٤ واستمراره على نهج واحد، لا تغير و نقي احدهما او احد الوجهين لوجه له، و تصحيح الحضورى باحد الاجمالين ضعيف.

لـ قدرته مبدئيه بالعلم و ايجاد العالم به يشتها، و باقى المذاهب مردودة. و عمومها صدور مقتضى الامكان الاشرف و ساير تفاسيره

١- : علمه الحقيقى ذاته و هو مبدأ الاضافيين، و كون المبدئية كمالات مع وجود المصحح تشبهت به، و هو فى الحضورى وجود المبدعات و كون الحوادث مرتسمة فيها بل حاضرة لديه بوجودها العينى دائماً لتعالیه عن الزمان، و كونه برمتيه كان واحداً عنده و فى الحصولى يوجب العناية. معلوم ميشود كه مؤلف عبارات نسخه مكتوب در كنار نسخه اصل لمعه الهيه را دوباره مختصر نموده است - جلال آشتياني -

٢- و من كلية الحصولى و استمراره على نهج و احدثت عدم التغير فيه و من تعالیه عن الزمان و احاطته بكله لكونه من لواحق الجسم يظهر انتفاء التجدد الحضورى و الزمانى عن ذاته و علمه و اثبات احدا لاضافيين كتصحيح الحضورى باحد الوجهين، او الاجمالين ضعيف - م -

مقدوحة . و ارادته الكمالية ذاته، و الاضافية ابتهاجه بالكل لمعلوليته، فيرجع الى ابتهاجه بالذات فلاستكمال. و تحديدها بالقصد ضعيف ، و بالعلم بالأصلح فيه تفصيل . و المبادئ الاربعة فيه متحدة و فينا متغايرة .

[فى افعاله تعالى]

م- جلّ فعله عن موجب الاستكمال ، فهو فاعل البدو و غايته ، و يتشوق الكل اليه ، فهو مرجع الكل فهو غاية العود و نهايته . و بثبوت العلم و القدرة يثبت حياته ، اى الدراكية و الفعالية. والحقيقية ذاته ، و الاضافية مفهومهما . و النقل اثبت له السمع و البصر ، و العقل أولهما الى العلم بما يسمع و يبصر ، و الحمل على الظاهر يؤدى الى المستحيل. و الحضورى اجلى من الاحساس بمراتب، و ثبوت العكس فى ادراكنا البدن بهما انحصار المرتبط بالنفس فى مجرد البدن دون مشخصاته ، فلذا خلقت لها الآت مرتبطة بها لينطبع فيها الجزئيات المبينة من الصور والمعاني، و يشاهدها كاصولها بالحضورى، فالاحساس ايضا ضرب من الحضورى لها . و القول بكون الآلات مدركة ضعيف، اذ المستعمل لها - الآلة - فى امر، يدركهما ، و الالم يكن آلة ، بل حيوان مبينة ، على ان قياس علمه الى علمنا بط، لانه فى غاية الكمال والتامة،

١- و ارادته الكمالية ذاته، و الاضافية علمه الاضافى بالكل وما يتبعه من البهجة والرضا. و الابتهاج بالمعلول لمعلوليته ابتهاج بالعلة فلاستكمال. فتحديدها بالقصد والعلم بالأصلح لاتناسب قواعد الحكمة -م-

والكل مرتبط به باقوى الروابط، فلا يخرج منه شئ من الأشياء ولا مرتبة من مراتب الظهور و الجلاء.

[فى كلامه تعالى]

و الشرع اثبت تكلفه و هو ايجاد الكلام فى جسم للإعلام ، فالمتكلم موجد ، لامن قام به ، لوعمم الكلام فى جسم اليجاد ، لاستند اليه كل كلام . المتكلم فى الحقيقة نوع ايجاد منشأ فيه ذاته ، و فينا قوة زايمة . و تعقله الذات و النظام الاكمل من حيث انه فعله يثبت له^٢ اشد الإبتهاج ، و لرجوع كل كمال اليه يكون ابتهاج الكل به حقيقة . و الغفلة فى الاكثر للعائق، و العارف لتجرده^٣ عن الغواشى لا يزال مبتهجا به و لكل شئ لا تتسابه اليه ، و لمساوقة الحب للبهجة يكون ثبوته فيه تعالى و غيره كثبوتها، و زيادة حبه للبعض او ابتهاجه به، يرجع الى علمه الازلى باكمليته، وهو يوجب زياده قرب^٤ه، وكشف الحجاب عنه ، فلا يلزم تغير و تجدد فى صفته.

لـ الواجب من كل جهة واجب ، فكل كمال للموجود المطلق، له حاصل ، و الازم التركب و خلاف الفرض ، و هو كل الأشياء، و الا تركيب^٥، و غير متناه فى الوجود شدة و قوة و عدة ، لأنه تام بسيط ، و

١- فلو عمم اليجاد لاستند اليه كل كلام -م-

٢- لأنه -أى الإبتهاج- ادراك المؤثر من حيث هو هو مؤثر و اختلافه باختلاف الادراك ، فالاشد للاشد -م-

٣- لا تسلاخه -م-

٤- فيتركب.

٥- ناقص مركب . ر

كل متناهٍ^١ مركب ناقص، لاقتضاء التجدد جهة عدمية يتزعم منها ماهية معينة . فوجوده مراتب غير متناهية في الثلاثة، كل مرتبة منها ايضاً غير متناهية، و وقوع التفاوت في غير المتناهي جازي، كما في المآت و الالوف الغير المتناهية ؛ و ثالث بالثلاثة يستلزم الاولين و الاول الثاني ولاعكس.

الكلمة الثالثة في الافاضة

لـ لا يوجد الأخص مع امكان الأشرف، والارافتع المناسبة، ولزم احد المفسد الاربع و هذا يطرد في الثابتات دون المتغيرات. والاراد^٢ بايجابه مع مامر^٣ عدم تناهي العقول طولاً، او وقوع مراتب غير متناهية بين كل عقليين، يندفع بحصولها في كل عقل، فلا يلزم عدم تناهي الأعداد

١- تقربه —

٢- لانه قال صدر الحكماء بناءً على مسالك الاشراف وتحقيق التشكيك في الطبقة الطولية ، يمكن فرض تحقق افراد غير متناهية بين الحق والعقل الاول الى آخر ما قال واجاب نفسه قدس سره بان الانوار واقعة في سلك وجود واحد له ابعاض بسيطة... آشتياني—

٣- من عدم تناهي الواجب الصرف منه—

٤- والاراد ، بايجابه عدم تناهي العقول طولاً بملاحظة مامر ، او اختلافها في شدة الوجود و النورية ، فيتصور بين كل عقليين مراتب غير متناهية ، يندفع بتضمن كل عقل مراتب خير متناهية، فلا يلزم عدم تناهي اعدادها—

٥- وقد علم بطرق التفاوت في عدم التناهي —

لـ الأفاضة كالعلية^١ راجعة الى الاستتباع و المجمولية كالمعلولية الى التبعية والارتباط . فكل معلول كالعكس التلازم المرتبط بعلته لذاته ، ولا يلزم اعتباريته ، لاختلاف التلازم باختلاف الملزوم فى التحقق والاعتبارية ، فاعتبارية لازم المهمة لا يوجب اعتبارية لوازم حقيقة الحقائق . و الضرورة قضت بتكثر الوجودات ، فحصرها فى واحد مطلق او معين له شئون اعتبارية هى الممكنات باطل، و مجرد التبعية كما علم لا يوجب الاعتبارية و لو اريد بها الظلية، فنعلم الوفاق . و التحقيق ان المع بملاحظة علته متحصّل و بدونها محض الاعتبار ، بل العدم ، و بذلك يتأتى الجمع . فمافى كلامهم من التجلى و التطور و الظهور و التنزل ، يرجع الى الأفاضة الراجعة الى التعلق و الترتب ، اذ صرف النور لا يظهر للمدارك الابعكوسه و اشعته، اى الوجودات الخاصة، فهى مظاهره و مجاليه . ولكونها مناسبة له مترشحة عنه مرتبطة به، يصدق انها من مراتبه و تنزلاته و شئونه و اعتباراته و درجاته و تطشوراته . و اول مظاهره اسمائه و صفاته ، ثم العوالم الاربعة على الترتيب . و التباير بين الحق و اول المظاهر اعتبارى ، و بينه و بين البواقى كالتباير بينها واقعى ، و كل سابق باطن اللاحق و مظهره ، و كل لاحق ظاهر السابق و مظهره ، و لكل واحد بعض المظهرية ، و الجمع للجميع، ثم الأفاضة على ترتيب يقتضيه الامكان الاشرف ، والا، اتقت المناسبة ، و لزم ايجاد المتبايرين و اجتماع التقيضين و مغايرة الشئ

١- الحق رجوع الافاضة و العلية الى الاستتباع و المجمولية و المعلولية الى التعلق -م-

لنفسه. فالوجود يبتدئ من الاشرف فالاشرف الى مالاخس منه ، واول الصوادر هو العقل الأول، و يشبه بعد السمع و مامحركة الافلاك الارادية ، و عدم صدورها عن الواجب بلا واسطة ، و عن جسم آخر ، لعدم تأثيره فيما لاوضع له ، وعدم العلية بين المتضايين ، و الا امكن الخلاء، علل بالاضعف الاقوى. و فيه جهتان يصدر بهما عقل ثان وفلك، ولعرضيتهما والا يلزم صدور الكثره عن الوحدة ، وكذا في الثاني الى صدور العاشر و عالم العناصر. و هذا عند الاكثر، و مقتضى علو القدرة و امكان الاشرف ، و ايماء النبوات ، و تصريح اولى المجاهدات ، و عدم صلاحية العشرة لعلية الكثرة البرزخية و تخصصاتها وجود كثره للأنوار العقلية ، على ترتيب نوري ، مشتمله على سلاسل طولية ، عدد كل منها على ما يقتضيه الامكان الاشرف ، و طبقات عرضية عدد كل منها ما يقتضيه الجهات المتحصلة في الطبقات السابقة ، و يعضده القواعد الاشرافية المثبتة لها جهات كثيرة حاصلة من انعكاساتها الشعاعية و المشاهدة ، و ساير جهاتها مع ما بينهما من النسب و المشاركات ، بعد ملاحظتها افراداً و تركيباً ، و احاداً و جمعاً. و الطبقة الاخيرة بهيئتها الثورية علل ارباب العوالم الثلاثة ، اعنى المثل النورية بتخصصاتها ، و هي ذوات نورية قائمة بذواتها ، و افراد مجازية للأنواع البرزخية ، و جعلها نفس الطبقة الاخيرة ، او الصور المثالية او العلمية الكلية او الشخصية ، او الكليات الطبيعية ضعيف .

[في حدوث العالم]

لـ العالم حادث بالضرورتين ، و حدوثه الذاتي و الزماني منفيان

بالشرع و العقل ، و الصحيح الدهرى ، وهو مسبوقة . بالعدم الصريح
الواقعى ، و لعدم الأمتداد فيه ، و ايجابه تناهيه من البداية ، يفترق عن
الاولين . وهذه المسبوقية من لوازم ذات المعلول و استحالة ازليته ،
و بذلك مع حدوث الوقت بالحدوث ، و استناد الخصوصية فى الامتداد
الى العناية يتصحح الارتباط . و تصحيحه بالارادة او العلم بالاصح
ضعيف ، و بالحركة السرمدية او الزمان الموهوم اضعف .

مـ مقتضى المناسبة خيرية فعله ، و الشرور راجعة الى اعدام قليلة
اضافية مقصودة بالعرض مستندة الى الوسائط ، فلا يقدح فى المناسبة ،
و عموم القدرة و اصلحية النظام .

الكلمة الرابعة

لـ النفس مجردة لتجرد عارضها ، و عدم انقسامها و مخالفتها
المقارنات ، و قوتها على ما تعجز عنه ، و تصرفها فى المواد بلاوضع
و آلة ، و سنوح حالات لها تخص بالمعارف و استلزام حلولها دوام
التعقل او عدمه . و لانفى بقاء البدن لاتفاء الضد ، و علة التلازم
و تعاكسهما فى الضعف و القوة . و يؤكده السمع ، و اطباق الكل . و
يحدث بحدوثه ، و الالم يتعلق او تركبت و تعطلت ، او نقلت ، واجتمع
النقيضان ، او تركيب المجرد او اتحدا به الفصل و الشركة ، و لزم
عدم تناهيها ، و هو بطلان التناهي الامتداد و بطلان التسلسل ،
لاختصاصهما بالماديات و المتربات ، و هى مجردة مجمعة ، بل لتناهي
الجهات فى المبادئ الاول ، و جواز التعدد و البقاء بعد المفارقة

لحصول السبب بالحدوث . و حدوث كل حادث فى المادة غير لازم ،
لكفاية المعية فى المعارف ، و الابدية لا يستلزم القدم ، و عدم تنايها
مجتمعة بعد المفارقة جاز ل عدم تنايها الجهات مع انتفاء المزامنة .

[فى بطلان التناسخ]

ل- التناسخ باقسامه باطل ، لأيجابه اتحاد شخصين و بدنين ، و
تعلق واحد باثنين ، و انعدام النوع ، او التعطل فى الوجود ، و رجوعها
من الفعلية الى القوة ، او تذكرها لكمالها ، و تساوى الأبدان الحادثة
للهالكة ، على ان النقل بين تردّد الكل دائماً ، و صعوده من النبات
حتى وصل الى صقع التجرد و وصول الكامل اليه و يزول الناقص حتى
يتخلص من الرذائل . و الاول يوجب التعطيل ، و الثانى اولوية
النبات من الإنسان بافاضة النفس و حصول الاستكمال فى البدن الحيوانى ،
و الثالث اكتملة الصيوان من الانسان و التلازم بينهما فى الكون و
الفساد . و البدن المثلّى يعنى عن اللحمى و تخصّص دار التعذيب بهذا
العالم باطل ، و الأخسية لا يوجب الاشدية ، و الظواهر غير ناهضة
و كلمات الاول ' مأولة ' و تعلقها بجرم ابدعى باطل لتأنيته عن تصرفها ،
و توقفه على المستحيل ، و البدن المثلّى يكفى لموجب اللذة والالم .
ل - اختصاص الادراك بالنفس يعطى اتحادها مع البدن ، و التلازم
بينهما فيه يؤكده ، و حقيقته مجهولة ، و بعض التمثيلات قريب . و
لعل السرفيه اتصال الأخس من الأعلى بالاشراف من الأدنى .
ل - للنفس قوة نظرية يتدرّج من الهولانية الى استعداد الكسب
ثم الاختزان ، ثم المشاهدة . و عملية يتبدى من تزيين الظاهر الى

تصين الباطن، ثمرتها ملكة الاتصال بالانوار ، ثم قصر النظر الى الاول،
وكمالهما تؤدي الى مقام الجمع و الفناء ، و فوقه مقامات تعرفها
الراسخون. و لها ضرب اتحاد بمقتضى العلوم، و هو وقوعها فى اشعته،
واخر بالمعقول ، و هو اتصالها بحقيقته بالارتسام او المشاهدة .
لـ الحق وجود برزخ المثالى ، لايماء الشرايع، و تصريح الاوائل،
و دلالة الامكان الاشرف ، و وجود انموذجه فى العالم الأصغر. و
ينقسم الى نزولى منفصل فيه صورا الوجود كله ، و عروجى متصل هو
صقع النفوس المفارقة بمايجد فيها من الصور و الانقسام لدورية سير
الوجود و استحالة تعلقها بالابدان المنفصلة ، لكونها دوات نفوس
اولية ، فلا تقبل غيرها .

[المعدوم لايعاد]

لـ المعدوم لايعاد ، والا ، قام الوجود بالمعدوم وعادوقته الاول
ويخلل العدم بين الشئ و نفسه ، و لزم اجتماع النقيضين ، او احد
الخلفين ، ام اختلاف حكم المثليين بل الواحد بعينه ، اذ فرض وجود
المعاد اولاً . و امتناع العود لأمر لازم للمهية ، و قياس الاعادة على
الابتداء انما يصح وجود المثل دون العين، و الموت لايعدم الشخص
بكله ، فاعادته جائزة ، وانعدام الكل بكله ليس قطعى الشرع او العقل
و السمع كاتحاد حكم المثليين يعطى امكان وجود مثل هذا العالم و
وجودها للكل جائز و المماثلة يقتضى طلب كل ما فى عالمه من المركز

و المحيط .

[فى اللذة والالهم]

ل - اللذة كالالم ينقسم الى الثلاثة، وهى مجتمعة للنفس فى الدنيا، فوجودها لها فى الآخرة اولى ، فثبت لها المعادان ، و الروحانى ثابت بتلويح الشرع و قطع العقل ، اذ ابتهاجها بعد المفارقة بالكلمات ، و تألثمها بالنقايس مما لا ريب فيه . و الجسمانى ضرورى الدين و العقل يساعده ، لوجوب المكافات بمقتضى الحكمة و الطبيعة ، و اقتضاء الجامعة الجمع ، و تعطيل الاكثر لولاه ، لحرمانهم عن الإبتهاجات العقلية ، و شبهه الخصم ضعيفة . و للكمال بالكمالين كمال اللذتين ، و للناقصة فى العمل نوع اذى يرتفع لعروض السبب ، و للساذجة مع الجصور و الشوق الى الكمال غايه الآلمين ، و بدونهما الخلاص فيها مع لذة ضعيفة ، و مع الاول مرتبة منهما دون الأشد، و مع الثانى اكثرهما دون الادنى . و المتخلصة الى عالم الأنوار ، يشرق عليها اشراقات غير متناهية ، فيحصل لها من البهجة مالا غاية له . و وقايع البرزخ و الآخرة واقعة لامكانها و تواتر السمع ، و هى محمولة على ظاهرها ، و المقتصر على الروحانى أولها الى ما يناسبه .

[الكلمة الخامسة فى النبوة]

و هى واجبة لتضمنها اللطف من حفظ النوع و تكميله بالتعليم او التسميم ، و بيان الحسن و القبح و الثواب و العقاب و النافع و الضار و الاخلاق ، و السياسات . و تعليم الصنائع الخفية، و يختص النبى

بالخصائص^١ الثلاث المترتبة على كمال القوى الثلاث، ولاختلاف مراتبها يختلف مراتب النبوة، و اقوى لمن يختم به دائرة الوجود و يتصل باول قوس النزول، و هى خاتمها. و اشرف منه، لاختصاصه بالجامعيه الموجبة للخلافه الالهية، و مجاهدته فى دفع المنازع للقوة العقلية. و بذلك يظهر اشرفيته من ساير الأنبياء و الملائكة و باقى المتوازيات من القوسين متساوية، و وجوه المزية فى الطرفين متعارضة متساقطة. و لهذه الدائرة ارباع اربعة هى البادية من الانوار و البرازخ و العايدة منها، و اوتاد اربعة هى اوابلها. و التقابل بين الاول و الثالث كالثاني و الرابع كلى، و بين البواقى من وجه.

ل - لاحتجاب بين الانوار الا بالتعلق، فالناطقة معه عنها محتجبة، و اذا ارتفع او ضعف بقوتها الاصلية او الكسبية، او بمرض او مدهش، انكشفت لها.

فالنفس النبوية لقوتها الفطرية الجامعة بين المتحاذيات، تمكن من الاتصال بالوایج القدريّة و مشاهدة ما فيها من الحوادث، فان اخبر بها بالتصرف للمتخيلة فيها فهو انذار صريح، و معه بالمناسبة يفتقر البى التأويل و غيرها قد يشاهد صوراً لاعبرة لها، اما لاختراعها بلا اتصال، او به^٢ مع تصرف بلامناسبة.

ل - والالواح الالهية ينقسم الى لوح العناية و القضاء ولا يشاهده غيره، و اللوح العقلى و هو القلم، و النفس الكلى و هو المحفوظ

١ - : و تخصيص النبى...

٢ - : او باتصال و تصرف بلامناسبة -

و أم الكتاب ، و الجزئي و هو المبتدل بالمحو و الاثبات ، و يتصل بها النبي و يأخذ ما فيها من النفوس العقلية ، و هذا الاخذ هو الوحي .
ولكونه من الذوات النورية لا ينطق عن رؤية الملك اما بصورته الأصلية ، او بصورة حسنة بهيئة لوقعت في بنطاسيا بعد تصرف المتخيلة .
و تميز النبوة عن الكهانة بجمعها الثلاثة كاملة ، واختصاصها بالثانية ناقصة ، والوحي عن الكشف برؤية الملك ، و هو عن الالهام بالتصفيه ، و التعلم عن الكل بالنظر وضعف الظهور .

لـ ثالث الخواص^١ كوجوب اللطف و ترتب^٢ الأثر ، و امتناع جمع الضدين يثبت العصمة ، و يعرف بالثلاث ؛ و المعجزة مقارنة موافقة ، فيخرج الكرامة و المكذبة ، و يتميز عن السحر يفقدها السبب ، و الحادثة قبل البعثة ارهاص ، و صدورهما من نبينا مقارنة لدعوته يثبت نبوته .

و السمع دل على عمومها ، و تواترها معنى قطعي ، و القران منها موجود ، و التحدى به مع العجز يثبت اعجازه .
و النسخ جازي واقع ، و شبهة اليهود واهية ، و خبر التأييد مختلق

الكلمة السادسة في الامامة

وهي واجبة ، لتضمنها اللطف ، ويشترط فيها العصمة دفعا للتسلسل و اجتماع الضدين ، و تحصيلا للغرض من حفظ الشرع ، و وجوب

١- لكون العصمة لطفاً و هو واجب معناه -

٢- اي وجوب ترتبه على العصمة .

الاتباع . ويؤكدده عموم «لاينال عهدى الظالمين» و انحطاطه عن
اضعف العوام لولاها ، ولاينافيا القدرة و الافضلية، لقبح تقديم
المفضول ، و عدم الترجيح للمساوى . و النص لأنها نياية نبوية واجبة
على الله، فيجب النصب عليهما.

والثلاثة ثابتة لعلى ، عليه السلام ، لثبوت الاول بآية التطهير و
وافق الكل على عدم ارتكابه المنافى ، والثانى بآية المباهلة ، و تواتر
النصوص ، و اعتراف الكل بتقدمه فى كل فضيلة ، و الثالث بآية
الصديقة ، و خبرى الغدير و المنزلة ، و امره بالتسليم عليه بالأمرأة ،
و تصريحه بخلافته بعده بمحضر من الصحابة و غيرها مما تراتر معنى ،
و اتفاء الثلاثة فى الثلاثة عند الفريقين ثبت اختصاصها به ، فيثبت
امامته مضافة الى ظهور الخوارق عنه مع الأدعاء فيكون صادقا ، و عدم
صلاحية الغير لأنصافه بالمنافى ، و يؤكدده قضية طلب الدوات و القلم،
و حيلولة الثانى .

و النقل المتواتر ثبت امامة الأحده عشر من ولده، و اتصافهم بالشرائط

١- لأن الثلاثة اساموا فى اواخر عمرهم و قد صرفوا عمدة حياتهم
فى الجاهلية و الكفر و الفسق و قد استحكم بنى الشراة فى نفوسهم
و كانوا مستعدين للرجوع الى اعقابهم و قد تبدلت الحكومة الاسلامية
نتيجة لتوليهم الامر بعد مضى مدة قليلة الى السلطة على النفوس و قدماوا
!! لامة نايديهم المنحوسة الى ابناء اميهم و لذا رأى النبى فى المكاشفة
ان: بنى فلان ينزون على منبره نزو القردة.

معلوم الثبوت ، و يعضد خبر الثقلين ، و اعتراف الخصم بصدقهم مع القطع بادعائهم الإمامة . و بذلك يظهر ، ان الفرقه الناجية فى الخبر المشهور هى الامامية لاعترافه بكونهم منها ، و انكار ادعائهم الامامة و ترويجهم هذا المذهب كدعوى حدوثه من بعض مشايخنا ، و كونهم على مذهب الستة مكابرة محضه ، و وجوب اللطف كالخبر المشهور يوجب وجود امام فى كل زمان ، فيثبت ما تفردنا به من وجود القائم ، و يعضده قوله : « لاتجتمع أمتى على الخطاء » لدلالته على عدم خلل عصر من المعصوم - لجنسية لامه - و هذا فى الحقيقة حجة مستقلة . بابطال مذهبهم . و ما يترأى فيه من الاستبعادات يندفع بوجود بعض انغراب فى النظام الأصلح لحكمة خفية لا يعرفها الا راسخون . هذا اخر ما اردنا ايراده فى هذه الرسالة و الحمد لله على اتمامه .

اللهم اغفر لمصنفه و معلمه و متعلمه و كاتبه بحق محمد و عترته و اصحابه .

وقد فرغنا من تصحيح هذه الرسالة اواخر شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٩ من الهجرة النبوية . وانا العبد سيد جلال الاشتياني .

